الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

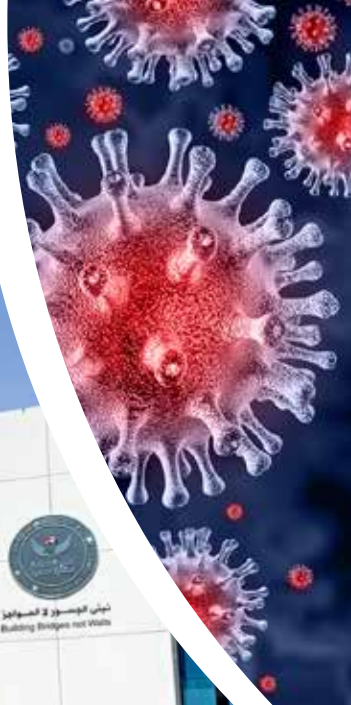

# التقرير السنوى 20

للهيئة العامة للرقابة المالية

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

# التقرير السنوى 2020
للهيئة العامة للرقابة المالية

# FRA ANNUAL REPORT 2020

10 years ANNIVERSARY | 80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

www.fra.gov.eg

# المحتويات

**كلمة الأستاذ الدكتور/ محمد عمران - رئيس الهيئة** ..... 6

**مجلس إدارة الهيئة** ..... 10

**الملخص التنفيذي**..... 11

**القسم الأول: التطورات الاقتصادية وأداء الأسواق المالية غير المصرفية**

**أولاً: نظرة على الاقتصاد**..... 16

1. الاقتصاد العالمي..... 16

2. الاقتصاد المصري..... 17

**ثانياً: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية**..... 19

1. مؤشرات سوق رأس المال ..... 19

2. مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة..... 21

3. مؤشرات نشاط التمويل العقاري..... 24

4. مؤشرات نشاطيّ التأجير التمويلي والتخصيم ..... 24

5. مؤشرات التمويل متناهي الصغر ..... 25

6. سجل الضمانات المنقولة..... 27

**القسم الثاني: ملخص الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022)**

مقدمة ..... 30

المحاور الرئيسية للاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية ..... 32

**المحور الأول: تعزيز معدلات النمو الاحتوائي**..... 33

تعزيز التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية..... 33

الشمول المالي..... 33

**المحور الثاني: تعميق مستويات الاستدامة**..... 34

**المحور الثالث: المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار** ..... 37

**المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية**..... 39

1. سوق رأس المال ..... 39

2. التأمين ..... 41

3. أنشطة التمويل ..... 42

4. تشريعات أخرى..... 44

**المحور الخامس: تطوير الإطار المؤسسي** ..... 45

1. استكمال الهيكل التنظيمي للهيئة..... 45

2. بناء القدرات البشرية..... 45

3. الترخيص للمهنيين..... 47

**المحور السادس: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدارت الرقابية وحماية حقوق المتعاملين**..... 49

1. تطوير مستويات الحوكمة..... 49

2. تعزيز القدرات الرقابية..... 50

3. حماية حقوق المتعاملين..... 53

**المحور السابع: تطوير الأسواق والخدمات**..... 56

**المحور الثامن: الانفتاح على العالم الخارجي**..... 58

**المحور التاسع: تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات**..... 62

**المحور العاشر: التوعية والثقافة المالية**..... 70

**الخاتمة**..... 75

**الملاحق**..... 77

**إيضاح**..... 93

# كلمة الأستاذ الدكتور/ محمد عمران رئيس الهيئة

نودع عاماً من أقسى الأعوام التي مرت على تاريخ البشرية ... عاماً مليئاً بالألم والفقد ... عاماً قضت الدول معظمه في محاولات لاحتواء فيروس لا يرى بالعين المجردة ... فيروس أوقع أضراراً مروعة بالأفراد والمجتمعات، كبيرها وصغيرها، وكان أشد وقعاً على الفئات الأكثر ضعفاً.

وقد واجه النشاط الاقتصادي طريقاً وعراً، حيث فرض العالم قيوداً مشددة على التنقل خلال النصف الأول من العام وذلك لوقف انتشار الفيروس، حتى أطلق صندوق النقد الدولي عنوان "الإغلاق الكبير" على أحد تقاريره الصادرة خلال العام، بل واختار قاموس كولينز الذي تصدره مؤسسة هاربر كولينز كلمة "إغلاق" لتكون كلمة العام في 2020. وقد أدى كل ذلك إلى تقليص النمو العالمي بشكل كبير، وكان من الممكن أن تكون النتائج أسوأ بكثير لولا عودة النشاط إلى طبيعته تدريجياً بشكل أسرع من المتوقع بعد إعادة فتح معظم دول العالم أبوابها لعودة النشاط الاقتصادي في أوائل النصف الثاني من العام.

وعلى الرغم من الضرر الاقتصادي العالمي في ظل تداعيات انتشار الفيروس المستجد، إلا أن التوقعات تشير إلى تحقيق مصر لأعلى معدل نمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام الجاري 2020/2021، وذلك مع سابق تحقيق الدولة المصرية بالفعل لمعدل نمو قدره 3.6% خلال العام المالي 2019/2020. ويرجع ذلك إلى نجاح الدولة في تطبيق حزمة من الإجراءات العاجلة وغير المسبوقة، لتنشيط الاقتصاد خلال الجائحة من خلال السياسات المالية والنقدية والإجراءات التنظيمية، بالإضافة إلى استمرارها في تطبيق برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي بدأته في عام 2016.

وبالرغم مما تمر به البلاد من تحديات صعبة، إلا أن هيئة الرقابة المالية استطاعت أن تحافظ على أداء قطاعها المالي غير المصرفي خلال العام؛ بل واستطاعت معظم الأنشطة أن تتفوق على أداء العام الماضي، مما ساهم في أن يكون القطاع المالي غير المصرفي أحد أفضل القطاعات الاقتصادية أداءً وتطوراً خلال هذا العام العصيب. فعلى مستوى مؤشرات الأنشطة المالية غير المصرفية خلال عام 2020، كان سوق رأس المال في مصر الأكثر تأثراً بالجائحة، حيث بلغت قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولي ما يزيد على 115 مليار جنيه مقارنة ب 139.2 مليار جنيه في عام 2019. ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الاسمية وإصدارات تخفيض رأس المال وإصدارات السندات، وصلت القيمة إلى ما يزيد على 187 مليار جنيه مقارنة بما يزيد عن 219 مليار جنيه في العام الماضي. واستمر استخدام آلية التوريق من قبل الشركات كإحدى مصادر التمويل من خلال سوق رأس المال، حيث بلغت قيمة إصدارات سندات التوريق ما يزيد على 24 مليار جنيه في 2020، وهي أعلى قيمة توريق في تاريخ سوق المال المصري.

أما نشاط التأمين، فقد شهد نشاطاً جيداً خلال عام 2020، حيث ارتفعت إجمالي الأقساط لتصل إلى 40.1 مليار جنيه في 2020 مقارنة ب 35.1 مليار جنيه في 2019، بزيادة قدرها 14.2%، كما بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 83 مليار جنيه في 2020 مقارنة بـ 76 مليار جنيه في 2019، بزيادة قدرها 10%. وعلى صعيد التمويل العقاري، فقد بلغ حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري خلال عام 2020 نحو 3.4 مليار جنيه مقارنة بـ 2.6 مليار جنيه في عام 2019، بزيادة قدرها 31%. وفيما يخص التأجير التمويلي، بلغت قيمة العقود ما يقرب من 59 مليار جنيه في 2020 مقارنة بما يزيد عن 56 مليار جنيه في 2019، بزيادة قدرها 5.4%. أما نشاط التخصيم، فبلغ حجم الأوراق المخصمة ما يزيد عن 11 مليار جنيه في 2020 مقارنة بـ 10.6 مليار جنيه خلال العام الماضي، بزيادة قدرها 6.6%. وعلى صعيد التمويل متناهي الصغر، فقد شهد تطوراً ملحوظاً حيث بلغ حجم التمويل ما يزيد عن 19.3 مليار جنيه مقارنة بـ 16.5 مليار جنيه في 2019، بزيادة قدرها 17%.
وفي مجال الضمانات المنقولة، بلغت قيمة الضمانات المشهرة 738 مليار جنيه في نهاية عام 2020، وذلك مقارنة بـ 636 مليار جنيه في نهاية عام 2019، وبمعدل زيادة بلغ 16%.

ويمكننا أن نُرجع هذا الأداء الطيب إلى قدرة الهيئة على مواجهة آثار الجائحة، حيث قامت الهيئة بتبني عدة إجراءات احترازية للتعايش مع جائحة فيروس كورونا المستجد، والتيسير على المتعاملين، والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية. فعلى سبيل المثال، قامت الهيئة بمد مُدة تقديم القوائم المالية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة. كما ألزمت الهيئة شركات التأمين بمنح عملائها من حملة الوثائق مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التأمين لسداد أقساط التأمين، وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين. بالإضافة إلى ذلك، بادرت الهيئة بتوجيه شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم الخاضعة لرقابتها للقيام بتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية لعملائها (مؤسسات / أفراد) لمدة ستة أشهر، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك. وقامت الهيئة بتقديم تيسيرات لعملاء نشاط التمويل متناهي الصغر، سواء المنتظمين في السداد أو المتضررين من الجائحة.

أما في إطار تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية (2018-2022)، فإن الهيئة قد أنجزت معظم السياسات الواردة ضمن محاور الاستراتيجية وقبل نهاية الإطار الزمني المحدد لها في العديد من الجوانب:

**فعلى مستوى محور تطوير التشريعات**، فقد أنجزت الهيئة تعديلات على عدة لوائح وقوانين منها اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وهي أكبر تعديلات منذ زمن طويل، وكذلك تعديلات على قانون الإيداع والقيد المركزي، وذلك كله بهدف زيادة كفاءة وعمق سوق رأس المال المصري. كما انضم وافد جديد لأنشطة الهيئة بإصدار أول قانون لتنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي في مارس 2020،والذي يهدف لزيادة القوى الشرائية للمواطنين، وتحفيز الطلب الداخلي على السلع والخدمات. وقد قامت الهيئة بإصدار غالبية القواعد والضوابط المكملة لتلك القوانين والأطر الرقابية والإشرافية المطلوبة لتنفيذ أحكامها. كما وافقت الهيئة على مشروع قانون التأمين الموحد، وكذلك قانون لاستخدام التكنولوجيا المالية FinTech في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. ولا يتبقى بعد ذلك سوى مشروع قانون لتنظيم ممارسة نشاط التمويل من خلال المطورين العقاريين.

**وعلى مستوى تحقيق الشمول المالي في مجال الخدمات المالية غير المصرفية**، فقد قامت الهيئة بتعديل بعض أحكام قانون نشاط التمويل متناهي الصغر ليُخضع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانوني متكامل، وإدراجه تحت مظلة رقابية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط، نظراً لأهمية هذا النوع من التمويل ودوره في استكمال دورة النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر باستيعاب مئات الآلاف من فرص العمل سنويًا مما يسهم في القضاء على البطالة. كما قامت الهيئة بالسماح للأشخاص الطبيعيين أن يمارسوا نشاط تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية بضمان حقوق منقولات في حيازة المدين وإشهارها في السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.

**وعلى مستوى محور تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين**، فقد اهتمت الهيئة بتعديل قواعد الحوكمة الخاصة بالشركات التي تراقب عليها الهيئة والشركات المقيدة بالبورصة، بحيث تُشكل لجنة المراجعة بتلك الشركات من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجوز أن تضم اللجنة في عضويتها أعضاء من خارج الشركة، ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين على أن يكون رئيسها أحدهم. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بإصدار عدة قرارات تقضي بالفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي) للشركات المقيدة بالبورصة والشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية. كما صدر النظام الأساسي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية.

**وعلى مستوى محور تعميق مستويات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي**، فقد استكملت الهيئة ما بدأته العام الماضي، حيث أولت الهيئة اهتماماً كبيراً بالمرأة ليصبح 2020 هو عام المرأة بالهيئة، حيث قامت الهيئة بإصدار قرار بوجوب تمثيل عنصر نسائي واحد على الأقل بمجالس إدارات الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. كما أطلقت الهيئة تطبيقاً ذكياً عبر الهواتف المحمولة لتكوين قاعدة بيانات تضم الكوادر النسائية المؤهلة لشغل مناصب قيادية وتدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات. كما أعلنت الهيئة لأول مرة جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزاً بالقطاع المالي غير المصرفي. وتهدف هذه القرارات إلى إعطاء المرأة فرصة القيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة المصرية والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية. وقد تكللت جهود الهيئة في مجال الاستدامة بانضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر، وذلك في خطوة تعزز من تواجد الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر. ومن ناحية أخرى، قامت الهيئة بإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام، بغرض نشر الثقافة المالية في مجال التمويل الأخضر. وعلى صعيد آخر، قامت الهيئة بالتبرع بمبلغ 250 مليون جنيه من فوائضها لصندوق تحيا مصر للمساهمة في دعم أنشطة الصندوق في مجال دعم العمالة غير المنتظمة في ظل الظروف الاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء فيروس كورونا المستجد.

**وعلى مستوى تحسين مناخ الاستثمار**، أصدرت الهيئة قراراً تنظيمياً بضوابط مزاولة صناديق الملكية الخاصة لبعض الأنشطة المتخصصة بما يُسهم في تعظيم دور صناديق الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية كقطاعات التنمية الصناعية والزراعية وما يرتبط بها من أنشطة تسويقية وأنشطة إنتاجية، وذلك لجذب وتيسير تدفق الاستثمارات نحو التنمية الاقتصادية. كما قامت الهيئة بإصدار الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

**وعلى مستوى تطوير الأسواق المالية غير المصرفية**، وفي خطوة تستهدف تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية وإتاحة التنوع في مصادر التمويل أمام شركات التمويل غير المصرفي، وافقت الهيئة على إتاحة بدائل تمويلية جديدة أمام شركات التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتمويل الاستهلاكي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر من خلال استحداث نوعية جديدة من صناديق الاستثمار متخصصة في الاستثمار في القيم المنقولة الأخرى من خلال حوالة كُل أو جزء من محفظة الحقوق المالية الآجلة المملوكة لها والناشئة عن مزاولة نشاط التمويل غير المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة خلال العام بالموافقة على منح ترخيص لست عشرةً شركة تمويل استهلاكي. كما قامت الهيئة بالموافقة على ثلاثة إصدارات للصكوك، اثنان منهما لصكوك الإجارة بقيمة إجمالية قدرها 2.6 مليار جنيه، أما الإصدار الثالث فكان لصكوك المضاربة وبلغت قيمته 2.5 مليار جنيه.

**وعلى مستوى العلاقات الدولية**، فقد تم إعادة انتخاب مصر عضواً بمجلس إدارة الأيوسكو (IOSCO) للفترة 2020-2022 وذلك للمرة الرابعة على التوالي، كما انضمت الهيئة للمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط لمجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board (FSB) في خطوة نوعية لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع الأنشطة المالية غير المصرفية.

**وعلى مستوى تحسين منظومة إدارة المخاطر وخلق آليات للإنذار المبكر بالأزمات**، قامت الهيئة ولأول مرة في تاريخها بتنفيذ اختبار الإجهاد (Stress Testing) وتحليل السيناريوهات لقياس مدى قدرة وتحمل الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية لعوامل المخاطر الناتجة عن أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد، وكذلك أية متغيرات اقتصادية غير مناسبة لاستمرارية الأعمال المعتادة، وقد جاءت نتيجة الاختبار وكذلك تحليل السيناريوهات مؤكدة على تمتع الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية بمراكز مالية قوية جعلت تعرضها لمخاطر انخفاض الملاءة المالية، ومعدلات السيولة في نطاق المخاطر المنخفضة، وإن كان تعرضها لمخاطر انخفاض الربحية وتراجع الفوائض المالية وانخفاض الكفاءة التشغيلية وجودة المحافظ في نطاق المخاطر المعتدلة والمقبولة. وقامت الهيئة باتخاذ حزمة من المبادرات للتيسير على المتعاملين والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية، مع

أخذ التدابير الوقائية لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد بين العاملين بالهيئة وتيسير إجراءات التعامل مع المواطنين بمقر الهيئة بالقرية الذكية.

**أما على صعيد التوعية والثقافة المالية**، فقد تمكنت الهيئة، من خلال معهد الخدمات المالية بإنهاء إجراءات التعاقد مع معهد The Instituto de Estudios Bursátiles (IEB) بإسبانيا، لتقديم شهادة الماجستير في الأسواق المالية Master in Financial Markets لأول مرة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، والتي سيتم تنفيذها بدءاً من شهر مارس 2021، وسوف تكون مدة هذا الاتفاق 4 سنوات، ويكون لمعهد الخدمات المالية الحقوق الحصرية لتقديمه في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة برعاية العديد من المؤتمرات وتنظيم ورش العمل المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية، واستمرار مشاركة العاملين بها في برنامج التدريب الداخلي بهيئة الرقابة على التأمين الأمريكية.

**ويسعدني أن أستعرض في هذا التقرير عدداً من المحطات الهامة للهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام 2020 ليصبح شاهداً على ما تم إنجازه والجهد المبذول على أرض الواقع، وأود أن أشكر مجلس إدارة الهيئة والعاملين بها، والسادة الإعلاميين وأطراف القطاع المالي غير المصرفي المختلفة على ما بذلوه في سبيل رفعة الوطن وتقدمه، وأتمنى أن يكون العام القادم عاماً مستقراً يتسم بالنجاح والتقدم ليس على مستوى الهيئة فقط ولكن على مستوى مصرنا الحبيبة ككل.**

**د. محمد عمران**

رئيس مجلس إدارة الهيئة

# مجلس إدارة الهيئة

**د. محمد عمران**
رئيس مجلس إدارة الهيئة

**المستشار. رضا عبد المعطي**
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

**القاضى. خالد النشار**
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتى أكتوبر 2020

**أ. جمال نجم**
عضو مجلس إدارة الهيئة

**د. محمد معيط**
عضو مجلس إدارة الهيئة
حتى يوليو 2020

**أ. عبد الحميد إبراهيم**
عضو مجلس إدارة الهيئة

**د محمد حافظ صقر**
عضو مجلس إدارة الهيئة

**أ.علاء الدين عامر**
عضو مجلس إدارة الهيئة
حتى يونيو 2020

**د. أيمن أحمد رجب**
عضو مجلس إدارة الهيئة

**د. رشا راغب**
عضو مجلس إدارة الهيئة
منذ أغسطس 2020

# الملخص التنفيذي

سجل النمو الاقتصادي العالمي أضعف معدلاته منذ وقوع الأزمة المالية العالمية في العقد الماضي، ويرجع ذلك لاستمرار تصاعد النزاعات التجارية بين الاقتصادين الأكبر على مستوى العالم (الولايات المتحدة الأمريكية والصين)، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوترات الجيوسياسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة. وعلى خلفية ذلك، فقد بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي عام 2019 نحو 2.8%، مقابل 3% عام 2018. ومع انتشار فيروس كورونا بسرعة مقلقة، واجه النشاط الاقتصادي طريقاً مسدوداً، حيث فرضت البلدان قيوداً مشددة على التنقل لوقف انتشار الفيروس. وعلى الرغم من الجهود غير العادية التي تبذلها الحكومات لمواجهة الانكماش الناجم عن الجائحة من خلال دعم السياسات المالية والنقدية، إلا أنه من المتوقع أن يؤدى توقف الأنشطة الاقتصادية خلال فترة الإغلاق، إلى تراجع النمو العالمي بشكل كبير، حيث يُتوقع حدوث انكماش بنسبة 3.5% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020. وتشير الإحصائيات إلى أن توقف الأنشطة الاقتصادية سوف يهدد بفقدان حوالي 25 مليون وظيفة بسبب الفيروس المستجد. بالإضافة إلى التأثير السلبي على حركة التجارة العالمية، وتقلص الصادرات والواردات بين الدول، وانخفاض أعداد السائحين، وانخفاض إيرادات شركات الطيران، وتوقف الملاحة البحرية. وقد أسفرت تلك الجائحة عن تراجعات كبيرة في أسواق المال وكذلك أسعار النفط. كما شهدت الأسواق إقبالاً على الدولار الأمريكي للتحوط من المخاطر الناجمة من العملة وتمويل الديون المقومة بالدولار.

وفي محاولة لاحتواء الضغوط المالية والعواقب الاقتصادية لفيروس كورونا، ضخت البنوك المركزية السيولة في الأسواق المالية من خلال مزيج من توفير الائتمان المباشر للشركات ذات الملاءة المالية المرتفعة، والتوسيع في نطاق الأصول التي تقبلها كضمانات، والتوسع في عمليات شراء الأصول، بما في ذلك ديون الشركات في بعض البلدان. وقد أسفر ذلك عن استعادة تقييمات سوق الأسهم جزءً كبيراً من خسائرها السابقة. ومع ذلك، لا تزال الملاءة المالية هشة بالنسبة للعديد من المشاركين في السوق.

وبالرغم من الآثار السلبية لجائحه كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فهناك بعض القطاعات التي كان لهذه الجائحة مردود إيجابي على أدائها، وبصفة خاصة القطاع التكنولوجي، حيث ساهم الإغلاق الاقتصادي وسياسات التباعد الاجتماعي في الاعتماد الشديد على التكنولوجيا لمتابعة أداء الأعمال عن بعد. فقد ازدهرت تطبيقات التواصل التي تربط الأشخاص عن بُعد. كما شهد التسوق عبر الإنترنت والخدمات عن بعد تطوراً ملحوظاً. كما استفادت شركات الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال من جراء الجائحة.

وبالرغم من الضرر الاقتصادي العالمي في ظل تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والذي يمثل أكبر صدمة اقتصادية شهدها العالم منذ عقود، إلا أن التوقعات تشير إلى تحقيق مصر لأعلى معدل نمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام الجاري 2020/2021 وذلك مع سابق تحقيق الدولة المصرية بالفعل لمعدل نمو قدره 3.6% خلال العام المالي 2019/2020. ويرجع ذلك إلى نجاح الدولة في الاستمرار بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته في عام 2016. وعلى الرغم من ذلك فمن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة نتيجة لتداعيات الأزمة على القطاعات الاقتصادية خاصة كثيفة العمل ومنها السياحة وأنشطة التشييد والبناء، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على القطاع غير الرسمي الذي يمتص عدداً كبيراً من العمالة، علاوة على عودة غالبية المصريين العاملين بالخارج نتيجة الأزمة. ويتحدد حجم الضرر على القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة، بقدرة كل قطاع على الحد من انتشار الفيروس واحتمالات نشاطه مرة أخرى نهاية العام الحالي. وقد تمكنت الحكومة المصرية-بتكاتف وتكامل كل قطاعات الدولة-من احتواء الأزمة بإصدار العديد من الإجراءات الصحية الوقائية، بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية.

وبرز دور الهيئة العامة للرقابة المالية في القدرة على السيطرة والحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا، باتخاذ العديد من المبادرات للتيسير على المتعاملين والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى التدابير الوقائية التي تم اتخاذها لتيسير إجراءات التعامل مع المواطنين بمقر الهيئة بالقرية الذكية.

وجدير بالذكر أنه بالرغم من التحديات والضغوطات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي جراء انتشار جائحة كورونا، إلا أن القطاع المالي غير المصرفي في مصر قد أثبت قوة وصلابة وثباتاً نسبياً عن غيره من القطاعات الاقتصادية في الدولة. فقد تم تقييم قوة أداء القطاع المالي من خلال اختبار تحليل الإجهاد المالي أو ما يعرف بالـ Stress Testing والتي تقيس الملاءة المالية للشركات وحجم المخاطر التي تواجهها، بالإضافة إلى قدرتها على الصمود أمام الصدمات المالية الناتجة عن تغير المؤشرات الاقتصادية. ولقد أثبتت أنشطة القطاع المالي غير المصرفي قوة وصموداً بدرجات متفاوتة.

وبالإضافة إلى ذلك، برزت جهود الهيئة في إصدار وإقرار قوانين ولوائح تنفيذية كان من أبرزها إصدار مجلس إدارة الهيئة لعدد 213 قرارًا رقابيًا وتنظيميًا منها: 80 قرارًا رقابيًا وموافقات، و87 قرارًا لتنظيم الأسواق، بالإضافة إلى 46 قرارًا يخص شئون الهيئة الداخلية.

وقد استطاع قطاع الخدمات المالية غير المصرفية أن يحافظ على أدائه خلال عام 2020، بل واستطاعت بعض الأنشطة أن تتفوق على أداء العام الماضي. ويرصد هذا التقرير أهم مؤشرات الأداء للأنشطة المختلفة خلال العام. فعلى مستوى سوق رأس المال في مصر فقد كان الأكثر تأثراً بالجائحة، حيث بلغت قيمة الإصدارات في السوق الأولي للأوراق المالية ما يزيد عن 187 مليار جنيه عام 2020، مقارنة بما يزيد عن 219 مليار جنيه عام 2019 بمعدل انخفاض قدره 14.5%، وقد بلغت قيمة إصدارات سندات التوريق ما يزيد على 24 مليار جنيه في 2020، مقابل 22 مليار جنيه في 2019.

وعلى جانب آخر، حققت البورصة المصرية أداءً متبايناً خلال عام 2020، حيث بلغ المؤشر الرئيسي (EGX 30) 10,854.3 نقطة بنهاية 2020، بمعدل انخفاض بلغ 22.3% عن العام السابق، بينما قادت أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة الارتفاعات مما انعكس على ارتفاع مؤشريّ EGX 70 وEGX 100 بنحو 69% و42%، على التوالي. وبالرغم من الانخفاض الكبير الذي شهده مؤشر السوق الرئيسي، إلا أن رأس المال السوقي قد انخفض بنسبة 8.2% فقط خلال العام، محققاً 649.9 مليار جنيه مقابل 708.3 مليار جنيه في نهاية عام 2019. وعلى صعيد مستوى السيولة، فقد ارتفع إجمالي قيمة التداول خلال 2020 ليصل إلى ما يقرب من 690 مليار جنيه مقارنة بـ 409.7 مليار جنيه فى العام الماضي، بمعدل نمو 68%.

وبالنسبة لقطاع التأمين فقد حققت شركات التأمين إجمالي أقساط بلغت 40.1 مليار جنيه مصري في نهاية يونيو 2020 بمعدل نمو 14.2% مقارنة بالعام السابق. كما بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين 107.8 مليار جنيه مصري في نهاية يونيو 2020 مقارنة بـ 102 مليار جنيه مصري بالعام السابق بمعدل نمو بلغ 5.7%.

وعلى صعيد صناديق التأمين الخاصة فلقد بلغ عدد الصناديق المسجلة لدى الهيئة بنهاية العام أكثر من 750 صندوقًا، كما بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة بنهاية عام 2020 قيمة 83.4 مليار جنيه بمعدل نمو نسبته 10% مقارنة بالعام السابق.
أما بالنسبة لأداء نشاط التمويل العقاري خلال عام 2020، فقد قامت شركات التمويل العقاري بمنح 3.4 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2020 مقارنة بـ 2.6 مليار جنيه تمويلات ممنوحة خلال عام 2019 بمعدل نمو بلغ 31%.

وشهد قطاع التأجير التمويلي نموًا كبيرًا خلال عام 2020، حيث بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 58.9 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنة بـ 55.9 مليار جنيه خلال عام 2019 بمعدل نمو بلغ 5.4% أما نشاط التخصيم فقد ارتفع حجم الأوراق المخصمة ليصل إلى 11.3 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنة بـ 10.6 مليار جنيه خلال عام 2019 بمعدل نمو بلغ 6.6%
في حين ساهم نشاط التمويل متناهي الصغر في توسيع نطاق المستفيدين بالخدمات المالية والمساهمة في رفع معدلات الشمول المالي، حيث بلغ عدد المستفيدين 3.2 مليون مواطن، بإجمالي أرصدة بلغت 19.3 مليار جنيه في عام 2020، بمعدل نمو بلغ 17%. ولقد أسهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ؛ حيث استحوذت الإناث على ما يزيد عن 60% من إجمالي عدد المستفيدين. وفي مجال شهر الضمانات المنقولة فقد بلغت قيمة الإشهارات 738 مليار جنيه وبلغ عددها 69,264 إشهارًا من خلال 81 جهة.

ولقد حرصت الهيئة على تعزيز دورها الإشرافي والرقابي من خلال توفير البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات وحماية حقوق المستثمرين، حيث صدر قانون بشأن تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي، وأصدر مجلس إدارة الهيئة كافة القواعد والضوابط المكملة للقانون وقواعد الملاءة المالية واللازمة لممارسة النشاط، وبالفعل فقد شهد العام الترخيص لما يقرب من 16 شركة في هذا المجال، والذي يعتبر من المجالات المهمة والتي ستساهم في زيادة القوة الشرائية للمجتمع. كما صدر قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية والذي استحدث إنشاء شركة تسوية ومقاصة متخصصة في الأوراق المالية الحكومية سواء كانت أذون خزانة أو سندات حكومية، وأخرى متخصصة في عمليات المقاصة والتسوية للعقود الآجلة. كما صدر قانون بتعديل بعض أحكام قانون التمويل متناهي الصغر، ليخضع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانوني متكامل وإدراجه تحت مظلة رقابية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط. وبالإضافة إلى ذلك قامت الهيئة بإصدار وإقرار حزمة من التشريعات الجديدة المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية، منها صدور قرار بشأن ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في القيم المالية المنقولة من خلال حوالة كُل أو جزء من محفظة الحقوق المالية الآجلة المملوكة لها والناشئة عن مزاولة نشاط التمويل غير المصرفي، بما يمكنها من الحصول على القيمة الحالية للأقساط المستحقة على عملائها.

وفي خطوة لتحفيز المستثمرين على التداول في البورصة وزيادة تنافسية سوق الأوراق المالية من خلال تخفيف تكلفة التعاملات (Transaction Cost)، فقد قامت كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والتسوية وصندوق حماية المستثمر بتخفيض مقابل الخدمات على عمليات التداول بالبورصة المصرية.

وفي إطار سعي الهيئة إلى تحقيق حماية أفضل لحقوق المستثمرين والأطراف المرتبطة وتعزيز الممارسات السليمة للمتعاملين، وحماية جميع المتعاملين في السوق من الممارسات غير القانونية أو التي تنطوي على الاحتيال والغش والتلاعب، فقد تم إجراء تعديل في ضوابط وإجراءات التراخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير المصرفية بإضافة بند جديد يجيز قيام مراقب الحسابات الواحد بمراجعة حسابات ثلاثة صناديق مختلفة في وقت واحد بحد أقصى، وذلك تجنباً لتعارض المصالح. كما تم منع الداخليين والأطراف المرتبطة بهم، أياً كانت نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة، من التعامل على أي أوراق مالية للشركة خلال خمسة أيام عمل قبل التعامل ويوم عمل بعد التعامل بعد نشر المعلومات الجوهرية.

وفي تقدير دولي لنشاط الهيئة ودورها المهم والابتكاري وتطبيقها لأفضل المعايير الدولية في تنظيم واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية في مصر، وكذا مساهمتها الفعالة في أنشطة المنظمات الدولية ذات الصلة، فقد تم إعادة انتخاب مصر عضواً بمجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) 2020-2022، وذلك للمرة الرابعة على التوالي. كما انضمت الهيئة للمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط لمجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board (FSB). بالإضافة لانضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية Central Banks and Supervisors Network for Greening the Finance (NGFS)، الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر. وأخيراً انضمت الهيئة لعضوية لجنة التمويل والمراجعة (FAC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO)، والتي تهدف لتنفيذ نشاط الاستشارة المصمم لتحسين وإضافة قيمة عمليات المنظمة.

وجدير بالذكر أن حصاد الهيئة في عام 2020 يعكس مدى الاهتمام بتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وتعتزم الهيئة اتخاذ المزيد من الخطوات نحو الانتهاء من تحقيق استراتيجية القطاع عن الفترة من 2018-2022 لتحقيق الشمول المالي وتدعيم الفئات المهمشة وتوفير النفاذ للتمويل، مما يحقق النمو الاقتصادي المأمول والمؤثر ويعمل على أن يكون نمواً مستداماً وشمولياً في ضوء رؤية مصر 2030.

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز

التقرير السنوى

2020

للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA ANNUAL REPORT 2020

# القسم الأول

## التطورات الاقتصادية وأداء الأسواق المالية غير المصرفية

10 years ANNIVERSARY | 80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

# أولاً: نظرة على الاقتصاد

## 1. الاقتصاد العالمي

### عام من أسوأ الأعوام على الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي عاماً من أسوأ الأعوام التي مرت عليه، حيث أودت جائحة الكورونا بحياة أكثر من 2 مليون شخص منذ بداية العام، ولا تزال خسائر الأرواح آخذة في الارتفاع. أما عدد الإصابات بالمرض فقد بلغ بنهاية عام 2020 ما يزيد عن 99 مليون حالة حول العالم. وقد أدى ذلك إلى تدهور الأحوال المعيشية لقرابة 90 مليون شخص هذا العام لتصل إلى مستوى الحرمان الشديد. وقد واجه النشاط الاقتصادي طريقاً مسدوداً حيث فرضت البلدان قيوداً مشددة على التنقل خلال النصف الأول من العام وذلك لوقف انتشار الفيروس، مما أدى إلى تقليص النمو العالمي بشكل كبير، حيث يُتوقع أن يكون النمو سالباً بنسبة 3.5% في عام 2020.

وكان من الممكن أن تكون النتائج أسوأ بكثير لولا عودة النشاط إلى طبيعته بشكل أسرع من المتوقع بعد إعادة فتح معظم البلاد في بداية النصف الثاني من العام، مصحوباً بالإجراءات العاجلة وغير المسبوقة على مستوى السياسات المالية والنقدية والإجراءات التنظيمية، مما حافظ على الدخل المتاح للأسر، وحمى التدفقات النقدية للشركات، ودعم إتاحة الائتمان. وحتى الآن، أدت هذه الإجراءات مجتمعة لمنع تكرار الكارثة المالية العالمية التي وقعت في 2008.

كما تشير التوقعات إلى أن اقتصاديات الأسواق الناشئة ستحقق نمواً سالباً يبلغ 2.4% في 2020، ثم يرتفع إلى 6.3% في 2021. أما اقتصاديات الأسواق المتقدمة فيُتوقع أن تحقق نمواً سالباً قدره 4.9% في 2020 ويرتفع إلى 4.3% في 2021.

| | الفعلي | المتوقع | |
|---|---|---|---|
| | 2019 | 2020 | 2021 |
| الاقتصاد العالمي | 2.8% | -3.5% | 5.5% |
| الاقتصاديات المتقدمة | 1.6% | -4.9% | 4.3% |
| الاقتصاديات الناشئة | 3.6% | -2.4% | 6.3% |

المصدر: صندوق النقد الدولي

ويتسم الركود خلال عام 2020 بأنه ركود فريد من نوعه، حيث يعتبر مختلفًا تمامًا عن فترات الركود السابقة، والتي شهدت نمواً في قطاعات الخدمات أعلى مقارنة بقطاعات التصنيع. أما في الأزمة الحالية، فقد شهدت القطاعات الخدمية التي تعتمد على التفاعل المباشر ركوداً أكبر من قطاعات التصنيع. مما يشير إلى أنه بدون لقاح وعلاجات فعالة لمكافحة الفيروس، فإن هذه القطاعات سوف تواجه طريقًا أصعب عن غيرها للعودة إلى معدلاتها الطبيعية.

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن الانخفاض العالمي في ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2019 يعادل فقدان 400 مليون وظيفة بدوام كامل.

وبالنسبة لمستويات التضخم، فإنه يظل في الاقتصادات المتقدمة دون مستويات ما قبل الجائحة. أما بالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فانخفض التضخم بشكل حاد في المراحل الأولى من الوباء، على الرغم من أنه ارتفع منذ ذلك الحين في بعض البلدان. ويحيط بتوقعات التضخم قدر كبير من عدم اليقين، فعلى سبيل المثال قد تزداد ضغوط الأسعار عندما يزيد المستهلكون من الإنفاق على العناصر التي أجبروا على تأخير استهلاكها بسبب الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة. ويمكن أن تزداد أيضًا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج من الاضطرابات المستمرة في الإمدادات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر مصداقية أطر السياسة النقدية على تطورات الأسعار، فقد تتأثر المصداقية عندما يُنظر إلى البنوك المركزية على أنها تدير سياسة نقدية لإبقاء تكاليف الاقتراض الحكومي منخفضة بدلاً من ضمان استقرار الأسعار "الهيمنة المالية".

ومن ناحية أخرى، كان للجائحة تأثير سلبي على حركة التجارة العالمية، وتقلص الصادرات والواردات بين الدول، وانخفاض أعداد السائحين، وانخفاض إيرادات شركات الطيران، وتوقف الملاحة البحرية. كما أسفرت عن انهيار أسواق المال، وانهيار أسواق النفط. كما شهدت الأسواق أقبالاً على الدولار الأمريكي للتحوط من العملة وتمويل الديون المقومة بالدولار.

وفي محاولة لاحتواء الضغوط المالية والعواقب الاقتصادية لفيروس كورونا، ضخت البنوك المركزية السيولة في الأسواق المالية من خلال مزيج من توفير الائتمان المباشر للشركات ذات الملائمة المالية المرتفعة، والتوسيع في نطاق الأصول التي تقبلها كضمانات، والتوسع في عمليات شراء الأصول –بما في ذلك ديون الشركات في بعض البلدان. وقد أسفر ذلك عن استعادة تقييمات سوق الأسهم جزءاً كبيراً من خسائرها السابقة. ومع ذلك، لا تزال الملاءة المالية هشة بالنسبة للعديد من المشاركين في السوق.
وبالرغم من الآثار السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فهناك بعض القطاعات التي كان لهذه الجائحة مردود إيجابي على أدائها، ومنها قطاع الصحة والمستلزمات الطبية وكذلك القطاع التكنولوجي، حيث ساهم الإغلاق الاقتصادي وسياسات التباعد الاجتماعي في الاعتماد الشديد على التكنولوجيا لمتابعة أداء الأعمال عن بعد. كما شهد التسوق عبر الإنترنت والخدمات عن بعد تطوراً ملحوظاً، واستفادت شركات الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال.

## 2. الاقتصاد المصري

وعلى الرغم من الضرر الاقتصادي العالمي في ظل تداعيات انتشار الفيروس المستجد، إلا أن التوقعات تشير إلى تحقيق مصر لأعلى معدل نمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام الجاري 2020/2021، وذلك مع سابق تحقيق الدولة المصرية بالفعل لمعدل نمو قدره 2.8% خلال العام المالي 2019/2020، ويرجع ذلك إلى نجاح الدولة في تطبيق حزمة من الإجراءات العاجلة وغير المسبوقة لتنشيط الاقتصاد خلال الجائحة من خلال السياسات المالية والنقدية والإجراءات التنظيمية، بالإضافة إلى استمرارها في تطبيق برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي بدأته في عام 2016.

وعلى الرغم من ذلك ارتفع معدل البطالة نتيجة لتداعيات الأزمة على القطاعات الاقتصادية خاصة كثيفة العمل ومنها السياحة وأنشطة التشييد والبناء، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على القطاع غير الرسمي الذي يمتص عدداً كبيراً من العمالة، علاوة على عودة غالبية المصريين العاملين بالخارج نتيجة الأزمة. حيث سجل معدل البطالة 9.6% في الربع الثاني من العام، مقارنة بـ 7.7% في الربع الأول من عام 2020 و7.5% في الربع الثاني من العام السابق. وقد توقع صندوق النقد أن ترتفع خلال العام الجاري لتصل إلى 10.3%، مقابل نحو 8.6% في العام الماضي، على أن تواصل ارتفاعها لتسجل نحو 11.6% خلال العام المقبل. وعلى جانب آخر، انخفض معدل التضخم إلى 4% بنهاية ديسمبر 2020، مقارنة بـ 7.1% بنهاية ديسمبر 2019. وقد انخفض العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ليصل إلى 7.8% خلال العام المالي 2019/2020، مقارنة بـ 8.2% خلال العام المالي 2018/2019، وذلك بالرغم من الجائحة.

أما فيما يخص خفض المديونية، فقد ساهم تحقيق معدلات نمو حقيقية في استمرار الاتجاه التنازلي لمعدلات الدين كنسبة من الناتج المحلى، حيث بلغت نسبة دين أجهزة الموازنة إلى نحو 86.2% في يونيو 2020، مقارنة بـ 90.4% في يونيو 2019. وبذلك تصبح مصر من الدول المحدودة جداً التي استطاعت أن تخفض نسبة المديونية للناتج المحلى خلال 2019/2020. وبالإضافة إلى ذلك، استطاعت مصر تحقيق فائض أولي بلغت نسبته 1.8% من الناتج المحلي خلال العام المالي 2019/2020، مقارنة بـ 2% عام 2018/2019، وذلك وفقاً لتقديرات الموازنة الأصلية، وهو ما يعد نتيجة جيدة للغاية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والاستثنائية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

وكانت الحكومة أعلنت في مارس الماضي فرض حظر تجول جزئي فقط، وحددت مواعيد مبكرة لإغلاق المحلات دون أن تلجأ للغلق الكلي للنشاط الاقتصادي، أو للمصانع، مما أدى إلى احتفاظ بعض القطاعات بمستويات أداء ما قبل الجائحة، بينما تأثرت بعض القطاعات الأخرى بشدة مثل شركات الطيران وقطاع السياحة نتيجة لتوقف رحلات السفر الداخلية والخارجية. ولكن مع رفع

الإجراءات وبدء فتح حركة السياحة تدريجيا بدءًا من يوليو الماضي، كان هناك نشاط ملحوظ في حركة السياحة. وبالرغم من ذلك، انخفضت إيرادات السياحة خلال العام المالي 2019/2020 إلى نحو 9.9 مليار دولار مقابل نحو 12.6 مليار دولار في عام 2018/2019، بنسبة تراجع بلغت 21.6%.

وعلى صعيدٍ آخر، أبقت وكالة "موديز" التصنيف الائتماني السيادي لمصر في مايو الماضي، عند "B2" مع نظرة مستقبلية مستقرة، رغم أزمة فيروس كورونا. كما أبقت وكالة "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني لمصر عند مستوى "B" بنظرة مستقبلية مستقرة، وذلك في نوفمبر 2020، مما يعكس الاقتصاد الكبير والمتنوع، وقاعدة التمويل المحلية الكبيرة، واحتياطيات النقد الأجنبي التي تكفي لتغطية الالتزامات الخارجية المستحقة على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

# ثانياً: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

## مؤشرات نشاط سوق رأس المال

سوق رأس المال

تتمثل مساهمة سوق رأس المال في الاقتصاد القومي من خلال دوره في تشجيع تحويل المدخرات المتراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ذلك فإن سوق رأس المال بما يملكه من تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات محكمة استطاع توفير مناخ استثماري جاذب.

بلغت قيمة إصدارات الأوراق المالية نحو 187.2 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنة بـ 219.1 مليار جنيه خلال عام 2019 بمعدل انخفاض قدرة 14.5%.

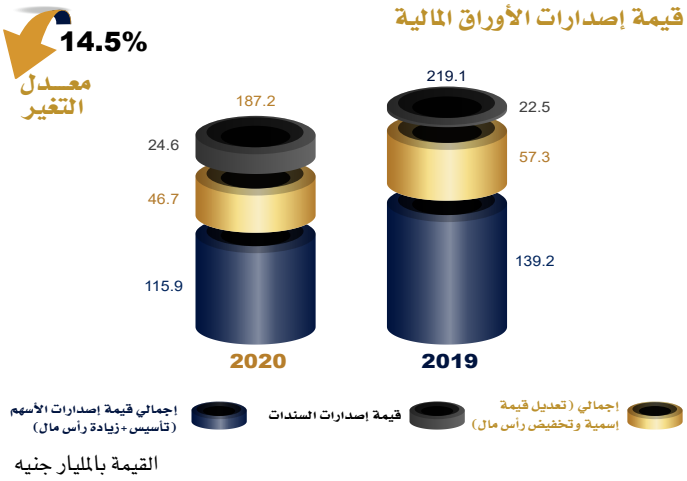


القيمة بالمليار جنيه

بالرغم من الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا، فقد شهد العام ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة إصدارات سندات التوريق. حيث بلغ معدل الإرتفاع نحو 9%، وهو مؤشر هام يعزز دور الهيئة في تنشيط سوق السندات ليصبح سوقاً جاذباً يهدف إلى إتاحة بدائل عدة من التمويل المباشر وإعادة التمويل للشركات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة الهيئة، حيث بلغت قيمة إصدارات سندات التوريق 24.1 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنةً بـ 22.1 مليار جنيه فى عام 2019.

إصدارات الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عام 2020:

- يمثل إصدارين صكوك إجارة متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 2.6 مليار جنيه.
- يمثل إصدار صكوك مضاربة متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 2.5 مليار جنيه.

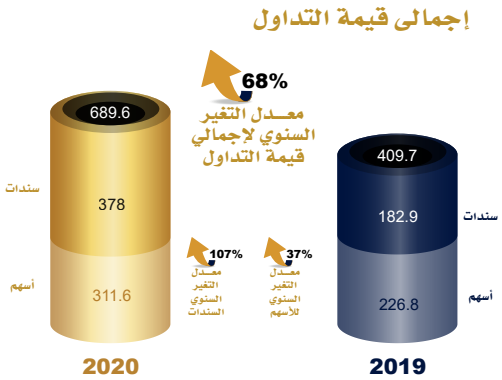


القيمة بالمليار جنيه

بلغ إجمالي قيمة التداول 689.6 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنة بـ 409.7 مليار جنيه خلال العام السابق، بمعدل ارتفاع 68%. وقد حققت قيمة تداول الأسهم 311.6 مليار جنيه خلال العام مقابل 226.8 مليار جنيه في عام 2019، بمعدل إرتفاع بلغ 37%. بينما بلغت قيمة تداول السندات 378 مليار جنيه خلال عام 2020 مقابل 182.9 مليار جنيه في العام السابق، بمعدل إرتفاع بلغ 107%.

## تطور أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال عام 2020

## رأس المال السوقي

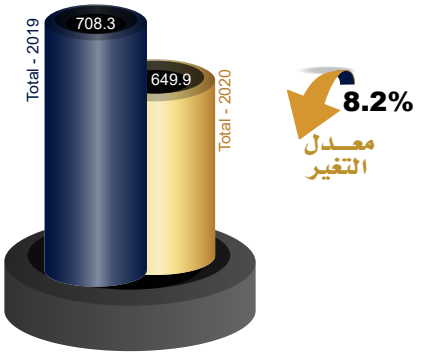


القيمة بالمليار جنيه

سجلت مؤشرات البورصة أداءً متبايناً خلال العام 2020، حيث بلغ المؤشر الرئيسي 10,854.3 نقطة، بمعدل انخفاض بلغ 22% عن العام الماضي، بينما قادت الأسهم المتوسطة والصغيرة الارتفاعات مما تسبب في ارتفاع مؤشريّ EGX 70 وEGX 100 بنحو 69% و 42%، على التوالي. وبالرغم من الانخفاض الكبير الذي شهده مؤشر السوق الرئيسي، إلا أن رأس المال السوقي قد انخفض بنسبة 8.2% فقط خلال العام، محققاً 649.9 مليار جنيه مقابل 708.3 مليار جنيه في نهاية عام 2019.

## تعاملات المصريين والأجانب خلال عام 2020

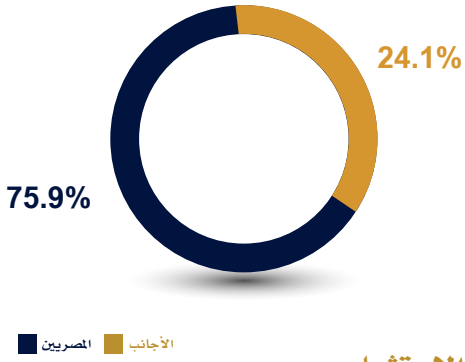


بلغت تعاملات الأجانب نحو 24.1% من إجمالي التعاملات في البورصة خلال عام 2020، بينما بلغ نصيب المستثمرين المصريين منها حوالي 75.9%.

## صناديق الاستثمار

بلغ عدد صناديق الاستثمار الجديدة التي تم الموافقة عليها خلال عام 2020 نحو سبعة صناديق استثمار (منها ثلاثة صناديق جاري تغطية الاكتتاب الخاص بها)، ليصل إجمالي عدد الصناديق العاملة في مصر بنهاية عام 2020 نحو 114 صندوق استثمار. ويوضح الجدول التالي صناديق الاستثمار التي تم الموافقة عليها خلال عام 2020:

| م | إسم الصندوق |
|---|---|
| 1 | صندوق استثمار بنك قناة السويس النقدي للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي |
| 2 | صندوق شركة مصر للتأمين " استثمار وأمان" لحماية رأس المال ذو المزايا التأمينية |
| 3 | صندوق ازيموت لأدوات الدخل الثابت "ادخار – AZ " |
| 4 | صندوق استثمار صواري فينشرز مصر 1 |
| 5 | صندوق استثمار"إن آي كابيتال النقدي ذو العائد اليومي"- (جاري تغطية الاكتتاب في وثائق الصندوق) |
| 6 | صندوق استثمار شركة ثروة لتأمينات الحياة النقدي للسيولة بالجنيه المصري والعائد اليومي التراكمي. (جاري تغطية الاكتتاب في وثائق الصندوق) |
| 7 | شركة صندوق التعمير العقاري – نمو (جاري تغطية الاكتتاب في وثائق الصندوق) |

و قد بلغ صافي أصول صناديق الاستثمار نحو 71.8 مليار جنيه في نهاية 2020 ( بعد استبعاد صناديق الاستثمار الجاري تغطية الاكتتاب بها) ويوضح الرسم البياني التالي أنواع صناديق الاستثمار المختلفة :

## مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة

يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ويدخل ضمن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يرتبط ارتباطاً تكاملياً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويساهم قطاع التأمين في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذ القطاعات في أنشطتها. وقد حرصت الهيئة على تفعيل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المنظمة لهذا النشاط.

وفي إطار دعم الهيئة لتحول قطاع التأمين إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في إصدار وتوزيع وثائق التأمين النمطية والتي لا تحتاج إلى خطوات اكتتاب معقدة، فقد قامت الهيئة بإضافة وثيقة التأمين ضد الحوادث الشخصية النمطية ضمن الوثائق المسموح بإصدارها إلكترونياً، هذا وقد بلغ عدد الشركات الحاصلة على موافقات الهيئة بالإصدار الإلكتروني عام 2020 نحو (4) شركات تأمين، وبذلك يكون إجمالي العدد التراكمي للشركات الحاصلة على موافقات بالإصدار الإلكتروني نحو (39) شركة، وهو ما يمثل معظم شركات التأمين العاملة بمصر.

**إجمالى الأقساط**

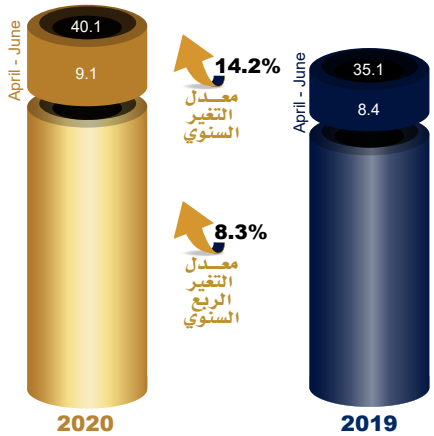


القيمة بالمليار جنيه

أدى التباطؤ الاقتصادي فى الربع الأخير من العام المالي 2020، نتيجة الإجراءات الاحترازية التى تبنتها الدولة للسيطرة على جائحة كورونا إلى تباطؤ معدلات نمو إجمالى الأقساط فى عام 2020 لتسجل 14.2% مقارنةً بمعدل نمو 19.3% خلال العام السابق، حيث بلغت إجمالي قيمة الأقساط حوالي 40.1 مليار جنيه مقارنة بـ 35.1 مليار جنيه فى العام السابق.

## إجمالى التعويضات المسددة

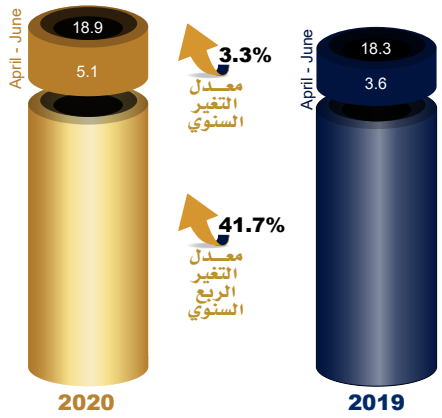


القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت إجمالي قيمة التعويضات المسددة من شركات التأمين في نهاية العام المالي 2020 لتصل إلى 18.9 مليار جنيه مقارنة بـ 18.3 مليار جنيه في العام السابق بنسبة زيادة تقدر بنحو 3.3%.

وحققت قيمة التعويضات 5.1 مليار جنيه خلال الفترة (أبريل- يونيو) من عام 2020 مقارنة بـ 3.6 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، مما يعكس زيادة المطالبات نتيجة للأخطار الناتجة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد.

## فائض نشاط التأمين

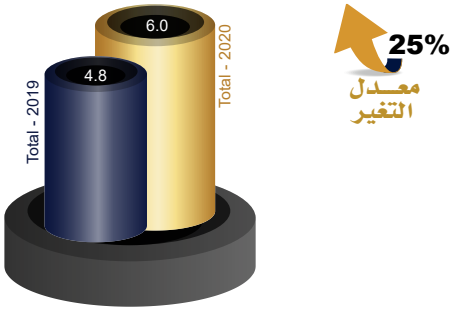


القيمة بالمليار جنيه

تزايد فائض النشاط التأميني للشركات بمعدل قدره 25% ليصل إلى 6 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2020 مقارنة بفائض بلغ 4.8 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، وتجدر الإشارة إلى تحسن نتائج الفائض التأميني خلال الخمسة أعوام الماضية والتي بلغت ملياري جنيه في نهاية العام المالي 2015، مما انعكس أثره في جذب مزيد من الاستثمارات الجديدة لسوق التأمين من خلال تأسيس شركات جديدة.

## إجمالى حقوق حملة الوثائق

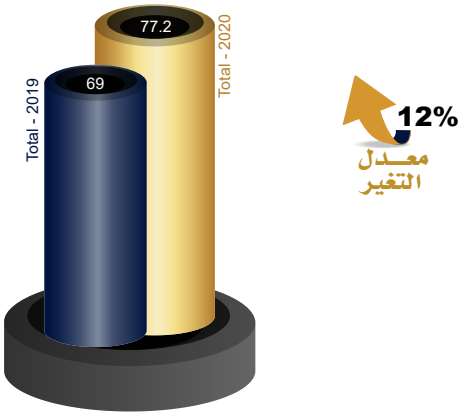


القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت إجمالي قيمة حقوق حملة وثائق شركات التأمين في نهاية العام المالي 2020 لتصل إلى 77.2 مليار جنيه مقارنة بـ 69 مليار جنيه في العام السابق بنسبة زيادة تقدر بنحو 12%.

## إجمالى استثمارات شركات التأمين

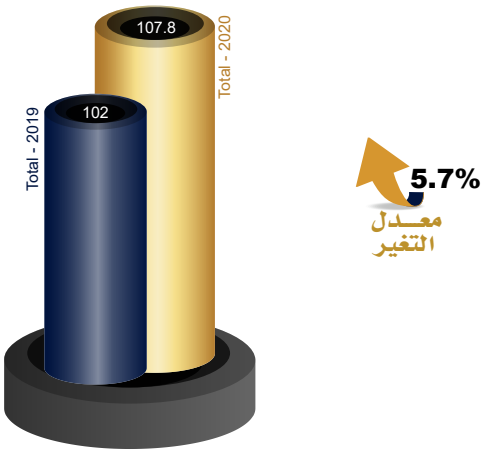


القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت إجمالي قيمة استثمارات شركات التأمين في نهاية العام المالي 2020 لتصل إلى 107.8 مليار جنيه مقارنة بـ 102 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بنسبة زيادة بلغت نحو 5.7%.

### صافى الأصول

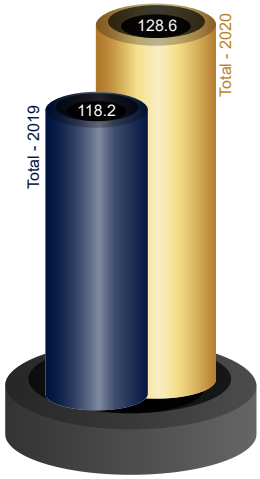


القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة صافي أصول شركات التأمين في نهاية العام المالي 2020 لتصل إلى 128.6 مليار جنيه مقارنة بنحو 118.2 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة بلغت نحو 8.8%.

### إجمالي حقوق المساهمين

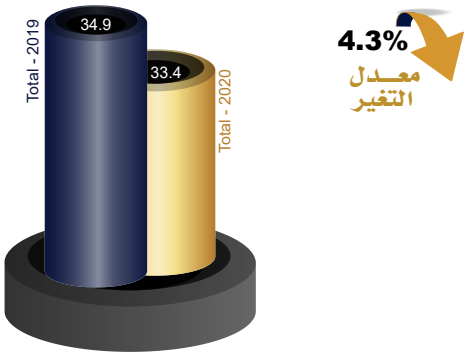


القيمة بالمليار جنيه

بلغت حقوق المساهمين في شركات التأمين 33.4 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2020 بمعدل مقارنة بـ 34.9 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق بمعدل انخفاض قدره 4.3%.

## صناديق التأمين الخاصة*

ترتبط صناديق التأمين الخاصة بقطاع التأمين، والتي تُعد أحد أشكال أدوات الادخار، وهي عبارة عن أنظمة تأمينية خاصة، يتم تسجيلها بالسجل المنشأ لهذا الغرض بالهيئة، بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشئة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعة من العاملين بالجهة المنشئة للصندوق، وتكون في شكل مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية.

وقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة القائمة في مصر 756 صندوقاً بنهاية عام 2020، بلغ العامل منها 686 صندوقاً بالإضافة إلي 70 صندوقًا تحت التصفية، يستفيد منها حوالي 5 ملايين عضو، وبإجمالي اشتراكات سنوية 9.7 مليار جنيه مصري في نهاية عام 2020.

### استثمارات صناديق التأمين الخاصة

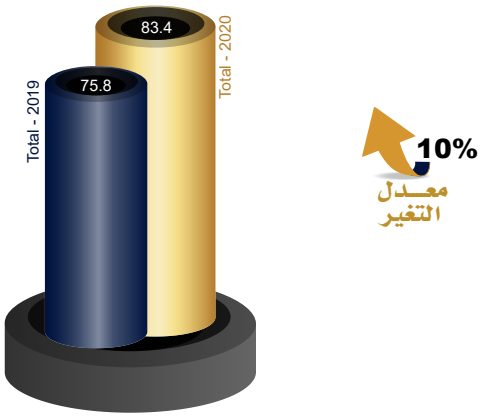


القيمة بالمليار جنيه

تقدر قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة فى نهاية 2020 بمبلغ 83.4 مليار جنيه مقابل 75.8 مليار جنيه خلال عام 2019.

* البيانات معرضة للتعديل بعد ورود كافة الحسابات الختامية لصناديق التأمين الخاصة.

# مؤشرات نشاط التمويل العقاري

يعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري، وتعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات أهمية قصوى لأنها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن أهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري، حيث يسهم في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها.

تنبع أهمية قطاع الاستثمار العقاري من كونه يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية في البورصة؛ إضافة إلى صناديق الاستثمار العقاري. وبلغ عدد الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري في السوق المصري 15 شركة بنهاية عام 2020 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).

**حجم التمويل العقاري الممنوح سنوياً**

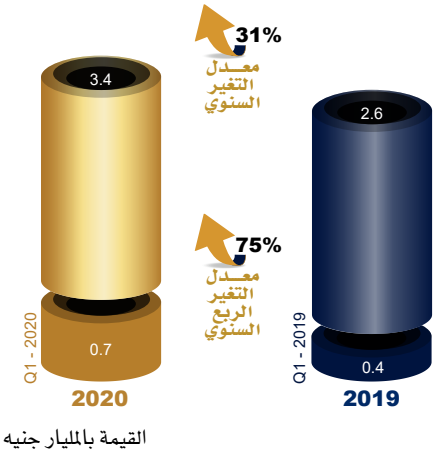


بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح خلال الربع الأول من عام 2020 نحو 0.7 مليار جنيه مقارنة بـ 0.4 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام السابق، محققاً معدل زيادة قدره 75%.

وقامت شركات التمويل العقاري بمنح 3.4 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2020 مقارنة بـ 2.6 مليار جنيه تمويلات ممنوحة خلال عام 2019، بمعدل إرتفاع بلغ نحو 31%. وقد ترجع الزيادة السنوية المحدودة مقارنةً بالربع الأول إلى تباطؤ نشاط التمويل العقاري نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية بتداعيات جائحة كورونا.

# مؤشرات نشاطىّ التأجير التمويلي والتخصيم

يساهم قانون التأجير التمويلي والتخصيم الذي صدر في أغسطس 2018 في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية.

وقد سمح القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لأحكام القانون 141 لسنة 2014 بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر وتوسعة نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات للوصول إلى عدد أكبر من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية، الذي يعد حافزًا إضافيًا للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقًا أوسع لخلق فرص عمل جديدة. وقد وصل إجمالي عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة التي تزاول نشاط التأجير التمويلي 44 شركة بنهاية عام 2020.

إجمالى قيمة عقود التأجير التمويلى السنوية

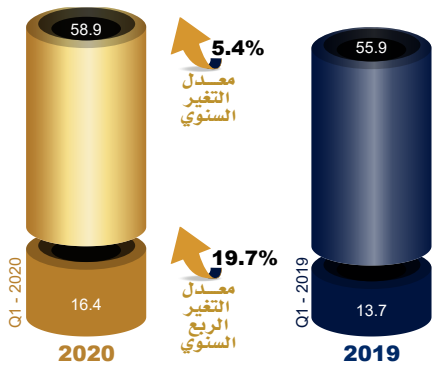


القيمة بالمليار جنيه

إجمالى قيمة الأوراق المخصمة سنوياً

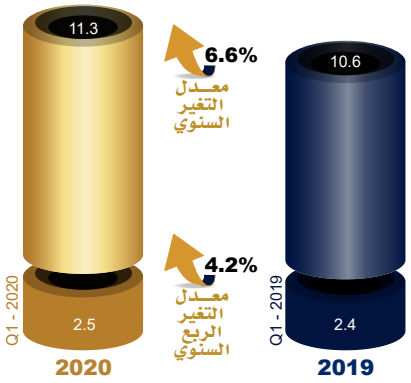


القيمة بالمليار جنيه

حققت قيمة عقود التأجير التمويلي ارتفاعاً بلغ 19.7% خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الأول من العام السابق، بينما بلغت قيمة العقود 58.9 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنة بـ 55.9 مليار جنيه خلال عام 2019، بمعدل إرتفاع بلغ نحو 5.4%. وقد ترجع الزيادة السنوية المحدودة مقارنةً بالربع الأول إلى تباطؤ نشاط التأجير التمويلي نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية بتداعيات جائحة كورونا.

يعد نشاط التخصيم أحد الركائز الهامة لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل. وقد سجلت قيمة الأوراق المخصمة ارتفاعاً بلغ 4.2% خلال الربع الأول من عام 2020. وبالرغم من الآثار السلبية لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي بوجه عام؛ إلا أن نشاط التخصيم قد واصل الارتفاع محققاً معدل نمو سنوي قدره 6.6%، حيث بلغت قيمة الأوراق المخصمة 11.3 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنة بـ 10.6 مليار جنيه خلال العام السابق.

## مؤشرات نشاط التمويل متناهي الصغر

في إطار اهتمام الهيئة بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة، فقد قامت بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذا توعية المجتمع عن دور التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط. ومن المتوقع استمرار هذه الآثار خلال الأعوام القادمة؛ حيث قامت الهيئة بالسماح لجهات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول. وقد أصدرت الهيئة هذا العام قانون رقم (201) لسنة 2020 بشأن تعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

### حجم أرصدة التمويل

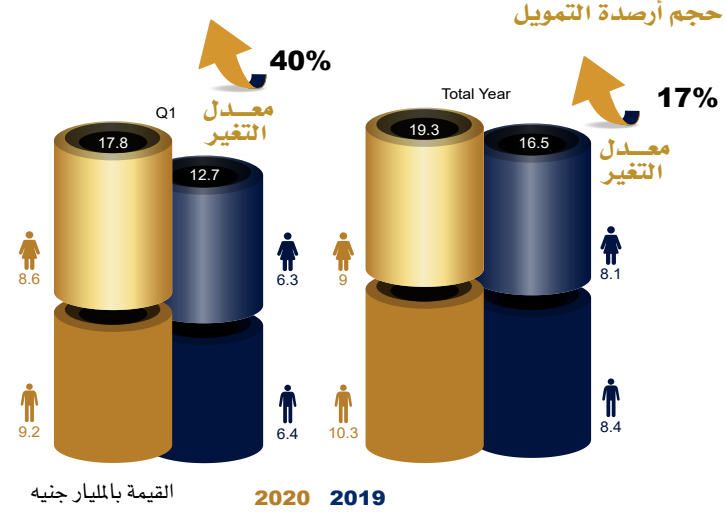


القيمة بالمليار جنيه

### عدد المستفيدين

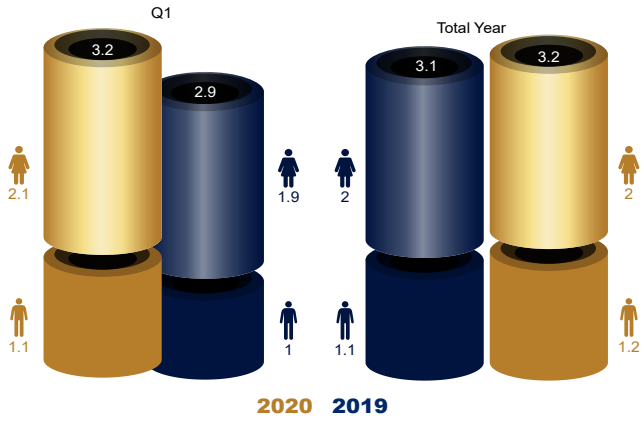


مليون نسمة

بلغت قيمة أرصدة التمويل متناهي الصغر 17.8 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام 2020 مقارنة بـ 12.7 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من العام السابق محققة معدل نمو بلغ 40%، ونتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي جراء جائحة كورونا، فقد بلغ معدل النمو السنوي 17% لتسجل قيمة الأرصدة حوالي 19.3 مليار جنيه فى نهاية عام 2020 مقارنة بـ 16.5 مليار جنيه في نهاية العام السابق.

بلغ عدد المستفيدين 3.2 مليون مستفيد بنهاية الربع الأول من عام 2020 مقارنة بـ 2.9 مليون مستفيد في نهاية الربع المناظر من العام السابق. وقد أغلق عام 2020 أيضاً بعدد مستفيدين بلغ 3.2 مليون مستفيد مقارنة بـ 3.1 مليون مستفيد في نهاية العام السابق.

### عدد منافذ التمويل متناهي الصغر

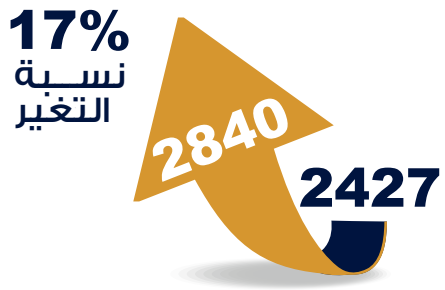


وقد قامت جهات التمويل بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافي عن طريق 2840 منفذ تمويل بنهاية عام 2020 تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية، مقارنة بـ 2427 منفذًا بنهاية عام 2019.

واستحوذت محافظات الصعيد على 54% من إجمالي تلك المنافذ بعدد وصل إلى 1299 منفذاً، بينما بلغ عدد المنافذ في باقي المحافظات 1128 منفذاً بنسبة 46%، وذلك بنهاية عام 2020*.

* مؤشرات مبدئية.

### التمويل الفردي والجماعي

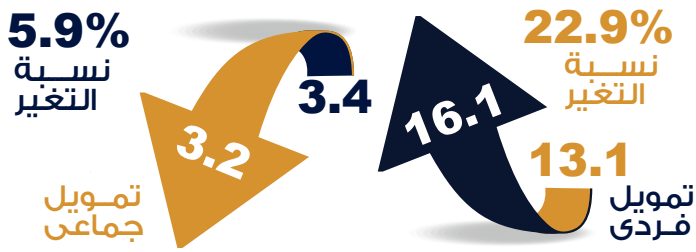


القيمة بالمليار جنيه

### نسبة الذكور والإناث من إجمالى المستفدين

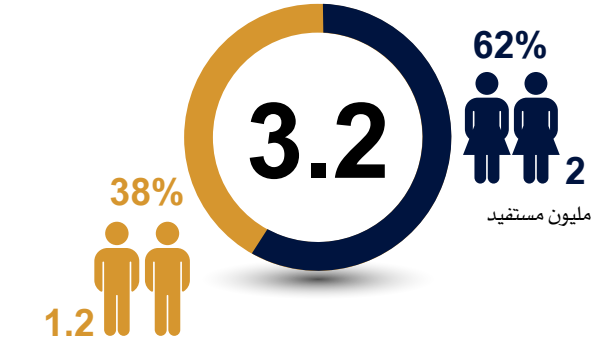


استحوذ التمويل الفردي على 16.1 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 19.3 مليار جنيه بنهاية عام 2020، مقارنة بـ 13.1 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 16.5 مليار جنيه بنهاية عام 2019 وبمعدل نمو بلغ 22.9%.

ولقد أسهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ حيث استحوذت الإناث على 62% من إجمالي عدد المستفيدين البالغ 3.2 مليون مستفيد.

## سجل الضمانات المنقولة

انطلاقًا من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير التمويل اللازم لأنشطة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، فقد تعاقدت الهيئة في نهاية 2017 مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "I-Score" لإنشاء وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، وقد تم تشغيل السجل الإلكتروني وإطلاقه لأول مرة في 11 مارس 2018، وخلال الفترة من 11 مارس 2018 إلى 31 ديسمبر 2020. وقد بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة نحو 738 مليار جنيه، وبلغ عددها حوالي 70 ألف إشهار. وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات نحو 16.1% في نهاية عام 2020 مقارنة بنهاية عام 2019.

### قيمة الإشهارات للجهات المشتركة بسجل الضمانات المنقولة

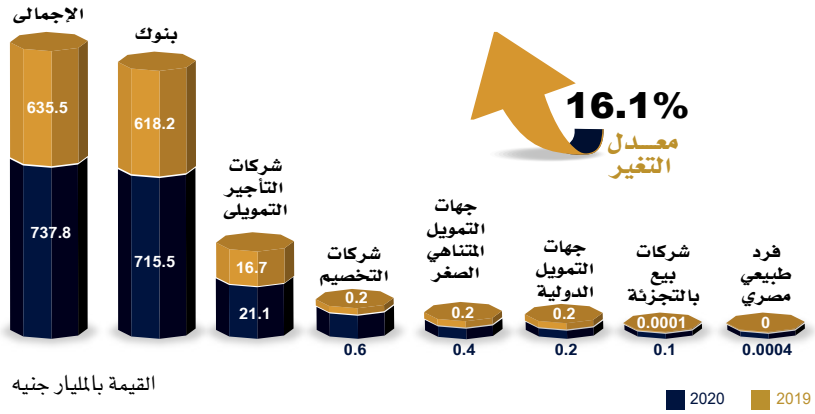


القيمة بالمليار جنيه

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز

التقرير السنوى

2020

للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA ANNUAL REPORT 2020

# القسم الثانى

## ملخص الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية 2018 - 2022

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

# مقـــدمة

تهدف مصر من خلال الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية إلى بناء اقتصاد سوق يتميّز بالاستقرار الكلي والقدرة على النمو المستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة والابتكار، مع الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والقدرة على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة؛ مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن القطاع المالي غير المصرفي يعد مكونًا أساسيًا للاقتصاد في مصر؛ لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة لجمع المدخرات وتقديم الأدوات المالية المتنوعة والمتطورة؛ بما يساعد على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، ومن ثم التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية ومشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى؛ بما يخلق فرص العمل والتشغيل في مشروعات تنموية عالية الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك يتمتع القطاع بمزايا تنوع الأنشطة والخدمات غير المحدودة والمرونة مما يكسبه القدرة على خدمة جميع الأغراض الاقتصادية بكفاءة، وذلك فضلاً عن القدرة على التعاون والتكامل بشكل مثالي مع أطراف التنمية من المؤسسات الاستثمارية الخاصة أو الجهات الحكومية العامة، مما يجعل هذا القطاع شريكًا أساسيًا في خطط التنمية الاقتصادية.

- خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.
- تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.
- تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.
- المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.
- تطوير الأسواق المالية غير المصرفية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
- رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.
- تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.
- تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاستحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية.
- تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.

ويعد وجود قطاع مالي غير مصرفي متطور وحديث أحد المقومات الرئيسية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية المستدامة؛ حيث يتميز الاقتصاد الحديث بالمرونة والاعتماد على التكنولوجيا والابتكار، كما أصبح الاعتماد على الأنظمة المالية التقليدية غير فعال في قيادة عملية التنمية أو تحقيق معدلات تنمية مرتفعة تواكب طموحات مصر الاقتصادية في المرحلة القادمة.

وتتناول الرؤية الاستراتيجية التي تتبناها الهيئة العامة للرقابة المالية تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتفعيلها بشكل أكبر في النشاط الاقتصادي؛ لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية المستدامة مصر 2030. ويستعرض هذا الجزء الأهداف الاستراتيجية التي يجري العمل على تحقيقها من خلال عدة محاور وفي إطار زمني محدد.

وتهدف الاستراتيجية إلى تهيئة البنية التشريعية لإنشاء بورصة ومقاصة لتداول وتسوية العقود الآجلة وذلك من خلال إجراء تعديلات على قانون الايداع والقيد المركزي وكذلك اللوائح التنفيذية وضوابط مجلس الإدارة في هذا الصدد. كما تستهدف الهيئة من خلال استراتيجيتها إلى الوصول برأس المال السوقي لبورصة الأوراق المالية إلى مستهدفات وفقًا لمدى توسيع الدولة لبرنامج طروحاتها في البورصة المصرية. بالإضافة إلى رفع قيمة محفظة التمويل العقاري إلى 20 مليار جنيه بحلول 2022. من خلال وضع آلية جديدة تسمح بتسجيل العقارات لأغراض التمويل العقاري. كما تستهدف الاستراتجية زيادة محفظة التأجير التمويلي إلى 60 مليار جنيه بحلول 2022، ورفع قيمة محفظة التخصيم إلى 20 مليار جنيه وكذلك العمل على زيادة محفظة التمويل متناهي الصغر إلى 25 مليار جنيه بحلول عام 2022، وكذلك أعداد المستفدين إلى 4 مليون مستفيد، بالإضافة إلى استهداف زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال مضاعفة حجم الأقساط السنوية إلى 50 مليار جنيه بحلول عام 2022.

إن فلسفة الهيئة العامة للرقابة المالية تُركز في المرحلة الجديدة على أن تصبح أداة فعالة لتحسين الأداء وزيادة الإفصاح والشفافية ومكافحة الفساد؛ لذلك فإن الاستراتيجية المقترحة لن تكون جامدة؛ بل قد تخضع لبعض التعديلات سواء من ناحية الأهداف أو الإطار الزمني للتنفيذ، وفقًا للظروف الراهنة والمتغيرات المؤثرة على عمل القطاع بصفة عامة.

وأخيراً فإن الهيئة تؤكد على أهمية مشاركة وانخراط كافة الأطراف ذوي الصلة بالقطاع بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة للمشاركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة والإضافة إليها وزيادة درجة عمقها، بما ينعكس في نهاية الأمر على تحقيق الصالح العام ويعود بالنفع على المجتمع ككل.

# المحاور الرئيسية للاستراتجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية

# المحور الأول: تعزيز معدلات النمو الاحتوائي

## تعزيز التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية

- في خطوة تستهدف تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية وإتاحة التنوع في مصادر التمويل أمام شركات التمويل غير المصرفي، وافقت الهيئة على إتاحة بديل تمويلي جديد أمام شركات التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتمويل الاستهلاكي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر من خلال استحداث نوعية جديدة من صناديق الاستثمار متخصصة في الاستثمار في القيم المنقولة الأخرى، من خلال حوالة كُل أو جزء من محفظة الحقوق المالية الآجلة المملوكة لها والناشئة عن مزاولة نشاط التمويل غير المصرفي بما يمكنها من الحصول على القيمة الحالية للأقساط المستحقة على عملائه.

- في مبادرة من هيئة الرقابة المالية لجذب وتيسير تدفق الاستثمارات نحو مشروعات التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من أنشطة داخل شرايين الاقتصاد الوطني، أصدر رئيس هيئة الرقابة المالية قراراً تنظيمياً بضوابط مزاولة صناديق الملكية الخاصة لبعض الأنشطة المتخصصة بما يُسهم في تعظيم دور صناديق الاستثمار، وعلى وجه الأخص صناديق الملكية الخاصة في مزاولة عدد من الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في قطاعات استثمارية متخصصة، من بينها قطاعات التنمية الصناعية والزراعية وما يرتبط بها من أنشطة تسويقية وأنشطة إنتاجية وخدمية مكملة.

## الشمول المالي

في ضوء الدور المحوري للشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والوصول بالخدمات المالية للفئات الفقيرة والمهمشة وكذلك تشجيع تمكين المرأة والشباب، وفي إطار استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية 2018-2022، فقد قامت الهيئة باتخاذ عدد من الإجراءات اللازمة لدعم الشمول المالي خلال عام 2020، ومن أهمها:

- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (908) لسنة 2020، ليسمح التعديل للأشخاص الطبيعيين أن يمارسوا نشاط تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية بضمان حقوق لمنقولات في حيازة المدين وإشهارها في السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.

- تعديل بعض أحكام قانون نشاط التمويل متناهي الصغر ليُخضع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانوني متكامل وإدراجه تحت مظلة رقابية، تهدف الى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط، نظراً لأهمية هذا النوع من التمويل ودوره في استكمال دورة النشاط الاقتصادي، ومن المتوقع أن يؤدى ذلك إلى زيادة قدرة الفئات المستهدفة من المشروعات المتوسطة والصغيرة من الوصول لوسائل التمويل المختلفة، ويشجعها على التوسع في هذا النشاط، وكذلك يحمي حقوق الحاصلين على التمويل من خلال وضع المؤسسات التي تقدمه تحت نظام إشرافي محكم.

- في ظل التعاون بين الهيئة ووزارة التخطيط في إطار المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" المرحلة الثانية لعام 2020/2021، تقوم الهيئة بمخاطبة مؤسسات التمويل متناهي الصغر والوقوف بحجم محفظة التمويل متناهي الصغر لعملاء القرى التي تستهدفها المبادرة، وحث المؤسسات على إعطائها أولوية في خططها بغرض إحداث تأثير مباشر على تلك القرى، وقد بلغ عدد المستفيدين 71189 مشروعاً باجمالي مبلغ تمويلات صادرة لهم قدره 968 مليون جنيه، مما ساهم فى توفير نحو 121379 فرصة عمل فى القرى الأكثر احتياجاً.

# المحور الثاني: تعميق مستويات الاستدامة

تمثل التنمية المستدامة أحد العناصر الرئيسية الهامة في استراتيجية العمل الخاصة بالهيئة العامة للرقابة المالية (2018-2022)، وقد حققت الهيئة العديد من الإنجازات في مجال التنمية المستدامة خلال عام 2020، وذلك على المستوى المؤسسي ومستوى القطاع المالي غير المصرفي، وذلك من خلال عدة إجراءات على النحو التالي:

### مذكرة تفاهم بين الرقابة المالية ومركز بصيرة لبحوث الرأي العام

في خطوة نحو استبيان مستويات الاستدامة لدى المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية؛ وقع رئيس الهيئة مذكرة تفاهم مع الرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) لإجراء استطلاعات رأى مبدئية والقيام بأنشطة اتصالية لتوسعة قاعدة المعرفة بأهداف التنمية المستدامة وأبعادها والفرص والتحديات المرتبطة بها، كما تتضمن مذكرة التفاهم الإعلان عن نتائج استطلاعات الرأي المبدئية بحضور جهات التمويل المحتملة والمهتمة مثل مؤسسة التمويل الدولية IFC، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي GIZ، والاتحاد الأوروبي EU، والبنك الدولي WB لتمويل مزيد من الدراسات والاستطلاعات والفعاليات المشتركة لإثراء الوعي بالتنمية المستدامة.

### اجتماع استشاري لمجموعة من الخبراء في مجالات الاستدامة

عقد رئيس الهيئة اجتماعاً استشارياً لمجموعة من الخبراء في مجالات الاستدامة ومسئولين من وزارة البيئة وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشئون البيئة، لبحث رؤية الهيئة في وضع تصنيف للمشروعات الخضراء Green projects taxonomy. وبالإضافة إلى ذلك تم الكشف خلال الاجتماع عن مقترح الهيئة لإنشاء تصنيف للمشروعات الخضراء يبنى أساساً مشتركاً بين الدولة والمستثمر في المفاهيم والفرص الاستثمارية في نطاق الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى تيسير جذب المؤسسات المالية العالمية التي تستهدف تلك النوعية من المشروعات الخضراء بما يُسرع الخطى لنمو سوق السندات الخضراء في مصر.

### الهيئة تلتقي برائدات مبادرات تمثيل المرأة في مجالس الإدارة

التقى رئيس الهيئة بعدد من الكوادر النسائية المهتمة بملف تمثيل المرأة بمجالس الإدارة لتبادل الرؤى والخبرات الدولية لتفعيل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (50) لسنة 2020، بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائي واحد على الأقل بمجالس إدارات الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، حيث هدف هذا القرار إلى إعطاء المرأة فرصة القيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة المصرية والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية. وأمهلت الشركات فترة لتوفيق الأوضاع تمتد حتى نهاية عام 2020.

### الهيئة تطلق تطبيقاً ذكياً عبر الهواتف يتيح قاعدة بيانات عن الكوادر النسائية المؤهلة لعضوية مجالس إدارات الشركات

أطلقت هيئة الرقابة المالية تطبيقاً ذكياً عبر الهواتف المحمولة باسم " تمكين المرأة"، في مبادرة لإطلاق منصة إلكترونية لتكوين قاعدة بيانات تضم الكوادر النسائية المؤهلة لشغل مناصب قيادية وتدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات.

### للعام الثاني على التوالي تقرير الرقابة المالية السنوي للاستدامة يُمهد للانتقال التدريجي نحو نظام تمويل مستدام وسوق يتسم بالاستدامة

أصدرت الهيئة تقرير "الاستدامة السنوي 2019" للهيئة للعام الثاني على التوالي، والتي شددت فيه على تحملها لمسئولية دعم وتطوير الأسواق الخاضعة لرقابتها. ويتضمن التقرير تفاصيل للمنهج المتبع من جانب الهيئة لتحقيق الاستدامة وخطتها لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في إنتاج ومشاركة ونشر المعرفة حول التنمية المستدامة والتمويل الأخضر، وهو ما يتفق مع استراتيجية التنمية المستدامة لوزارة التخطيط "رؤية مصر 2030" كمرجع محلي للتنمية المستدامة.

### الرقابة المالية تطلق جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزاً بالقطاع المالي غير المصرفي لأول مرة

في إطار جهود الهيئة لدعم السيدات العاملات في القطاع المالي غير المصرفي، أعلنت الهيئة عن تنظيم جائزة للسيدات الأكثر تميزاً في مجال العمل بأنشطة سوق المال، أو الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي، وجاء ذلك تعزيزاً لما صدر عن مجلس إدارتها من قرارات تُسهم في تمكين المرأة بإعطائها الفرصة للقيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري.

### انضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر

في خطوة تعزز من تواجد الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر، وانعكاساً لجهود الهيئة في مجال التنمية المستدامة، تم قبول طلب الهيئة بالانضمام لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر Central Banks and Supervisors-Network for Greening the Financial System (NGFS) بعد عرض طلب عضويتها على أعضاء الشبكة الذين أبدوا موافقتهم بالإجماع.

### منح حوافز ومزايا مالية للشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية لتمكين المرأة وتعزيز إتاحة التمويل لها

وافق مجلس إدارة الهيئة على منح حوافز ومزايا مالية للشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، التي تستهدف تمكين المرأة وتعزيز إتاحة التمويل لها، وفقاً لاستراتيجية الهيئة الشاملة للأعوام الأربعة(2018-2022) التي تسعى إلى بناء مجتمع عادل يضمن الحقوق والفرص المتساوية بين الجنسين في الوصول للتمويل، حيث أصدرت الهيئة قرار رقم (205) لسنة 2020 بمنح الشركات والجهات غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري، تخفيضاً على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة.

### قرار بتعزيز المساواة بين الذكور والإناث عند إتاحة التمويل والاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (204) لسنة 2020 بشأن تحديد الضوابط الواجب مراعاتها والالتزام بها كأحد متطلبات إصدار واستمرار الترخيص بمزاولة النشاط، في مقدمتها حظر التمييز على أساس الجنس (ذكوراً أو إناثاً) بين العملاء، وتطبيق سياسة تضمن إجراءاتها تعزيز المساواة بين الجنسين، بجانب أن تتسم معاملات الشركات والجهات المالية غير المصرفية مع العملاء بالعدل والمساواة والإنصاف والأمانة بين الجنسين في جميع مراحل التعامل، واستهداف تطوير واستحداث منتجات وخدمات مالية غير مصرفية تلائم وتناسب احتياجات الفئات المختلفة من العملاء من العنصر النسائي.

### تشكيل لجنة التأمين المستدام لصياغة التأمين المستدام في مصر والمشاركة في لجنة التنمية المستدامة بالاتحاد المصري للتأمين؛

ويأتي ذلك في ضوء قيام الهيئة بالبدء في صياغة الاستراتيجية القومية للتأمين المستدام، والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة العربية وأفريقيا، والتي تضع خارطة طريق من أجل تضمين مبادئ التأمين المستدام في صناعة التأمين.

### إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام كوحدة داخل معهد الخدمات المالية التابع للهيئة

وذلك لتسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام، وخلق القاعدة المعلوماتية والبحثية اللازمة لمعاونة الهيئات والشركات على اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية في محيطنا الأفريقي وفي منطقة الشرق الأوسط.

### تنفيذ عدد من ورش العمل ومن المبادرات ومن حملات التوعية

مثل مبادرة إدارة التنمية المستدامة للدعم الفني لتقديم الدعم للشركات الراغبة في التعرف على كيفية دمج ممارسات الاستدامة في استراتيجيتها وكيفية الإفصاح عنها، وإصدار "الشركات الرائدة في مجال الاستدامة: قيادة مسيرة التقدم" لإبراز أفضل ممارسات الاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي من خلال إلقاء الضوء على قصص نجاح الشركاء، بالإضافة إلى حملة توعية للإفصاح الطوعي عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة، وورش عمل حول السندات الخضراء.

### الإعداد لمشروع قرار لإفصاح الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة

حرصت الهيئة مع بداية عودة الحياة للنشاط الاقتصادي خلال عام 2020 على تعزيز عملية دمج الاستدامة والإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة داخل كافة الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي بما يتوافق مع رؤية مصر 2030 والتي تستهدف بناء اقتصاد مستدام يتسم بالمرونة، ويواكب الاقتصاد العالمي-ويتيح فرصاً حقيقية للنمو والتشغيل القائم على التنوع والابتكار، حيث أطلقت الهيئة "سلسلة توعية" على شبكة التواصل المهنية LinkedIn تستهدف الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي، وتنادى بأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة، وتدعو الشركات الخاضعة لرقابتها كي تكتشف طريقها وترسم استراتيجيتها بشكل يتواكب بمرونة مع المتغيرات العالمية.

### مشاركة الهيئة مع البنك المركزي المصرى والاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركاء التنمية

في مشروع خاص بالترقية المؤسسية؛ لتحسين القدرات للجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) إلى الفئة (ب) بعدد 41 جهة كمرحلة أولى؛ عملاً على تعظيم قدراتها في تلبية احتياجات أعداد متزايدة من المشروعات متناهية الصغر في المناطق الريفية والنائية والمفتقرة إلى الخدمات المالية الأساسية.

### بالإضافة لعضوية الهيئة في شبكة البنوك المركزية الهادفة للتحول للنظام المالي الأخضر (NGFS)، فإن الهيئة عضواً في:

- الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)
- شبكة المراكز المالية للاستدامة (FC4S)
- منتدى التأمين المستدام (SIF)
- شبكة التمويل المستدام (SFN)
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المبادرة المالية (UNEP-FI)
- مبادئ التأمين المستدام (PSI)

# المحور الثالث: المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار

يلعب القطاع المالي غير المصرفي دورًا هامًا في تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال داخل الاقتصاد، ولذلك فإن تحسن أساليب العمل داخل القطاع يسهم بشكل كبير في تحسين منظومة الاستثمار بصفة عامة، ولذلك ركزت الهيئة على مجموعة من العوامل التي تستهدف تحقيق أكبر تحسن في أداء القطاع من خلال الإجراءات التالية:

### إصدار ضوابط مزاولة نشاط صناديق الملكية الخاصة المتخصصة لتيسير وجذب المزيد من الاستثمارات داخل القطاعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

أصدرت الهيئة قراراً تنظيمياً بضوابط مزاولة صناديق الملكية الخاصة لبعض الأنشطة المتخصصة بما يُسهم في تعظيم دور صناديق الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، كقطاعات التنمية الصناعية والزراعية وما يرتبط بها من أنشطة تسويقية وأنشطة إنتاجية، وذلك لجذب وتيسير تدفق الاستثمارات نحو التنمية الاقتصادية.

### تشجيع صناديق الملكية الخاصة في إتاحة التمويل للمشروعات، وبما يمكن صناديق رأس المال المخاطر من إعادة الحياة للمشروعات المتعثرة

يستهدف التعديل على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تشجيع صناديق الملكية الخاصة في إتاحة التمويل للمشروعات، وبما يُمَكن صناديق رأس المال المخاطر من إعادة الحياة للمشروعات المتعثرة وتهيئة المشروعات الفردية وشركات الأشخاص للتحول إلى شركات مساهمة تمهيداً لقيدها في البورصة. بالإضافة إلى السماح لمدير الاستثمار بصناديق الملكية الخاصة بتنويع استثمارات الصندوق وإدارة مخاطر التركز بما يتناسب وهدف الصندوق وعدم التقيد بنسب تركز معينة، بما يؤدي إلى إحداث مرونة أكثر في استثمارات هذه الصناديق على نحو يحقق السياسة الاستثمارية للصندوق، بدلاً مما كان منصوصاً عليه من حظر استثمار ما يزيد على 25% من صافي أصول الصندوق في شركة واحدة.

### خفض مقابل الخدمات المستحق للهيئة عن عمليات تداول الأوراق والأدوات المالية المقيدة بالبورصة المصرية

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (77) لسنة 2020 بشأن خَفض مقابل الخدمات المستحق للهيئة عن عمليات تداول الأوراق والأدوات المالية المقيدة بالبورصة المصرية لزيادة أحجام التداول بالبورصة، تزامنا مع حزمة القرارات التي صدرت عن رئيس مجلس الوزراء، بناءً على مقترح من مجلس إدارة الهيئة لخفض تكلفة المعاملات بالبورصة المصرية لتصبح سوقاً أكثر تنافسية بين نظائرها من أسواق المال الإقليمية والعالمية.

### خفض مقابل خدمات الفحص والدراسة المستحق للهيئة بنسبة 50% للشركات المتوسطة والصغيرة

أصدرت الهيئة قراراً تنفيذياً بإجراء تخفيض على مقابل خدمات الفحص و الدراسة المستحق للهيئة بنسبة 50% للشركات المتوسطة والصغيرة، عند تقدمها للحصول على موافقة الهيئة على نشرات الاكتتاب العام بمناسبة التأسيس أو زيادة رأس المال، وعند إصدار الأسهم بمناسبة الاندماج أو الانقسام أو إصدار اسهم الزيادة من الأرباح أو الاحتياطات أو بأرصدة دائنة للمساهمين أو بحصص عينية أو تعديل القيمة الإسمية للسهم، وعند تقدمها لإصدار السندات أو الصكوك في حالات الاكتتاب العام أو الخاص، وعند الموافقة على دعوة قدامى المساهمين لزيادة رأس المال وتداول حق الاكتتاب، وكذلك عند عروض الشراء أو الاستثناء منها أو مقابل طرح الأوراق المالية بالبورصة.

### خفض التكلفة التي يتحملها صندوق الاستثمار العقاري

خفض التكلفة التي يتحملها صندوق الاستثمار العقاري بإجازة تقييم الأصول العقارية بواسطة خبير واحد من خبراء التقييم العقاري المقيدين لدى الهيئة، والسماح بتوجيه أموال الصندوق العقاري للاستثمار في أي من الأصول العقارية المملوكة للأطراف ذات العلاقة بالصندوق وفقًا لضوابط محددة.

### إصدار قرار بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والعقود المالية المستهدفة في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (23) لسنة 2020 بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والعقود المالية المستهدفة في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، والذي نص على ضرورة التزام البورصات المصرية والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بالإرشادات التفصيلية الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

# المحور الرابع: تطوير البنية التشريعية

استمرت الهيئة في تنفيذ دورها الأساسي في توفير بنية تشريعية مرنة للقطاع المالي غير المصرفي، وقامت بإصدار عدة قرارات خلال العام من أهمها:

## أولاً: سوق رأس المال

### صدور القانون رقم (143) لسنة 2020 بشأن الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية

صدور قرار جمهوري رقم (143) لسنة 2020، بتعديل بعض أحكام القانون رقم (93) لسنة 2000 بشأن الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية ليشمل عمليات المقاصة والتسوية سواء للسوق الحاضر متمثلاً في الأوراق المالية والأوراق المالية الحكومية وللسوق المستقبلي متمثلاً في العقود الآجلة. ويهدف هذا القانون إلى تطوير البنية التشريعية للأنشطة المالية غير المصرفية واستيعابها للمتغيرات التي تحدث في نشاط سوق رأس المال لتدعيم تنافسية الاقتصاد القومي وحماية المتعاملين به.

### اعتماد أكبر تعديل على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 منذ نوفمبر 2018

أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً رقم (1760) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ليشمل عدداً من المجالات من أبرزها:

- الأحكام المرتبطة بصناديق الاستثمار العقاري وبما يسمح بمزيد من المرونة في تنفيذ سياساتها الاستثمارية.
- وضع صيغ جديدة لإصدارات الصكوك تمثلت في صكوك الاستصناع، وصكوك الوكالة للاستثمار، وصكوك السَلم، وصكوك المزارعة، وصكوك المساقاة.
- تشجيع صناديق الملكية الخاصة على إتاحة التمويل للمشروعات، وبما يُمَكن صناديق رأس المال المخاطر من إعادة الحياة للمشروعات المتعثرة والمشروعات الفردية وشركات الأشخاص بالتحول إلى شركات مساهمة تمهيداً لقيدها في البورصة.
- تشجيع إتاحة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال إصدار السندات.
- تخفيض رأس المال للشركات التي تتولى التصنيف الائتماني لسندات المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- تعديلات على بعض الأحكام المنظمة لعروض شراء الأسهم بغرض الاستحواذ، بهدف إدخال مزيد من التبسيط والتوضيح لبعض الضوابط والإجراءات اللازمة لتنفيذ عروض الشراء بغرض الاستحواذ، ومن بينها تحديد مفهوم الملكية أو الاستحواذ غير المباشر وإيضاح كيفية احتساب سعر السهم محل عرض الشراء للأسهم النشطة، وتحديد سعر الشراء للأسهم غير النشطة، من خلال دراسة للقيمة العادلة يحددها مستشار مالي مستقل مقيد بسجلات الهيئة. كما تناولت التعديلات السماح بتملك ما يزيد عن نسبة 75% من أسهم أو حقوق التصويت للشركة المستهدفة طالما كان تملُّك تلك النسبة ناتجاً عن عرض شراء سابق، وذلك دون الحاجة لتقديم عرض شراء إجباري.
- حق الهيئة في رفض مشروع عرض الشراء أو طلب تعديله في حالات محددة وردت بتعديلات اللائحة التنفيذية وذلك لحماية حقوق الأقلية من المساهمين. سمحت التعديلات للمتجاوز بالتصرف في الأسهم التي تجاوزت النسبة المحددة خلال الأجل الذي تحدده الهيئة.

### تخفيض مقابل الخدمات على عمليات التداول بالبورصة المصرية، كما يلي:

- تخفيض مقابل الخدمات الذي تتقاضاه الهيئة ليصبح 5 في المائة ألف بدلاً من 6.25 في المائة ألف.
- تخفيض مقابل الخدمات الذي تتقاضاه البورصة المصرية عن كل من العمليات التي تتم على الأوراق المالية المقيدة لتصبح

10 في المائة ألف بدلاً من 12 في المائة ألف.
- تخفيض مقابل خدمات المقاصة والتسوية لتصبح 10 في المائة ألف بدلاً من 12.5 في المائة ألف.
- تخفيض المقابل الذي يتقاضاه صندوق حماية المستثمر بنسبة 75% لتصبح 5 في المائة ألف بدلاً من 20 في المائة ألف.
- تخفيض مقابل الخدمات عن عمليات التداول على السندات وصكوك الدين وأدوات الدين الأخرى المقيدة بالبورصة بنسبة 50% عن مقابل الخدمات عن عمليات التداول على الأسهم بعد تعديلها، مما يساهم في زيادة التعامل على أدوات الدين.

### إجراء تخفيض على مقابل خدمات الفحص والدراسة المستحق للهيئة

قامت الهيئة بتخفيض مقابل خدمات الفحص والدراسة المستحق للهيئة بنسبة 50% للشركات المتوسطة والصغيرة عند تقدمها للحصول على موافقة الهيئة على نشرات الاكتتاب العام بمناسبة التأسيس أو زيادة رأس المال.

### مَـدّ المهلة الممنوحة للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية ولم تقم بتنفيذ الطرح حتى يونيو 2021

صدور قرار رقم (210) لسنة 2020 بشأن مدّ المهلة الممنوحة للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية ولم تقم بإتمام إجراءات تنفيذ الطرح حتى يونيو 2021، وذلك تيسيراً على الشركات المقيدة في مواجهتها للظروف والأحداث التي طرأت على الأسواق المالية العالمية وانعكست على سوق رأس المال في مصر، وبما يتماشى –أيضاً– مع رؤية الرقيب في تعزيز سياسة الصمود للأنشطة المالية غير المصرفية أمام التداعيات التي تواجهها بشكل غير مسبوق، ومساندتها بما يمكن اتخاذه من إجراءات للحدّ من آثارها.

### إصدار ضوابط تشكيل مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي

صدور قرار رقم (126) لسنة 2020 بشأن ضوابط تشكيل مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي سواء المتعلقة بالأوراق والأدوات المالية الحكومية، أو المتعلقة بالعقود الآجلة، أو الشركة القائمة والتي تتولى الإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية. حيث تضمنت:
- أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة على أن يُشكل مجلس الإدارة بحد أدنى خمسة أعضاء وبما لا يتجاوز تسعة أعضاء.
- أن يتضمن التشكيل عضوين على الأقل من المستقلين وعضواً نسائياً على الأقل.
- استخدام أسلوب التصويت التراكمي لانتخاب مجلس الإدارة، وأن تكون مدة مجلس الإدارة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد وبحد أقصى 9 سنوات لرئيس مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين سواء كانوا ممثلين لأنفسهم أو ممثلين لأعضاء منتدبين.

### إجراء تعديلات على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بجداول البورصة

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على إضافة بندين جديدين للحالات التي تُجيز شطب الأوراق المالية المقيدة والواردة بالمادة رقم (53) من قواعد القيد، وهما:
- تَولى إدارة البورصة إخطار رئيس مجلس إدارة الشركة بأوجه الإخلال بقواعد القيد التي يمكن أن يترتب عليها شطب الورقة المالية، على أن تلتزم الشركة بتصحيح المخالفات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطار البورصة لها.
- إلزام الشركة في حال شطب أسهمها إجبارياً من البورصة بشراء الأسهم حرة التداول والراغب مالكها في البيع وبضمان قيام الغير بشراء هذه الأسهم بسعر لا يقل عن القيمة العادلة التي يحددها مستشار مالي مستقل من المقيدين بسجل الهيئة.
- عدم السماح بتعاملات الداخلين والأطراف المرتبطة بهم أياً كانت نسبتهم في رأس مال، على أي أوراق مالية للشركة خلال خمسة أيام عمل قبل التعامل ويوم عمل بعد التعامل بعد نشر المعلومات الجوهرية.

### تعديل القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة

أصدر رئيس هيئة الرقابة المالية قرار رقم (91) لسنة 2020 بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، بحيث تُشكل لجنة المراجعة بالشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجوز أن تضم اللجنة في عضويتها أعضاء من خارج الشركة، ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين على أن يكون رئيسها أحدهم. وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون أعضاء اللجنة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة وأن يكون عضو منهم على الأقل لديه خبرة بالشئون المالية والمحاسبية، كما يجوز للجنة أن تستعين بمراقب الحسابات أو من تراه مناسباً لحضور اجتماعاتها من غير أعضائها.

### تعديل في ضوابط ممارسة نشاط صناديق الاستثمار

وافق مجلس إدارة الهيئة بقراره رقم (48) لسنة 2020، على إجراء تعديل في ضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار، بإضافة بند يجيز قيام مراقب الحسابات الواحد بمراجعة حسابات ثلاثة صناديق مختلفة في وقت واحد بحد أقصى، وذلك تجنباً تعارض المصالح.

### صدور قرار بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائي بمجالس الإدارات

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (50) لسنة 2020، بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائي واحد على الأقل بمجالس إدارات الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. وألزم القرار مجالس الإدارات بضرورة البدء في الإجراءات اللازمة لضمان تمثيل العنصر النسائي بمجلس إدارتها وتوفيق أوضاعها وفقاً لذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2020.

### صدور قرار بشأن ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في القيم المالية المنقولة

وافق مجلس إدارة الهيئة بقراره رقم (98) لسنة 2020، على إتاحة بديل تمويلي جديد أمام شركات التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتمويل الاستهلاكي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، من خلال استحداث نوعية جديدة من صناديق الاستثمار متخصصة في الاستثمار في القيم المنقولة الأخرى، من خلال حوالة كُل أو جزء من محفظة الحقوق المالية الآجلة المملوكة لها والناشئة عن مزاولة نشاط التمويل غير المصرفي، بما يمكنها من الحصول على القيمة الحالية للأقساط المستحقة على عملائها.

### صدور ضوابط ومعايير هيكل ملكية شركة بورصة العقود الآجلة وشركة المقاصة المرتبطة بتعاملاتها

وافق مجلس إدارة الهيئة على أن يتضمن هيكل ملكية شركة بورصة العقود الآجلة وشركة المقاصة الخاصة بها مؤسسات مالية ذات ملاءة مالية، وأيضاً مؤسسات مالية ذات خبرة في مجال عمل البورصات وبما لا يقل عن نسبة 75% من أسهم رأسمالها، على ألا تزيد نسبة مساهمة الشخص والأشخاص المرتبطة به عن 10% من إجمالي أسهم رأسمال الشركة، كما يجوز لشركة بورصة العقود الآجلة طرح ما لا يجاوز نسبة 25% من أسهمها للاكتتاب العام في أي وقت.

## ثانياً نشاط التأمين

### صدور قرار بشأن ضوابط المساهمة في رأس مال شركات التأمين

أصدرت الهيئة القرار رقم (133) لسنة 2020 بشأن ضوابط المساهمة في رأس مال شركات التأمين. وتضمن القرار عدم الجواز للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (الذين يمتلكون حصة مسيطرة في إحدى شركات التأمين) بالمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر إلا في شركة تأمين واحدة أخرى تزاول ذات النشاط وبنسبة تقل عن 25% من أسهم تلك الشركة أو حقوق

التصويت بها، ويجوز زيادة نسبة المساهمة بما يجاوز النسبة المذكورة إذا اقترن طلب التملك بتقديم خطة ملزمة لاندماج شركتي التأمين، على أن يتم تنفيذ عملية الاندماج خلال سنة بحد أقصى من تاريخ تقديم الطلب ووفقاً للشروط التي يقررها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.

### صدور قرار يلزم شركات التأمين بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47)

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (162) لسنة 2020 بإلزام كافة شركات التأمين الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري –الجديد– والخاص بالأدوات المالية، بما يعادل نسبة (1%) من إجمالي الأصول وذلك من صافي أرباح العام المالي المنتهي في يونيو 2020 بعد احتجاز الضريبة، وعلى أن يتم إدراجه ضمن حقوق المساهمين ولا يتم التصرف فيه إلا بعد موافقة الهيئة.

## ثالثاً: أنشطة التمويل

### صدور قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي

أصدر السيد رئيس الجمهورية قانون رقم (18) لسنة 2020 والخاص بتنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي، والذي استحدث تنظيم تأسيس شركات التمويل الاستهلاكي، والتي تتولى تقديم التمويل للمستهلكين لتوفير احتياجاتهم من السلع والخدمات على آجال تتناسب مع دخلهم، ضمن منظومة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية. وقد أسند تأسيسها والترخيص بها للهيئة.

### تعديل بعض أحكام قانون التمويل متناهي الصغر

صدور قانون رقم (201) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، ليُخضع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانوني متكامل وإدراجه تحت مظلة رقابية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط، نظراً لأهمية هذا النوع من التمويل ودوره في استكمال دورة النشاط الاقتصادي.

### صدور شروط وضوابط التأسيس والترخيص بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي أعقبه حزمة من القرارات لاستكمال الإطار التنفيذي

- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (56) لسنة 2020 الذي حدد إجراءات تأسيس شركات التمويل الاستهلاكي، والذي يحدد لشركة التمويل الاستهلاكي أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية وألا يقل رأسمالها المصدر والمدفوع عن عشرة ملايين جنيه.
- صدور قرار تنفيذي رقم (457) لسنة 2020 لشركات التمويل الاستهلاكي ومقدمي التمويل الاستهلاكي المرخص لهم من الهيئة بمزاولة النشاط بإبرام عقد بينها وبين عملائها تتضمن بنوده تحديداً للسلع أو الخدمات محل التمويل وبيان سعرها عند الشراء وما يدفعه العميل منه وقت إبرام التعاقد.
- صدور قرار رقم (60) لسنة 2020 بشأن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية للشركات العاملة في نشاط التمويل الاستهلاكي. وقد حدد الحد الأدنى من البيانات الواجب أن تلتزم بها شركة التمويل الاستهلاكي في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، كما نظم توقيت تقديم القوائم المالية السنوية للشركة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات عن مراجعة تلك القوائم خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية، وبما لا يقل عن 21 يوماً قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة للشركة. كما ألزم بتقديم القوائم المالية الربع سنوية إلى الهيئة خلال 45 يوما من نهاية كل ربع.
- صدور قرار رقم (61) لسنة 2020 والذي نص على التزام الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي

بالقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات كأحد متطلبات استمرار الترخيص لمزاولة النشاط.

- صدور قرار رقم (62) لسنة 2020 بسريان ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السابق تطبيقها في الأنشطة المالية غير المصرفية على الشركات العاملة في نشاط التمويل الاستهلاكي.
- صدور قرار رقم (63) لسنة 2020 والذي حدد تشكيل لجنة تظلمات أو أكثر برئاسة أحد نواب مجلس الدولة وعضوية اثنين من مستشاري مجلس الدولة، وممثل من الهيئة وآخر من ذوي الخبرة لنظر التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي خلال ستين يوماً من تاريخ الإخطار أو العلم اليقيني.

### تعديل ضوابط عمل شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم

أصدرت هيئة الرقابة المالية قرار رقم (38) لسنة 2020 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة، بإضافة مادة جديدة تجيز للهيئة اتخاذ تدبير أو أكثر في حال مخالفة الشركات المرخص لها للأحكام المتعلقة بتلك الأنشطة والواردة بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد.

### تعديل بعض القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية

والتي تلزم الشركات بالآتي:

- تشكيل لجنة المراجعة من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجوز أن تضم اللجنة في عضويتها أعضاء من خارج الشركة.
- يكون غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين على أن يكون رئيسها من بينهم. وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون أعضاء اللجنة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة وأن يكون عضو منهم على الأقل لديه خبرة بالشئون المالية والمحاسبية.
- تشكيل لجنة للمخاطر من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين، ويجوز أن تضم اللجنة في عضويتها أعضاء من خارج الشركة، ويجب أن يكون رئيس اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين.

### تعديل قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري للمستثمر الواحد

أصدرت هيئة الرقابة المالية قرار رقم (139) لسنة 2020 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، حيث قامت برفع نسبة التمويل العقاري الممنوح للمستثمر الواحد لتصبح 15% بدلاً من 10% وذلك للأغراض السكنية و30% بدلاً من 20% للأغراض غير السكنية، وذلك من صافي حقوق الملكية للممول.

### إصدار معايير ملاءة مالية متكاملة على شركات التمويل العقاري

في إجراء تنظيمي لتهيئة نشاط التمويل العقاري كي يتسق مع التعديلات الواردة على معايير الملاءة المالية لنشاطي التأجير التمويلي والتخصيم ومعايير الملاءة المالية لنشاط التمويل الاستهلاكي، قامت الهيئة بإصدار قرار رقم (158) لسنة 2020، وذلك تمهيداً لبناء نسق موحد يتيح لشركات التمويل الجمع بين أكثر من نشاط تمويلي خاضع لرقابة وإشراف الهيئة.

### تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة

صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (908) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة ليسمح للأشخاص الطبيعيين أن يمارسوا نشاط تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية، بضمان حقوق لمنقولات في حيازة المدين وإشهارها في السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.

### صدور قـرار يلزم شركات التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47)

أصدر رئيس هيئة الرقابة المالية القرار رقم (200) لسنة 2020، بشأن قيام شركات التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي تزيد فيها الأهمية النسبية للمخاطر الائتمانية المتوقعة نتيجة مزاولة نشاطها التمويلي – بتكوين احتياطي لمواجهة "مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصرى (47)– الأدوات المالية"، بما يعادل نسبة(1%) من إجمالي الأصول وذلك من صافى أرباح العام بعد احتجاز الضريبة عن العام المالي المنتهى في ديسمبر 2020، وعلى أن يتم إدراجه ضمن حقوق المساهمين ولا يتم استخدامه إلا بعد موافقة الهيئة .

## رابعاً: تشريعات أخرى

### موافقة مجلس إدارة الهيئة على مشروع قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية

وافق مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية على مشروع قانون" تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية" وذلك تطبيقاً لتبنى الدولة المصرية سياسة توفير بيئة عمل ناجزة عن بُعد تقوم بشكل أساسي على التبادل الآمن للمعلومات وإشراف رقيب يتوجه بذات القدر نحو الرقابة الرقمية. ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز استخدام الرقيب للتكنولوجيا الحديثة والمبتكرة بهدف تيسير قيامها بدورها الرقابي على الجهات الخاضعة لها بشأن الالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، وحماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية، واعتماد أدوات تكنولوجية حديثة ومبتكرة لتيسير التعامل مع القطاع المالي غير المصرفي في مجال استخدام التكنولوجيا المالية.

### الهيئة تصدر قراراً بشأن ضوابط قوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة في مكافحة الإرهاب

صدور قرار رقم (23) لسنة 2020، بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة في مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. وحدد مجلس الأمن أسماء الأشخاص والكيانات المطبق عليها العقوبات والقيود المالية المستهدفة، ونظمها في صورة قوائم للجزاءات، وقوائم ذات صلة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك وفقاً لمجموعة من المعايير بموجب قرارات مجلس الأمن، من خلال لجان مسؤولة عن متابعة طلبات اقتراح أسماء جديدة للإدراج والمقدمة من الدول المختلفة، وطلبات رفع الأسماء وطلبات الإعفاء من التجميد.

# المحور الخامس: تطوير الإطار المؤسسي

## 1- استكمال الهيكل التنظيمي

تعتمد الهيئة في تحقيق أهدافها على نهج استراتيجي يرتكز على توافر بيئة داخلية مهنية ومنظمة ومواتية تمتلك أدوات تنفيذ تلك الأهداف، فتحرص على تطوير بيئة العمل والإدارة المثلى لمواردها البشرية والمالية، كما حرصت الهيئة على توفير بيئة عمل منظمة تمتاز بالسرعة والكفاءة والقدرة على تلبية متطلبات العمل وأداء مهامها بفاعلية. وفي هذا الإطار أصدرت الهيئة عدة قرارات أهمها:

- مجلس إدارة الهيئة يوافق على إجراء تعديل على لائحة الموارد البشرية للهيئة، وحظر عمل موظفيها السابقين لدى الجهات الخاضعة لإشرافها لمدة تصل لعام كامل، وذلك لتجنب الوقوع في أي فعل أو ممارسة من جانب العاملين تُمَثِل تعارضاً للمصالح بين الهيئة والوحدات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لرقابة الهيئة وذلك بحظر التحاق أي عامل من العاملين بالهيئة تنتهي خدمته بالاستقالة الصريحة أو الضمنية منها بالعمل لدى أي جهة من الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة قبل مُضى سنة من تاريخ انتهاء خدمته.
- استضافة شركة e-finance لتطبيقات تمكين المرأة وغسل الأموال على سبيل التجربة لحين توافر البنية التحتية المناسبة.
- تحديث عضوية بعض اللجان الاستشارية بالهيئة والمُشكلة من المتخصصين وأهل الخبرة لكل نشاط من الأنشطة المالية غير المصرفية بهدف إبداء الرأي وتقديم المشورة لتنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وتطوير نظم العمل بالهيئة، وتحسين قدراتها التنافسية إقليمياً وعالمياً.

## 2- بناء القدرات البشرية

تبذل الهيئة جهوداً مستمرة من أجل تحقيق التوظيف الأمثل للطاقات البشرية، والاستفادة على نحو أفضل من إمكانيات وقدرات العاملين بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية سواء داخل الهيئة أو خارجها.

### • معهد الخدمات المالية

تعتمد الهيئة على معهد الخدمات المالية التابع لها في تنمية المهارات والقدرات الفنية للكوادر البشرية، وذلك من خلال إعداد مجموعة برامج تدريبية متخصصة للعاملين بالقطاع المالي غير المصرفي ممن يمارسون وظائف متخصصة.

ويظهر الجدول التالي عدد البرامج وأعداد المتدربين:

| القطاع | | عدد البرامج | عدد المتدربين |
|---|---|---|---|
| سوق المال | | 4 | 259 |
| التأمين | مهنيين | 3 | 4073 |
| | متخصص | 3 | 139 |
| إجمالي قطاع التأمين | | 6 | 4212 |
| التمويل العقاري | مهنيين | 3 | 29 |
| | متخصص | 3 | 49 |
| إجمالي قطاع التمويل العقاري | | 6 | 78 |
| تأجير تمويلي | | 4 | 210 |
| التخصيم | | 1 | 27 |
| برامج متنوعة | | 1 | 31 |
| التمويل متناهي الصغر | | - | - |
| الاجمالي | | 22 | 4817 |

➤ قام معهد الخدمات المالية بتنفيذ دورة تدريبية من البرنامج المتخصص فى تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة (الخدمات المالية غير المصرفية) والذي تم بالتعاون بين معهد الخدمات المالية والمعهد المصرفي والبنك المركزى المصري، فى إطار مبادرة رواد النيل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لمنح شهادة تأهيل كوادر فنية متخصصة قادرة على التعامل مع متطلبات التطبيق الفعال، لتقديم خدمات تطوير الأعمال في مجالات التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم ورأس المال المخاطر.

➤ كما تم الاتفاق مع منظمة العمل الدولية ILO ووكالة التعاون الألمانية GIZ لتأهيل عدد من المدربين (محاضرين) في مجال التأمين الشمولي Inclusive Insurance، وسوف يمثل هؤلاء المدربين نواة لبرامج تأمينية يقدمها المعهد للقطاع التأمينى في مصر، وسوف يتم اختيار المدربين (المحاضرين) وفقا لاشتراطات معينة، في المقابل يلتزم المتدربون بتقديم خدمات التدريب لصالح المعهد لمدة عامين على الأقل، كما سيتم تطوير بعض البرامج في مجال التأمين من خلالهم وبعد اعتمادهم كمحاضرين من منظمة ILO.

➤ قام المعهد باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستمرار تقديم خدماته التدريبية للعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية، حيث تم عقد الدورات التدريبية عن بعد من خلال برنامج الفيديو كونفرانس Zoom .

➤ تم التعاقد مع معهد IEB الأسبانى لتقديم برنامج ماجستير في الأسواق المالية والذي سوف يحتوى على 7 modules منها المشتقات المالية، وسوف يتكون نظام التعليم من 80% تعليم مباشر وجهاً لوجه و 20% أونلاين بالإضافة إلى السفر لمدة أسبوعين أو ثلاثة (حسب المفاوضات) لمناقشة البحث المقدم والتدريب العملي مع إحدى المؤسسات المالية الأسبانية، وكذلك البورصة في مدريد ومن المتوقع بدء البرنامج في بداية 2021.

## ● مركز المديرين المصري

حدد القرار الجمهوري رقم (231) لسنة 2004 اختصاصات المركز، وجعله مسئولاً عن التعريف والترويج لمبادئ حوكمة الشركات من خلال التركيز على حوكمة الشركات في المنطقة العربية. ويقوم مركز المديرين المصري بتصميم وتقديم مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والشهادات المهنية المعتمدة، والتي تغطي المستويات الأساسية والمتقدمة في مختلف مجالات حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة. وتستهدف هذه البرامج والشهادات كلاً من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة الحاليين والمرتقبين وكبار المديرين والتنفيذيين، وجميع المعنيين بتطبيق الحوكمة في شركاتهم. كما يتم تقديم البرامج التدريبية المعدة خصيصًا للشركات بناءً على طلبها، وتقدم هذه البرامج داخل الشركة لأعضاء مجالس الإدارة أو العاملين بالشركة على اختلاف مستوياتهم حول الحوكمة وكيفية التعامل مع التحديات التي قد تواجه الشركة عند التطبيق.

ويعتبر مركز المديرين المصري الرائد على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم البرامج التدريبية الخاصة بحوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة عن طريق الإنترنت. كما يقوم المركز أيضًا بتقديم الخدمات الاستشارية عن طريق دعم الشركات الراغبة في تقييم أو تصميم نظم داخلية تتطابق مع قواعد حوكمة الشركات.

**ويتضمن الجدول التالي نتائج أعمال مركز المديرين المصري عن عام 2020:**

| البيـــان | يناير - ديسمبر 2020 |
|---|---|
| إجمالي عدد المتدربين | 1128 |
| إجمالي عدد البرامج التدريبية المنفذة | 71 |
| إجمالي عدد الأيام التدريبية | 250 |
| متوسط نتائج تقييم البرامج التدريبية | 93% |

➤ قام المركز بتقديم برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" لمجموعة ثانية من السيدات عضوات منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً، وذلك دعماً من المركز لتمكين المرأة في مجتمع الأعمال.

- استكمل المركز تعاونه مع الجامعة الأمريكية في تدريب القيادات النسائية بمجتمع الأعمال المصري وذلك تنفيذاً لبروتوكول التعاون المبرم بين الهيئة العامة للرقابة المالية والجامعة الأمريكية، والذي تضمن أطراً عديدة للتعاون بين مركز المديرين المصري والجامعة الأمريكية في مجالات التدريب والتطوير الخاصة بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية والاستدامة ودور المرأة في مجتمع الأعمال، حيث قام المركز بتنفيذ برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" لمجموعتين من السيدات.

- قام المركز بتقديم ندوة تفاعلية عبر الانترنت بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ. وقد تناولت مناقشات حول دور الحوكمة ومجالس الإدارات في ظل جائحة كورونا.
أبرم المركز عدة بروتوكولات تعاون مع عدة كيانات بهدف زيادة انتشار المركز وتعزيز قواعده التسويقية.

- احتفل المركز بانتهاء المواد المتخصصة في حوكمة الشركات لأول مجموعة من مجموعات الماجستير المهني في حوكمة الشركات باللغة الإنجليزية MBA in Corporate Governance، ويتم حالياً استكمال المواد الأساسية في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري طبقاً للبروتوكول المبرم بين المركز وكلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية.

## 3- الترخيص للمهنيين

في إطار تطبيق الهيئة لأفضل معايير تقييم الأداء والاختيار للوظائف التنفيذية بالشركات الخاضعة للهيئة، وبما يساهم في خلق كوادر قادرة على النهوض بالمؤسسات المالية غير المصرفية وتحقيق أهداف التنمية، فقد راعت التشريعات المرتبطة بكافة الأنشطة المالية غير المصرفية ضرورة توافر خبرات ومؤهلات متخصصة لبعض الوظائف القيادية والتنفيذية، وذلك على النحو التالي:

### سوق المال

عدد الوظائف السارية المرخص لها بشركات السمسرة في الأوراق المالية والحاصلة على موافقة الهيئة طبقًا للقرار رقم (24) لسنة 2007، والقرار رقم (80) لسنة 2011:

| م | الوظـائف | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| 1 | الأعضاء المنتدبون | 601 | 628 |
| 2 | مديرو الفروع | 839 | 851 |
| 3 | المراقب الداخلي | 124 | 126 |
| 4 | مسئول مكافحة غسل الاموال | 150 | 164 |
| 5 | المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال | 324 | 349 |
| 6 | مدير مالي | 231 | 238 |
| 7 | مدير مخاطر | 273 | 278 |
| 8 | مراجع داخلي | 286 | 295 |
| 9 | مدير عمليات المكتب الخلفي | 292 | 296 |
| 10 | مدير حساب | 1640 | 1660 |
| 11 | باحث ومحلل مالي | 75 | 77 |
| 12 | الباحث والمحلل الفني | 8 | 8 |
| 13 | مدير محفظة | - | 1 |
| | الإجمالي | 4843 | 4971 |

## التأمين

بيان بالتراخيص السارية للأشخاص الطبيعيين في مجال التأمين:

| م | البيـــان | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| 1 | وسطاء التأمين | 13300 | 13089 |
| 2 | خبراء المعاينة | 408 | 375 |
| 3 | خبراء اكتواريين | 50 | 50 |
| 4 | خبراء استشاريين | 361 | 367 |
| | **الإجمالي** | **14119** | **13881** |

توزيع وسطاء التأمين من الأشخاص الطبيعيين (لدى شركة تأمين / وسيط حر):

| م | البيـــان | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| 1 | وسيط تأمين مسجل لدى شركة تأمين | 11825 | 11125 |
| 2 | وسيط تأمين (حر) | 1553 | 1585 |
| 3 | وسيط تأمين مسجل لدى شركة وساطة | 332 | 379 |
| | **الإجمالي** | **13710** | **13089** |

## التمويل العقاري

بيان بأعداد المهنيين المرخص لهم في مجال التمويل العقاري:

| م | البيـــان | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| 1 | خبراء التقييم العقاري | 196 | 186 |
| 2 | وسطاء التمويل العقاري | 7 | 7 |
| 3 | الوكلاء العقاريون | 179 | 186 |
| | **الإجمالي** | **382** | **379** |

تم إجراء بعض التعديلات والتسويات لبيانات عام 2019.

## أخرى

الموافقات الصادرة خلال عام 2020 لبعض الوظائف القيادية والفنية التي نصت عليها القوانين والضوابط الصادرة عن الهيئة

| العدد | التأمين | العدد | التمويل العقاري، التأجير التمويلي و التخصيم | العدد | التمويل متناهي الصغر | العدد | التمويل الاستهلاكي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | عضو منتدب شركة تأمين | 22 | عضو منتدب | 1 | عضو منتدب | 9 | عضو منتدب (نشاط التمويل الإستهلاكي) |
| 17 | عضو منتدب شركة وساطة في التأمين | 10 | مسئول إدارة مالية | 1 | مسئول ائتمان | | |
| 11 | مسئول اكتتاب | 3 | مسئول إدارة قانونية | 1 | مسئول تمويل | | |
| 10 | مسئول تعويضات | 8 | مسئول مراجعة داخلية | 4 | مسئول مراجعة داخلية | 7 | عضو منتدب (نشاط مقدمو خدمة التمويل الإستهلاكي) |
| 16 | مسئول إعادة تأمين | 5 | مخاطر | 2 | مسئول مخاطر | | |
| 8 | مسئول استثمار | 9 | ائتمان | | | | |

# المحور السادس: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين

## 1- تطوير مستويات الحوكمة

- إجراء تعديل في ضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك وبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية، بإضافة بند جديد يجيز قيام مراقب الحسابات الواحد بمراجعة حسابات ثلاثة صناديق استثمار مختلفة في وقت واحد بحد أقصى، وذلك تجنباً لتعارض المصالح.
- إلزام الشركات المرخص لها بالقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات لتحديد القيمة العادلة، بإخطار الهيئة فور تكليفها بالقيام بذلك (الكتاب الدوري رقم (6) لسنة 2020).
- تعديل معايير الملاءة المالية المطبقة على شركات التمويل العقاري حتى تتسق مع التعديلات الواردة على معايير الملاءة المالية لأنشطة التأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي؛ تمهيداً لبناء نسق موحد يتيح لشركات التمويل الجمع بين أكثر من نشاط تمويلي خاضع لرقابة وإشراف الهيئة.
- إلزام كافة شركات التأمين الخاضعة لإشراف الهيئة بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري والخاص بالأدوات المالية، بما يعادل نسبة (1%) من إجمالي الأصول، وذلك من صافي أرباح العام بعد احتجاز الضريبة.
- إصدار ضوابط هيكل ملكية الشركة التي تباشر نشاطي الإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية الحكومية وضوابط تشكيل مجالس إدارة الشركات التي تباشر نشاطي الإيداع والقيد المركزي.
- عدم السماح بتعامل الداخليين والأطراف المرتبطة بهم أيا كانت نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة على أي أوراق مالية للشركة خلال خمسة أيام عمل قبل التعامل ويوم عمل بعد التعامل بعد نشر المعلومات الجوهرية.
- حظر تملك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لحصة مسيطرة في إحدى شركات التأمين، والمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر وبمفردهم أو من خلال أطرافهم المرتبطة، إلا في شركة تأمين واحدة أخرى تزاول ذات النشاط وبنسبة تقل عن (25%) من أسهم تلك الشركة أو حقوق التصويت بها.
- إصدار النظام الأساسي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية.
- موافقة مجلس إدارة الهيئة على تحديث قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.
- إجراء تعديل على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بإضافة بند جديد للشروط العامة لقيد الأوراق المالية بجداول البورصة يقضي بالفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي) للشركة، وذلك استناداً لأفضل التجارب والممارسات العالمية في تطبيق قواعد حوكمة الشركات التي تم مناقشتها بورقة عمل قدمها مركز المديرين المصري.
- إخطار الشركات التي صدر ضد أحد أعضاء مجلس إدارتها حكم جنائي بالالتزام بأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وكذا قرارات مجلس إدارة الهيئة أرقام (85، 162) لسنة 2018 والقرار رقم 10 لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام قراري مجلس إدارة الهيئة رقمي (85، 162) لسنة 2018، بشأن الشروط الواجب توافرها في عضوية مجالس إدارة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، واتخاذ اللازم بشأنها.
- إخطار الشركات بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 100 لسنة 2020، بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.
- حصر الشركات المخالفة لأحكام المواد (61، 64، 75) من القانون 159 لسنة 1981 والبالغ عددها (85) شركة وإحالتها للإدارة المركزية للإلزام لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها.
- اعتماد 3339 محضراً لجمعيات عمومية عادية وغير عادية لمجالس إدارة الشركات.
- تحديث بيانات الشركات على النظام الإلكتروني للشركات بالهيئة خلال عام 2020 من واقع الإفصاحات الواردة للهيئة، حيث تم تحديث البيانات العامة للشركة، والبيانات التي تخص هيكل الملكية، وأعضاء مجلس الإدارة وصفاتهم، ومراقبي الحسابات.

- **تقديم 5808 خدمة خلال عام 2020، موزعة على النحو التالي:**

| الموضوع | 2020 |
|---|---|
| التصديق على محاضر الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية | 3339 |
| شكاوى وطلبات وقف | 210 |
| استيفاء مستندات | 138 |
| شهادة عدم التباس | 8 |
| شهادات عدم خصخة | 62 |
| دعوة حضور جمعيات | 783 |
| تقرير إفصاح | 1040 |
| أخرى | 228 |
| **الإجمالي** | **5808** |

## 2. تعزيز القدرات الرقابية للهيئة

في إطار دور الهيئة في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتوفير قدر أكبر من الحماية للمتعاملين، تقوم الهيئة بالفحص والتفتيش على شركات القطاع المالي غير المصرفي، كل وفقًا لطبيعة نشاطه والقوانين المنظمة لها، والفصل في الشكاوى المقدمة من المتعاملين، وفحص القوائم المالية، ومراقبة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، ومراقبة التداول، وتتنوع المهام الرقابية للهيئة بين رقابة مكتبية ومهام تفتيشية ميدانية، وأخرى تتصل بعمليات متابعة الأسواق.

### ● إجراءات الفحص والتفتيش

تقوم الهيئة بتنفيذ خطة سنوية للتفتيش الدوري على الشركات محددة بجدول زمني، كما تُجري تفتيشًا لأغراض خاصة (مفاجئة) في ضوء ما يترآى لها من ملاحظات على أداء تلك الشركات؛ حيث يتم التحقق من النواحي المالية والفنية والإجرائية لدى هذه الشركات؛ للتأكد من مزاولتها للنشاط على وجه صحيح، وكذا التزامها بالإفصاحات وضوابط فصل الحسابات ومعايير الملاءة المالية.

**ويوضح الجدول التالي جهود الهيئة في مجال التفتيش سواء الدوري أو المفاجئ أو لأغراض التحقق:**

| عمليات التفتيش على كافة الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة | 2019 | 2020 |
|---|---|---|
| تفتيش دوري (مكتبي) | 1765 | 2232 |
| تفتيش مفاجئ | 88 | 40 |
| تحقق (ميداني) | 497 | 204 |
| **الإجمالي** | **2350** | **2476** |

### ● فحص القوائم المالية

تقوم الهيئة بفحص ودراسة القوائم المالية السنوية والدورية للشركات الخاضعة لرقابتها (الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، والشركات المقيد لها أوراق مالية في بورصة النيل، والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، والشركات العاملة في مجال التأمين، والشركات التي تزاول أيًا من أنشطة التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر)، وذلك للتحقق من استيفاء تلك الشركات لمتطلبات الإفصاح وفقاً لأحكام القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات المنظمة للسوق ومعايير المحاسبة والمراجعة المصرية. وقد تم استحداث تطبيق نظام الرقابة على أساس الخطر Risk-Based System

عند دراسة القوائم المالية، ويساعد تطبيق نظام الرقابة على أساس الخطر على تحسين جودة العمل وتطوير العملية الرقابية على الشركات ذات المخاطر العالية، ومن أهم النتائج التي أسفر عنها تطبيق هذا النظام إصدار عدد 2507 خطابات، 1712 تعميماً بالبريد الإلكتروني للشركات المشار إليها بعاليه.

## ● مراقبة التداول

في إطار دور الهيئة في دراسة الظواهر السلبية في تطبيق والتزام المتعاملين بالتشريعات الحاكمة والمنظمة لعملية التداول، وتحديد الانحرافات عن الأداء وفي تطبيق القواعد المعمول بها، وكذلك القيام بدورها الرقابي من خلال إعداد الدراسات اللازمة حول ما تم رصده من مخالفات أو ما يرد من مخالفات من البورصة المصرية، ومن ثم وضع توصيات لمواجهتها. قامت الهيئة بما يلي:

- رصد عدد 57 حالة تلاعب بكافة الصور خلال عام 2020، تتمثل في: (إفصاحات غير صحيحة -أخبار جوهرية غير مفصح عنها-تعامل بناء على معلومات داخلية – استباق أوامر عملاء – مخالفة قواعد الاستحواذ – مخالفات التأثير السعري)، بالإضافة إلى دراسة عدد 62 شكوى متنوعة والرد عليها، وفيما يخص الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها فقد تم اتخاذ قرارات بإيقاف استفادة عدد 17 كوداً لعملاء مخالفين.
- إصدار عدد 286 موافقة (تعامل عاملين) بشركات السمسرة وإدارة المحافظ ودراسة وفحص عدد 89 طلب نقل ملكية أسهم الشركات، بالإضافة إلى إصدار موافقات على استثناءات نقل ملكية لعدد 181 طلبًا، وفحص ودراسة عدد 120 طلب نقل ملكية لأسهم غير مقيدة لعمليات تتجاوز 20 مليون جنيه.

## ● الإلزام وتحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات:

### الإلزام :

في إطار قيام الهيئة بالدور المنوط بها والصلاحيات التي خولتها لها القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، فقد قامت الهيئة، بإتخاذ إجراءات تحريك الدعاوى ضد المخالفين لتحقيق أهداف استقرار الأسواق وحماية للمتعاملين بها وتفعيل أحكام القوانين المنظمة، وبصفة عامة فإن الهيئة دائماً ما تسعى إلى التصالح، وهو ما يتضح من أن عدد التصالحات بلغت 187 وبنسبة 58.6% من إجمالي نتائج عمليات الإلزام خلال عام 2020.

| البيان | من يناير 2020 حتى ديسمبر 2020 | | | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| | سوق المال | التأمين | التمويل متناهي الصغر | التأجير التمويلي | |
| تحريك الدعوى الجنائية | 49 | 40 | - | 1 | 90 |
| عدم تحريك الدعوى الجنائية | 26 | 15 | 1 | - | 42 |
| تصالحات عامة انتهى البت فيها | 135 | 41 | 11 | - | 187 |
| **الإجمالي** | **210** | **96** | **12** | **1** | **319** |

### تحريك الدعاوى الجنائية :

ويوضح الجدول التالي أسباب وأنواع المخالفات التي تم على أساسها تحريك الدعاوى والبالغ عددها 90 دعوى خلال 2020:

| النشاط | الإجـــراء | 2020 |
|---|---|---|
| سوق المال | اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير | 7 |
| | اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع (الشراء بالهامش) | 5 |
| | اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوي الجنائية لمخالفات التلاعب (عملاء وشركات) | 3 |
| | اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب (عملاء) | 5 |
| | اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب (شركات) | 3 |
| | اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوي الجنائية لمخالفات القوائم المالية. | 11 |
| | اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوي الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى. | 15 |
| شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة | تحريك الدعاوي الجنائية عن مخالفات التأمين " شركات تأمين " | 14 |
| | تحريك الدعاوي الجنائية عن مخالفات التأمين " شركات سياحة " | 20 |
| | تحريك الدعاوي الجنائية عن مخالفات التأمين " وسطاء " | 2 |
| | تحريك الدعاوي الجنائية عن مخالفات التأمين " صناديق – معارض " | 4 |
| التأجير التمويلي | اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوي الجنائية "شركات" | 1 |
| الإجمالي | | 90 |

### التصالحات :

قامت الهيئة بالتصالح في عدد 187 مخالفة، ويوضح الجدول التالي نوع التصالح وفقاً للنشاط:

| النشاط | الإجـــراء | 2020 |
|---|---|---|
| سوق المال | تصـالحات عامة انتهى البت فيها (شركات -عملاء-صناديق) | 35 |
| | تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة | 96 |
| | رفض التصالحات لعدم استكمال إجراءات التصالحات | 4 |
| التأمين | تصـالحات عامة انتهى البت فيها (شركات - صناديق - وسطاء) | 39 |
| | رفض التصالحات لعدم استكمال إجراءات التصالح | 2 |
| التمويل متناهي الصغر | تصالحات عامة انتهى البت فيها (شركات - جمعيات) | 11 |
| الإجمالي | | 187 |

● **مكافحة غسل الأموال**

تقوم الهيئة بمتابعة المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات الالتزام بإجراءات وسبل مكافحة غسل الأموال، وذلك بالتنسيق والتعاون المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدات والجهات الرقابية العامة والأخرى المثيلة، وفيما يلي نستعرض أهم ما تم إنجازه في هذا الشأن:

➤ استمرار التنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال والعمل على تنظيم تدفق المستندات والبيانات والمعلومات وتصنيفها ودراستها للوقوف على أهم الملاحظات والسلبيات الموجودة بالمؤسسات المالية وحصرها لتحديد مدى التزامها بتفعيل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

➤ تحسين قدرات نظم المعلومات الالكترونية لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالقطاع المالي غير المصرفي، حيث تحقق المنظومة ما يلي: -

- إتاحة نموذج البيانات الخاص بتقييم المخاطر القطاعية الكترونيا (استبيان المخاطر القطاعية)، والذي يمكن من تصنيف المؤسسة المالية وفقا لفئات الخطر (مرتفع - متوسط - منخفض).

- مركزية الكشف عن العملاء المتعاملين مع الهيئة أو الجهات الخاضعة لإشرافها في قوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة المحلية والدولية.

- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة الأسماء التي ترد للهيئة من لجنة إجراءات التحفظ والحصر والإدارة والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية والإرهابيين.

- إتاحة نافذة مخصصة للجهات لاستيفاء تقارير الرقابة المكتبية الكترونيا لدى الهيئة.

➤ تعزيز نظم إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي غير المصرفي:

- مشاركة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بنتائج التقييم الوطني للمخاطر الخاصة بجمهورية مصر العربية.

- تطوير منهجية دراسة الهيئة للتقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تطوير وتحديث الآليات والأدوات التي تستخدمها في إطار منهج الرقابة على أساس الخطر للأنشطة المالية غير المصرفية المختلفة.

- تفعيل التحول الرقمي لجميع أنشطة وخدمات الهيئة وتكنولوجيا الرقابة.

- تحديث الصفحة الإلكترونية الخاصة بالإدارة على موقع الهيئة.

➤ اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص التقارير الواردة إليها من المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابتها.

## 3. حماية حقوق المتعاملين

● **تحقيقا "لمزيد من الحماية لحقوق صغار المساهمين": الرقابة المالية تُعدل في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية**

وافق مجلس إدارة الهيئة على إجراء تعديل في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، بهدف تحقيق المزيد من الحماية لحقوق الأقلية من المساهمين، لإجراء مزيد من الإصلاحات ستنعكس بالإيجاب على تحسين ترتيب مركز مصر في مؤشر حماية صغار المساهمين بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي (Doing Business Report).

## ● الرقابة المالية تعدل السياسة الاستثمارية لصندوق حماية المستثمر بما يسمح بشراء أوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية

صدر قرار رئيس الوزراء رقم (792) لسنة 2020 والخاص بإعادة تنظيم صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية أو العاملة في مجال الأوراق أو الأدوات المالية، على نحو يسمح للصندوق وبعد موافقة الهيئة بشراء أوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية بما لا يجاوز (10%) من الأموال المتاحة بالصندوق، أو زيادة ملكيته في شركة صندوق استثمار مصر المستقبل أو شراء وثائق جديدة به، وذلك استهدافاً لإيجاد آليات للحفاظ على استقرار سوق رأس المال المصري والحد من الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة فيروس كورونا.

## ● فحص شكاوى المتعاملين

يحق لأي من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوي أو طبيعي، طالما تتعلق تلك الشكوى بأي من الأمور التي تمس اختصاصات الهيئة.

- ورد للهيئة عدد 2081 شكوى عن طريق البوابة الإلكترونية لمجلس الوزراء خلال عام 2020 مقارنة ب 142 شكوى خلال عام 2019، وقد تم الانتهاء من 1915 شكوى من إجمالي الشكاوى الواردة خلال عام 2020، بمعدل إنجاز بلغ 92%.

- قامت الهيئة بميكنة نماذج تقديم الشكاوى من خلال موقعها الإلكتروني، بحيث يمكن للمتعاملين عرض شكواهم بسهولة وإرسالها للهيئة عبر البريد الإلكتروني أو من خلال خدمات الشباك الواحد. وتتعامل الهيئة مع الشكاوى الواردة إليها من خلال إدارة مختصة بفحص الشكاوى تضم نخبة من القانونيين والفنيين المتخصصين في مجال الأسواق المالية غير المصرفية.

- قامت الهيئة بتلقي 378 شكوى تخص أنشطة سوق رأس المال خلال عام 2020 بالإضافة إلى عدد 30 شكوى رصيد سابق من عام 2019، ليكون إجمالي الشكاوى محل الفحص خلال العام عدد 408 شكوى تم دراستها وإنجاز عدد 390 بنسبة 95.6%، مقارنة بعام 2019 والذي ورد به عدد 396 شكوى بالإضافة إلى عدد 60 شكوى رصيد سابق من عام 2018 بإجمالي عدد 456 شكوى محل فحص تم دراستها وإنجاز عدد 426 منها بنسبة 93.4%.

| شكاوى سوق رأس المال | 2019 | 2020 |
|---|---|---|
| شكاوى محل الفحص | 456 | 408 |
| شكاوى تم الانتهاء منها | 426 | 390 |

- ورد للهيئة خلال عام 2020 عدد 828 شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة، مقابل 700 شكوى واردة خلال عام 2019، وقد تم الانتهاء من 698 شكوى من إجمالي الشكاوى المقدمة عام 2020 بنسبة إنجاز 84%، وفيما يلي الشكاوى الخاصة بنشاط التأمين:

| شكاوى التأمين وصناديق التأمين الخاصة | 2019 | 2020 |
|---|---|---|
| شكاوى واردة | 700 | 828 |
| شكاوى تم الانتهاء منها | 579 | 698 |

- ورد للهيئة خلال عام 2020 عدد 98 شكوى تخص شركات أنشطة التمويل (24 شكوى التمويل العقاري، 34 شكوى للتأجير التمويلي، 14 شكوى للتخصيم، 26 تمويل استهلاكي)، مقابل عدد 37 شكوى تخص شركات أنشطة التمويل خلال عام 2019 (17 شكوى التمويل العقاري، 19 شكوى للتأجير التمويلي، عدد 1 شكوى للتخصيم)، وقد تم الانتهاء من 89 شكوى من إجمالي الشكاوى الواردة خلال عام 2020 بنسبة إنجاز 90.82%، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن نشاط التمويل الاستهلاكي بدأ يخضع لرقابة الهيئة في عام 2020.

| شكاوى أنشطة التمويل* | 2019 | 2020 |
|---|---|---|
| شكاوى واردة | 37 | 98 |
| شكاوى تم الانتهاء منها | 23 | 89 |

*لا تتضمن التمويل متناهي الصغر.

- ورد للهيئة عام 2020 عدد 68 شكوى عادية تخص نشاط التمويل متناهي الصغر تم الانتهاء منها، مقابل 28 شكوى وردت للهيئة خلال العام السابق. بينما بلغ عدد الشكاوى غير العادية الواردة في ظل أزمة كورونا مايزيد عن ثلاثة آلاف شكوى؛ منها 426 شكوى جماعية ضد عدد من جهات التمويل تم حفظهم لانتفاء الغرض ومعالجة باقى الشكاوى وحلها.

## ● لجان التظلمات وفض المنازعات

يحق لآى من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أى شخص معنوى أو طبيعى طالما تتعلق تلك الشكاوى بأى من الأمور التى تمس إختصاصات الهيئة.

### ➤ لجان التظلمات

- ينظم قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 السبل التي تكفل للمتعاملين فيه حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو من الهيئة، وينظر التظلم أمام لجان التظلمات. وقد ورد للهيئة خلال عام 2020 عدد (19) تظلمًا مقابل عدد (22) تظلمًا خلال عام 2019.
- ينظم قانون التأمين رقم (10) لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية نطاق عمل لجنة التظلمات بالهيئة، وقد ورد عدد (7) تظلمات خلال عام 2020 مقابل عدد (3) تظلم خلال عام 2019.
- نظم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2495 وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2019 النظر في التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقًا لأحكام قانون التمويل العقاري رقم (148) لسنة 2001 ولائحته التنفيذية، وقد ورد للهيئة خلال عام 2020 عدد (1) تظلم وهو ذات العدد الذي ورد للهيئة خلال عام 2019.
- ينظم قانون رقم (176) لسنة 2018 نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم وفي نطاق عمل لجنة التظلمات بالهيئة ورد عدد (1) تظلم خلال عام 2020، وهو ذات العدد الذي ورد للهيئة خلال عام 2019.

### ➤ لجان فض المنازعات

- يوجد بالهيئة عدة لجان للتظلمات وفض المنازعات، وذلك للنظر في التظلمات التي يقدمها وسطاء التأمين (الطبيعيون والاعتباريون) من القرارات الإدارية الصادرة والخاصة بنشاط الوساطة في التأمين -تطبيقًا لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين لسنة 1981 وتعديلاته أو القانون رقم (10) لسنة 2009، وكذا النظر في فض المنازعات التي تنشأ بين شركات التأمين ووسطاء التأمين، أو بين وسطاء التأمين وبعضهم البعض المتعلقة بنشاط الوساطة في التأمين.

**وقد تم عرض الموضوعات الموضحة أدناه على لجنة فض المنازعات لعام 2020 في مجال التأمين وأنشطة التمويل المشكلة طبقًا لقرار رئيس الهيئة رقم (926) لسنة 2018، ومن خلالها تم عرض إجمالي 23 موضوعاً مقسماً على النحو التالي:**

| موضوعات فض المنازعات في مجال التأمين عام 2020 | العدد |
|---|---|
| ممتلكات | 18 |
| حياة | 5 |
| وسطاء | 0 |
| **الإجمالي** | **23** |

# المحور السابع: تطوير الأسواق والخدمات

تعمل هيئة الرقابة المالية على إجراء تطورات جذرية في منظومة الأسواق والخدمات المالية غير المصرفية، وبما يتواكب مع التطورات المتتالية في الساحة الدولية، وفي نفس الوقت تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق المزيد من فرص العمل، وذلك على مستوى كل قطاع من القطاعات الخاضعة لرقابة الهيئة. وفي هذا الإطار قامت الهيئة بعدة إجراءات ومن أهمها:

- منح تراخيص بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي لست عشرة شركة خلال العام، وذلك بعد صدور قانون التمويل الاستهلاكي.
- الموافقة على ثلاثة إصدارات للصكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية، إصدارين منها صكوك إجارة بقيمة إجمالية قدرها 2.6 مليار جنيه، أما الإصدار الثالث فكان لصكوك مضاربة وبلغت قيمته 2.5 مليار جنيه.
- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بما يسمح بمزيد من المرونة في تنفيذ السياسات الاستثمارية لصناديق الاستثمار العقاري وتيسير مزاولتها لنشاط الاستثمار العقاري، والتغلب على بعض الإشكاليات التي رصدتها الممارسات العملية لتلك النوعية من الصناديق.
- الموافقة على إدراج عدد من السلع والخدمات لقائمة منتجات قانون التمويل الاستهلاكي بهدف تيسير تمويل شرائها، والتيسير على جمهور المستهلكين تدبير احتياجاتهم منها ضمن مبادرة مجلس الوزراء لتحفيز الاستهلاك داخل الاقتصاد الوطني، وتشجيع المنتج المحلى من خلال شركات التمويل الاستهلاكي، ومن بينها الشركات التي تقدم التمويل من خلال بطاقات المدفوعات التجارية.
- شروع الهيئة في إنشاء أول جدول إكتوارى مصري يخدم صناعة تأمينات الحياة، فور التعاقد مع واحدة من أكبر الجهات الاستشارية الدولية المتخصصة في الخبرة الإكتوارية، ويعد مشروع إنشاء جدول إكتوارى مصري لأول مرة من الخطوات الرئيسية لتطوير سوق تأمينات الحياة المصري وزيادة كفاءته.
- الموافقة على إضافة سداد أقساط وثائق التأمين، ورسوم عضوية النوادي الرياضية واشتراكاتها السنوية لقائمة المنتجات والخدمات التي تمولها شركات التمويل الاستهلاكي، والتي يسرى عليها أحكام القانون رقم (18) لسنة 2020 المُنَظِم لنشاط التمويل الاستهلاكي بهدف تيسير تمويل شرائها، والتيسير على جمهور المستهلكين تدبير احتياجاتهم منها.
- استحداث صيغ تمويلية جديدة في الصكوك بعد أن وافق عليها الأزهر الشريف، تمثلت في صكوك الاستصناع، وصكوك الوكالة للاستثمار، وصكوك السَلم، وصكوك المزارعة، وصكوك المساقاة.
- صدور مشروع قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك تطبيقاً لتبنى الدولة المصرية سياسة توفير بيئة عمل ناجزة عن بُعد تقوم بشكل أساسي على التبادل الآمن للمعلومات وإشراف رقيب يتوجه بذات القدر نحو الرقابة الرقمية. ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز استخدام الرقيب للتكنولوجيا الحديثة والمبتكرة بهدف تيسير قيامها بدورها الرقابي على الجهات الخاضعة لها بشأن الالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، وحماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية واعتماد أدوات تكنولوجية حديثة ومبتكرة، لتيسير التعامل مع القطاع المالي غير المصرفي في مجال استخدام التكنولوجيا المالية.
- رفع نسبة التمويل العقاري الممنوح للمستثمر الواحد لتصبح 15% بدلاً من 10% وذلك للأغراض السكنية و30% بدلاً من 20% للأغراض غير السكنية وذلك من صافي حقوق الملكية للممول.

- إخضاع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانوني متكامل (قانون التمويل متناهي الصغر) وإدراجه تحت مظلة رقابية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط، نظراً لأهمية هذا النوع من التمويل ودوره في استكمال دورة النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر باستيعاب مئات الآلاف من فرص العمل سنوياً مما يسهم في القضاء على البطالة.

- إصدار ضوابط ومعايير هيكل ملكية شركة بورصة العقود الآجلة وشركة المقاصة المرتبطة بتعاملاتها، بأن يتضمنا مؤسسات مالية ذات ملاءة مالية وأيضا مؤسسات مالية ذات خبرة في مجال عمل البورصات وبما لا يقل عن نسبة 75% من أسهم رأسمالها، على ألا تزيد نسبة مساهمة الشخص والأشخاص المرتبطة به عن 10% من إجمالي أسهم رأسمال الشركة.

# المحور الثامن: الانفتاح على العالم الخارجي

تعتبر العلاقات الدولية إحدى آليات تحقيق أهداف الهيئة من خلال نقل التجارب الدولية، والتي تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية النظيرة وذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفي، في تطوير آليات ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. وقد سعت الهيئة إلى تحقيق ذلك عن طريق عضويتها في المنظمات الدولية، وكذا المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات الدولية المختلفة، كما حرصت على التنسيق مع الجهات الوطنية المختلفة لتوفير الدعم المالي والفني من المنظمات التنموية الدولية، وذلك لخدمة الأسواق المالية غير المصرفية المصرية وتنميتها، بما يحقق إضافة وتنوعاً للاقتصاد المصري.

وانطلاقاً من حرص الهيئة على تعزيز مقومات التعاون مع الجهات والمنظمات الرقابية الدولية والهيئات المماثلة، وذلك سعياً لتبادل الخبرات اللازمة والارتقاء في تصنيف الأسواق المالية غير المصرفية، فقد قامت الهيئة بالعديد من المبادرات في عدة اتجاهات تركز أهمها في المجالات التالية:

- عضوية العديد من المنظمات الدولية والمشاركة الفعالة في مختلف فعالياتها.
- التوافق مع المعايير الدولية في مجال أنشطة الأوراق المالية.
- تعزيز وتطوير علاقات الهيئة الثنائية مع الجهات النظيرة في كل ما يخص تبادل المعلومات والخبرات.
- تعزيز حضور ومشاركة الهيئة (الافتراضية) بسبب تداعيات فيروس كورونا في المؤتمرات والبرامج والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.
- تنظيم ورش العمل بمشاركة دولية.

**قامت الهيئة بالانفتاح على العالم الخارجي خلال 2020 من خلال الأنشطة التالية:**

**احتفاظ الهيئة العامة للرقابة المالية بمقعدها للدورة الرابعة على التوالي (2020-2022) في عضوية مجلس إدارة الأيوسكو (IOSCO)**، بعد فوزها في الانتخابات كممثل عن لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) وهي تعد كبرى لجان المنظمة من حيث العدد والتوزيع الجغرافي للأعضاء. بالإضافة إلى ذلك فقد شاركت الهيئة في الفعاليات التالية:

- المشاركة في حضور ندوة تنظيم الصناعة المالية لعام 2020 لمعهد المحللين الماليين بمدينة مدريد بإسبانيا.
- المشاركة في الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال ومجلس إدارتها عبر منصة الاجتماع الافتراضية، وقد تضمنت موضوعات رقابية هامة تمثلت في التمويل المستدام، ومواجهة التحديات المتعلقة بالمخاطر، وإدارة الأصول، مع عرض فريق عمل وحدة أسواق التجزئة لمستجدات التقارير الخاصة بها، وسعت لجنة المراجعة والتمويل للحصول على موافقة لميزانية 2021.
- المشاركة في الاجتماع التفاعلي الافتراضي المنعقد على هامش المائدة المستديرة التي نظمها برنامج النظم المالية الدولية (PIFS) التابع لكلية الحقوق بجامعة هارفارد والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOSCO لمناقشة أثر تداعيات أزمة كورونا على الأسواق المالية الدولية، وتبادل الآراء والخبرات والأفكار فيما يتعلق بالسياسات الفعالة المتبعة للتصدي لتلك الأزمة وما بعدها.
- انضمام الهيئة لعضوية لجنة التمويل والمراجعة (FAC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO)، والتي تهدف لتنفيذ نشاط الاستشارة المصمم لتحسين وإضافة قيمة عمليات المنظمة.
- المشاركة في اجتماع عبر الهاتف للجنة التمويل والمراجعة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال، والذي تم فيه تبادل أحدث المستجدات المالية ومشاركة تنبؤات الحضور بالأوضاع حتى نهاية العام في ظل تفشي جائحة كورونا، وما يطرأ على إجراءات التحصيل والمناقصات، ثم عرض ومناقشة ميزانية 2021.

- حضور البرنامج التدريبي الافتراضي السنوي الثالث عشر الخاص باللجنة الاستشارية للأعضاء التابعين (AMCC) المتاح لأعضاء المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال، والمنعقد للعاملين في مجال الرقابة للتعرف على أوضاع الأسواق الناشئة وسبل إعادة البناء، الممارسات الخاطئة أثناء جائحة كورونا وأفضل الوسائل الرقابية والإلزامية المتبعة، وعرض الدروس المستفادة من الوضع الحالي، وتأثير ما سبق على أعمال الرقابة وإدارة المخاطر.

- المشاركة في الاجتماعات السنوية للمنظمة عبر منصة الاجتماع الافتراضية، وتضمنت قائمة الموضوعات التمويل المستدام، ومواجهة التحديات المتعلقة بالمخاطر، وإدارة الأصول، مع عرض فريق عمل وحدة أسواق التجزئة لمستجدات التقارير الخاصة بها، وسعت لجنة المراجعة والتمويل للحصول على الموافقة لميزانية 2021.

- المشاركة في اجتماع اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الذي عقد بشكل افتراضي ، حيث تم تبادل وجهات النظروالمعلومات المتوفرة لدى الأعضاء عن الوضع الراهن في ظل جائحة كورونا المسيطرة على الساحة العالمية،كما تمت المشاركة في مكالمة تشاورية بشأن آراء الأعضاء في الاحتياجات المستقبلية لبناء القدرات والمبادرات المتعلقة بذلك.

- استضافة الهيئة للاجتماع السنوي للشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال، بحضور ممثلي هيئات الرقابة على الأسواق المالية لدول شمال وجنوب البحر المتوسط الأعضاء في تجمع الشراكة المتوسطية، متناولاً أهم التطورات بالأسواق المالية في الدول الأعضاء، وتوصيات المنظمات الدولية في القواعد التنظيمية لتفعيل عمليات الرقابة على الأسواق المالية.

### حضور عدة فعاليات خلال 2020 تتعلق بالمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS تتضمن ما يلي :

- حضور اجتماعات -عن بعد- من خلال تطبيق zoom تحت عنوان "Pension for an Evolving Economy" وتضمن جدول الأعمال تجارب بعض أنظمة المعاشات التقاعدية، ومناقشة المشروعات البحثية بشأن تصميم نظم المعاشات التقاعدية، والآثار المترتبة على اللوائح التنظيمية المتعلقة بتكلفة وتوزيع المخاطر، ومناهج تقييم الاشتراكات المدفوعة لصناديق التقاعد، وتقييم الفروق بين الجنسين، وأفضل نماذج لاستثمار أموال صناديق التقاعد الخاصة.

- حضور برنامج مشترك بين منظمة IOPS ومنظمة IPRA ومناقشة الآثار المترتبة على انتشار الأمراض والوفيات على أنظمة صناديق التقاعد الخاصة، ومستقبل قواعد الحوكمة لصناديق التقاعد، وتأثير بيئة العمل على أنظمة التقاعد، والتقاعد النظيف والعوامل التي تؤثر علي منح مزايا تقاعد ملائمة وفعالة.

- المشاركة في اجتماعات اللجنة الفنية والتنفيذية الافتراضية لمناقشة التحديات التي تواجهها الأنشطة الرقابية عند تطبيق استراتيجية منظمة (IOPS) 2019-2024، وضع تصور لجدول انعقاد الاجتماعات ، ثم خطة اجتماعات عام 2021 في ظل جائحة كورونا، وتناولت الاجتماعات برنامج العمل المستقبلي مع مجموعة عمل صناديق التقاعد بالبنك الدولي ،حيث تم مناقشة عدة مواضيع هامة مثل تبني الهيئات الرقابية للقواعد الإسترشادية الخاصة بتكامل عناصر الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالمناخ ESG مع إدارة المخاطر، والتوقعات المستقبلية لمزايا وفوائد المعاشات التقاعدي، وعمليات الإشراف والرقابة على استثمارات البنية التحتية لصناديق التقاعد، وسياسات الإشراف على الملاءة المالية لصناديق التقاعد، وإجراءات الإشراف والرقابة على الأمن الإلكتروني.

- المشاركة في البرنامج الافتراضي لمراقبي التأمين والمعاشات التقاعدية بناء على الدعوة الواردة من مركز تورونتو، والذي تناول كيفية دمج التهديدات الناجمة عن "إدارة الأزمات، مخاطر التكنولوجيا وتغيير المناخ" في تقييمات المخاطر الرقابية، وناقش البرنامج تأثير جائحة كورونا والتحديات التي تواجه استمرارية الأعمال، ودمج التأمين في إدارة المخاطر المناخية، واستجابة مراقبي التأمين والمشرفين للمخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا والمناخ.

**انضمام الهيئة للمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط لمجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board (FSB)** في خطوة نوعية لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع الأنشطة المالية غير المصرفية، وبما يمكن الرقيب من مواصلة تنفيذ استراتيجيته الشاملة وبناء نظام مالي مستقر للخدمات المالية غير المصرفية وفقا للخبرة الدولية الفريدة التي يتمتع بها مجلس الاستقرار المالي، وحضور ورشة عمل افتراضية عن التكنولوجيا والشمول المالي، وقد ناقشت الورشة سبل التعرف على التقنيات الحديثة في تحسين سبل الإشراف والتركيز على المستجدات الخاصة بالشمول المالي فيما يتعلق بمجالات التمويل، والرقابة على الأسواق وتحليل المعاملات في ظل تكنولوجيا دائمة التطور لا سيما أثناء تفشي جائحة فيروس كورونا.

**انضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية Central Banks and Supervisors Network for Greening the Finance (NGFS)** الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر، وذلك في خطوة لتعزيز تواجد الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر، انعكاسًا لجهودها في مجال التنمية المستدامة.

**المشاركة في القمة السنوية الثالثة لأفريقيا والشرق الأوسط الذي ينظمها معهد بكين؛** حيث شارك رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية كمتحدث رئيسي في القمة الثانوية الثالثة لأفريقيا والشرق الأوسط التى نظمها معهد بكين بدولة الإمارات العربية المتحدة لمناقشة المستجدات العالمية في مجالات التجارة، وأسواق رأس المال، والشمول المالي، والأمن الغذائي، وخلق فرص العمل والمساواة بين الجنسين.

**حضور الاجتماعات المشتركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومعهد البنك الأسيوي للتنمية ADBI وهيئة تنظيم وتطوير التأمين الهندية IRDAI** وذلك في حيدر أباد – الهند، وقد هدفت تلك الاجتماعات إلى مناقشة التطورات والتحديات الرئيسية التي تواجه كلاً من قطاعي صناديق المعاشات وقطاع التأمين وإعادة التأمين في المنطقة، كما تمت مناقشة عدة موضوعات جاء على رأسها التطورات التشريعية والتنظيمية للقطاعين في قارة أسيا وبصفة خاصة دول جنوب أسيا، والمناخ المتغير لقطاع التأمين، ودور صناديق المعاشات التقاعدية في المساعدة في تمويل التقاعد، والاستثمار المستدام للمستثمرين، ومناقشة مخاطر وفرص إعادة التأمين، وأفضل الممارسات لقطاع صناديق التقاعد والتأمين وإعادة التأمين.

**حضور المؤتمر السنوي للاتحاد الأفريقي لحوكمة الشركات (ACGN)** وذلك في الرباط –المغرب، وقد ناقشت الاجتماعات توقعات "موفري" رأس المال في حوكمة الشركات، ومحاولة فهم كيف يمكن للشركات أن تتجاوز الشكل وتنفذ التغييرات في الجوهر والثقافة لخدمة أهداف الاستدامة طويلة الأجل.

**المشاركة في الاجتماع الرابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية،** وذلك في ضوء متابعة آخر المستجدات والأحداث والمشاريع المستقبلية للأعضاء من حيث الاطلاع على التقرير السنوي لعام 2019 إلى جانب عرض خطة عمل الاتحاد والبرامج التدريبية والموازنة التقديرية لعام 2020، ثم مناقشة الخطة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد للأعوام 2021-2025 ، وقد جاء قبول عضوية هيئة سوق المال الليبي بالاتحاد من أبرز ما تناولته أجندة الأعمال، كما تم إصدار دليل القواعد العامة والمبادئ الاسترشادية المعتمدة لأسواق رأس المال العربية، وقواعد الإعارة والانتداب بين أعضاء الاتحاد ، كما نوقشت مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بين الهيئات الأعضاء ومذكرة التفاهم مع اتحاد البورصات العربية، وتم إعداد قاموس المصطلحات المالية الأكثر استخداماً باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

**حضور اجتماع الجمعية العامة والمؤتمر السنوي السابع والعشرين للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS** عبر الإنترنت. وقد جاء شعار المؤتمر تحت مسمى "التأمين المستدام: المخاطر الناشئة، والفرص، والتوجهات" وتناولت الاجتماعات التأثر الوثيق لقطاع التأمين بتداعيات انتشار فيروس كورونا، حيث ركز الحضور على أهم الفجوات التأمينية، وكل ما يتعلق بمفهوم التأمين الشامل، وإدارة مخاطر المناخ ، وعلى هامش المؤتمر، استضاف رؤساء لجان الاتحاد جلسة افتراضية بغرض مشاركة تفاصيل خارطة طريق أنشطة الاتحاد ومنح الفرصة لأصحاب المصالح من أجل تبادل الأفكار ووجهات النظر المتعلقة بقيادة الاتحاد.

## يوضح الشكل التالي المنظمات الدولية التي تحظى الهيئة بالإنضمام إليها:

- الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF[1].
- الاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR[2].
- الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS[3].
- منظمة التأمين الأفريقية AIO[4].
- منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين[5].
- المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات IOPS[6].
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UAFA[7].
- الشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال MPSR[8].
- المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO[9].
- الاتحاد الدولى للعقارات FIABCI[10].
- المنتدى الدولى لجودة مراقبي الحسابات المستقلين IFIAR[11].
- المنتدى الدولى لضمان حقوق حملة وثائق التأمين[12].
- مجلس الإستقرار المالي FSB[13].
- شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلي النظام المالي الأخضر NGFS[14].

# المحور التاسع: تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

تستهدف استراتيجية الهيئة تحسين مستويات إدارة المخاطر المتعلقة بالنظام المالي غير المصرفي في مصر، وذلك من خلال متابعة التوجهات الجديدة في الخدمات المالية على المستوى العالمي، والتحول إلى أسلوب الرقابة على أساس المخاطر Risk-Based Supervision (RBS) وذلك في كافة الأنشطة المالية غير المصرفية التي تراقب عليها الهيئة، وإنشاء نظام للإنذار المبكر ضد الأزمات المالية. كما قامت الهيئة بعدة إجراءات من شأنها التخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا، ومنها:

- موافقة مجلس إدارة الهيئة على تقديم دعم مالي يقدر بمبلغ 250 مليون جنيه مصري من الفوائض المتاحة لديها وذلك دعماً للمجهودات التي تبذلها الدولة للتخفيف من الآثار الاقتصادية، وبصفة خاصة للفئات الأكثر احتياجاً والمتوقع تأثرها بشكل أكثر حدة من توابع فيروس كورونا.

- إطلاق إجراءات احترازية للتعايش مع جائحة كورونا المستجد، للتيسير على المتعاملين والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية.

- كما تم تنفيذ اختبارات الإجهاد لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للمتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

## أولاً: الإجراءات الاحترازية التي أطلقتها الهيئة للتعايش مع جائحة كورونا:

### 1. سوق رأس المال والبورصة

#### التداول بالبورصة المصرية

تعديل الأحكام المنظمة للتعامل على أسهم الخزينة من خلال الشركات المقيدة بالبورصة والواردة بالمادة رقم 51 من قواعد القيد بالاستثناء من مدة الإخطار المُسبق، والتي كانت مقرره بثلاثة أيام عمل على الأقل قبل الموعد المقترح للتنفيذ.
حيث أصدرت الهيئة إجراءات استثنائية بصفة مؤقتة تسمح للشركات بإخطار البورصة في ذات اليوم المقترح لتنفيذ شراء أسهم خزينة من خلال السوق المفتوح وبسعر الورقة المالية خلال جلسة التداول، وعلى ألا تتجاوز الكمية المطلوب شراؤها للنسبة المقررة قانوناً وهي 10% من أسهم الشركة. وقد أسفر ذلك عن إعلان 45 شركة مقيدة بالبورصة قيامها بشراء أسهم خزينة لدعم أسعار أسهمها وقامت 26 شركة منها بالفعل بتطبيق ذلك.

- قررت الهيئة جواز تلقي شركات السمسرة في الأوراق المالية لأوامر العملاء من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول، شريطة أن يكون منصوصاً على تلك الوسيلة بالعقد الموقع من العميل عند فتح الحساب، وكذا إقرار العميل بمسئوليته عن كافة الأوامر الصادرة من البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف المذكور بالعقد.

- مدّ مُدة تقديم القوائم المالية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 إلى 30 أبريل 2020، والفترة المنتهية في 31 مارس 2020 إلى 15 يونيو 2020.

- استحداث آليات للحفاظ على استقرار سوق رأس المال والحد من الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة فيروس كورونا، حيث صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 44 لسنة 2020 بتعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (2339) لسنة 2019 الخاص بإعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر، على نحو يسمح للصندوق بعد موافقة الهيئة بأن يستثمر ما لا يجاوز 10% من أمواله في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، بالإضافة إلى السماح له أن تزيد نسبة ملكيته أو شراء وثائق استثمار جديدة بشركة صندوق استثمار مصر المستقبل، على أن يكون ذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الصندوق بعد اعتمادها من الهيئة.

- مدّ المهلة الممنوحة للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية ولم تقم بإتمام إجراءات تنفيذ الطرح وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة رقم (1 مكرر) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية لمدة تسعة أشهر أخرى تنتهي في 31 ديسمبر 2020، وعلى أن تلتزم تلك الشركات بموافاة البورصة المصرية في موعد أقصاه 30 مايو 2020 بخطة زمنية تتضمن ما ستتخذه من إجراءات لتنفيذ الطرح وموافقة إدارة البورصة عليها.

**عقد الجمعيات العمومية**

تماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة المصرية لمواجهة جائحة فيروس كورونا، فقد رأت الهيئة المبادرة بتفعيل بعض الخيارات التي يُتيحها قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم "159" لسنة 1982، ولائحته التنفيذية من خلال الآتي:

- تدعيم النظم الإلكترونية للتصويت في الجمعيات العمومية من خلال ضرورة قيام الشركات بإعداد نظام للتصويت عن بُعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية العامة.

- تدعيم النظم الإلكترونية التي تربط بين المواقع المختلفة ببعضها وتسمح بالتواصل الصوتي والمرئي من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة في اجتماعاتها.

- إتاحة آلية الإنابة في التصويت عن طريق أحد أمناء الحفظ – المرخص لهم بمزاولة النشاط -أو الملاك المسجلين وفقا لأحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.

- السماح بحضور مندوبين عن المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة بموجب توكيل أو تفويض كتابي.

- التزام مسؤولي الشركات عند عقد الجمعيات العمومية بمراعاة إرشادات وزارة الصحة المصرية للوقاية ومنع انتشار فيروس كورونا، وذلك من خلال حظر حضور الأشخاص الذين لم يمضي على عودتهم من إحدى الدول التي ثبت انتشار فيروس كورونا بها – فترة أقل من أسبوعين- وكذلك كل من خالط حالة إصابة أو اشتباه دون مرور أسبوعين علي الأقل على ذلك، بالإضافة إلى التوجيه باختيار مساحات كبيرة لعقد الجمعيات والالتزام بالمسافة الآمنة طبياً، و استخدام المطهرات في أعمال التنظيف و توفيرها للاستخدام الشخصي قبل دخول الاجتماع وعند نهايته مع العمل علي توفير جهاز لقياس الحرارة (بدون ملامسة) للأعضاء قبل دخولهم القاعة بواسطة أحد الأفراد المدربين.

## 2. نشاط التأمين

ألزمت الهيئة شركات التأمين الخاضعة لإشراف الهيئة والعاملة بالسوق المصرية بمنح عملائها – من حملة الوثائق – مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التأمين لسداد أقساط التأمين وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين، في خطوة يستفيد منها أكثر من خمسة ملايين من حاملي وثائق التأمين، وبما يُمكن العملاء من الاستمرار في الاستفادة من مزايا الحماية التأمينية التي تمنحهم إياها وثائقهم التأمينية وتعويضهم حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها .

**ووفقاً لتلك المبادرة تقوم شركات التأمين المرخص لها بالسوق المصري بمنح عملائها مهلة سداد إضافية في عدد من فروع التأمين على النحو التالي:**

- منح عملاء وثائق التأمين ضد مخاطر عدم السداد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر **مهلة 6 أشهر إضافية** لسداد أقساط التأمين الخاصة بوثائقهم بخلاف ما ورد بوثائق التأمين، بحيث يتم تأجيل تحصيل أقساط التأمين الخاصة بهم اعتباراً من بداية شهر مارس 2020 وحتى نهاية شهر سبتمبر 2020، مع عدم ترتيب أية غرامات تأخير أو فوائد أو أية أعباء مالية أخرى.

- منح عملاء وثائق التأمين على الحياة الفردي فترة سماح إضافية قدرها **60 يوماً**، ويجوز للعملاء الذين تجاوزُوا مهلة السداد وألغيت وثائقهم خلال الفترة من 1/3/2020 وحتى 30/6/2020 إعادة سريان تلك الوثائق قبل 31/12/2020 وذلك دون تحمل أية رسوم إدارية جديدة أو فوائد تأخير.

- منح وثائق التأمين الطبي والسيارات مهلة سداد ثلاثين يوماً من تاريخ استحقاق القسط، وفى حالة تجاوز فترة السداد الممنوحة وإلغاء الوثيقة فإنه يجوز أن يتم إعادة سريانها وفقاً للإجراءات المتبعة بالشركات دون تحمل أية رسوم إدارية أو إصدار جديدة.

- منح عملاء وثائق تأمين الشركات (حياة جماعي وتأمينات ممتلكات) مهلة سداد ثلاثين يوماً إضافية.

- توجيه عملاء شركات التأمين باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة بشركات التأمين، والتزام شركات التأمين بسداد التعويضات المستحقة حال تحقق الخطر المغطى تأمينياً بوثائق التأمين الصادرة فى أسرع وقت ممكن عن طريق وسائل الدفع المتعددة لدى كل شركة، وبما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين العملاء وشركات التأمين.

### 3. أنشطة التمويل (تمويل عقاري – تأجير تمويلي – تخصيم)

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية باتخاذ إجراء استثنائي لرفع العبء عن كاهل عملاء الجهات الخاضعة لرقابتها والمتعاملين معها بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، وبادرت بتوجيه شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم الخاضعة لرقابة الهيئة، بالقيام بتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية لعملائها (مؤسسات / أفراد) لمدة ستة أشهر، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك.

### 4. نشاط التمويل متناهي الصغـر

للحفاظ على استقرار تمويل 3.2 مليون مشروع للمواطنين أصحاب الدخول الصغيرة، فقد بادرت الهيئة بإصدار حزمة من التدابير للتيسير على عملاء نشاط التمويل متناهي الصغر والعمل على سلامة واستقرار النشاط تتلخص في التالي:

**تيسيرات للعملاء المنتظمين في السداد**

- تخفيض تكلفة التمويل للعملاء المنتظمين في السداد.

- اتفاق جهات التمويل متناهي الصغر مع شركات التأمين في قيام الجهة نيابة عن عملائها بسداد قيمة أقساط التأمين الإلزامي متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلى المستديم – لحين تحسن الأوضاع.

- تقديم خدمات مالية مجانية، مثل تحمل عبء مصروفات المعاملات المالية الإلكترونية المختلفة التي تتم مع جهات الدفع الإلكتروني الأخرى بخلاف البنوك، و/أو مصاريف التحصيل الميداني.

- إعفاء العملاء من عمولة السداد المعجل للمديونيات القائمة في تاريخه.

- تخفيض قيمة المصاريف الإدارية لتجديد التمويلات القائمة في تاريخه.

**تيسيرات التعامل مع العملاء المتضررين:**

- تخفيض/ ترحيل قيمة الأقساط المُستحقة من العملاء بما يعادل 50% من قيمة كل قسط، وبما يسمح لجهات التمويل تغطية تكاليف وأعباء التمويل التي حصلت عليه جهات التمويل متناهي الصغر من مصادر التمويل المختلفة مثل البنوك، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

- يستمر التخفيض للفترة التي تراها الجهة ملائمة لكل حالة على حدى، وبما لا يقل عن أقساط شهري (مارس وأبريل 2020).

- **مراجعة سياسة التسعير الخاصة بالتمويلات الجديدة**، وبما يأخذ في الاعتبار آثار تخفيض سعر الفائدة للإيداع والإقراض الأخيرة والصادرة عن لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري في 16 مارس 2020، وكذا أية مزايا أخرى قد تحصل عليها جهات التمويل متناهي الصغر خلال الفترة القادمة من تيسيرات يتيحها البنك المركزي المصري في سداد الاستحقاقات الائتمانية لعملاء البنوك من المؤسسات، مع اعتماد تلك المُراجعة من مجلس إدارة / أمناء الجهة الممولة في خلال فترة ثلاثة أسابيع على الأكثر من تاريخه.

- **تشكيل لجنة متخصصة أو أكثر على مستوى الجهة المانحة للتمويل متناهي الصغر للنظر في تقدير الظروف الاستثنائية الراهنة للعملاء ذوي حالات عدم الانتظام** وبشكل خاص أصحاب المشروعات متناهية الصغر بالقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من الأزمة، ومتابعة تطبيق مبادئ حماية العملاء من حيث حسن المعاملة والاحترام لهم، وكذا تقدير حلول المعالجة الملائمة وفقاً لما تتيحه آليات ومبادئ التمويل المسؤول مثل تأجيل الأقساط، وإعادة الجدولة، ومنح فترات سماح، والإعفاء من غرامات التأخير، وإعدام الديون. وتلتزم كل من شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئات (أ، ب) بموافاة الهيئة نهاية يوم عمل الخميس من كل أسبوع بموقف المحفظة من حيث التمويل المعرض للخطر وفقاً لأسس حساب المخصصات المعتمدة من الهيئة بكل دقة، موضحاً المناطق الجغرافية ذات نسبة المتأخرات الأكبر.

- **مطالبة جهات التمويل بمراعاة المرونة اللازمة في تفعيل آلية الجدولة** للتمويلات غير المنتظمة في وقت مناسب درءاً للتعثر ووفقاً لدراسة كل حالة على حدة، وبما يسمح بالسداد الملائم لقدرة العميل الراهنة.

- **اعتماد كل جهة لخطة استمرارية العمل وحالات الطوارئ بما يحقق إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية لديها** في مواجهة الظروف الراهنة، وترتكز على نشر الوعي الكافي بين العاملين والعملاء من خلال اتباع عدة إجراءات للوقاية الصحية، وتكليف مسئول المخاطر بالجهة بمتابعتها وإعداد تقرير أسبوعي بنتائجها يعرض على رئيس مجلس الإدارة/ الأمناء أو العضو المنتدب/ مدير نشاط التمويل، لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية أولاً بأول والاعتماد على آلية المتابعة عن بعُد لأداء محفظة مسئولي التمويل، من خلال الاتصالات الهاتفية مع العملاء والرسائل النصية على الهواتف المحمولة، واستخدام المتابعة الميدانية في الحالات الضرورية ووفقاً للظروف التي تقدرها كل جهة، والعمل على إتاحة استخدام الأدوات والوسائل الإلكترونية في معالجة العمليات اليومية وتقليل تداول المستندات داخل الجهة وفروعها كلما أمكن ذلك.

- **وقد تم تشكيل مجموعة عمل بوحدة التمويل متناهي الصغر** – بالهيئة العامة للرقابة المالية – لمتابعة واحتواء الآثار المترتبة على انتشار فيروس كورونا المستجد على نشاط التمويل متناهي الصغر – بشكل مستمر – لتغطية عدد 56 جهة من أكبر الجهات التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر وتمثل محافظها 98% من السوق.

تقوم مجموعة العمل بتقدير ظروف العملاء ووضع حلول فعالة لمشاكلهم ورصد المعوقات للتدخل أولاً بأول ، ومخول لها اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة مع أي جهة تتعنت مع عملائها في مثل هذه الظروف أو تعاملهم بالشكل غير اللائق، بهدف الحفاظ على نشاط التمويل متناهي الصغر، والذى يهم قطاعاً عريضاً من المجتمع المصري يبلغ أكثر من 3.1 مليون مستفيد – وبحجم تمويل يزيد عن 17 مليار جنيه مع بداية العام الحالي، كما يتم التحقق من مدى تنفيذ إجراءات فعلية مكتوبة ومعتمدة بشأن التدابير الاحترازية، وموقف محفظة نشاط التمويل متناهي الصغر بكل جهة، ومواجهة خطر المتأخرات ونمط نموها ، ومدى وجود إصابات بين العاملين بالفيروس بالفروع.

## ثانياً: التدابير الوقائية التي تم اتخاذها لمنع انتشار فيروس كورونا بين العاملين بالهيئة وتيسير إجراءات التعامل مع المواطنين بمقر الهيئة بالقرية الذكية

تم تنفيذ عدداً من الإجراءات والتدابير، وذلك تزامناً مع الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة للحدّ من انتشار فيروس كورونا المستجد، على النحو التالي:

- رفع كفاءة العيادة الطبية لتكون أكثر جاهزية في التعامل مع أية حالات يشتبه في إصابتها بالفيروس.

- نشر أكثر من 100 وحدة للتعقيم الشخصي داخل المقر الإداري للهيئة بالقرية الذكية، ووضع جدول للتعقيم والتطهير الدوري للمبنى.
- تكثيف التوعية الصحية للعاملين، ونشر إرشادات وقائية ضد الفيروس، والتوعية بكيفية التعامل السريع حال ظهوره.
- تم استبدال البصمة اليدوية بكارت ممغنط، وعقد الاجتماعات بآلية إلكترونية Video Conference، وتشجيع العمل من المنزل وفق آلية محددة حتى يتم تحقيق النتائج المتوقعة منه.
- تم تقسيم تواجد العاملين بحيث يتم العمل بنصف القوة البشرية منعاً للتجمعات الكثيفة، وتقليل فرص نقل العدوى.
- تم وضع خطة لاستمرارية الأعمال وتقديم الخدمات لجمهور المتعاملين مع الهيئة، وكذلك الشركات الخاضعة لرقابتها تتضمن الإجراءات التالية:

  - استخدام مجسات لقياس درجة الحرارة لمن يترددون على الهيئة.

  - تفعيل الاعتماد على التعامل الإلكتروني، بحيث يُمكن للمتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية تقديم تعاملاتهم ونماذج الخدمة المطلوبة من الهيئة عبر البريد الإلكتروني ودون الحاجة للقدوم لمقر الرقابة المالية.

- يُمكن للمتعاملين من أصحاب الشكاوى إرسالها إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني complaints@fra.gov.eg
- خدمة تلقى طلبات التسجيل في الدورات التدريبية للمهنيين عبر البريد الإلكتروني fsi@fra.gov.eg
- التقدم بطلبات الترخيص والتجديد للمهنيين والمستندات المطلوبة عبر البريد الإلكتروني professionals@fra.gov.eg
- تقديم محاضر مجالس الإدارة ومحاضر الجمعيات العمومية العادية وغير العادية للتصديق عليها من خلال أي من البريدين الإلكتروني التاليين GA.Governance@fra.gov.eg أو bod.governance@fra.gov.eg
- تلقي القوائم المالية من خلال البريد الإلكتروني financial.statements@fra.gov.eg
- الالتزام بملىء النماذج المخصصة لتلقي الخدمة والتي سيتم توفيرها على الموقع الإلكتروني للهيئة، وإرسال أصول المستندات المرفقة بالبريد العادي على مقر الهيئة عند طلبها، والتواصل الهاتفي مع الهيئة، وذلك في حالة وجود صعوبات في استخدام الخدمة الإلكترونية.

## ثالثاً: اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن استمرار جائحة كورونا

وفي هذا الإطار، فقد استهدفت الهيئة من خلال تنفيذ هذا الاختبار تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية على النحو التالي:

- تقدير الخسائر المحتملة للقطاع المالي غير المصرفي في ضوء المخاطر الناشئة جراء جائحة فيروس كورونا المستجد.
- مساعدة القطاع المالي غير المصرفي في فهم الأخطار الناشئة وكيفية التعامل مع الأزمة الحالية على مستوى كل شركة وتوجهات إداراتها لوضع الحلول اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة عن تلك الأزمة، سواء في المدى القريب أو البعيد.
- توفير رؤية شاملة للسيناريوهات المتوقعة عن الأضرار والتأثيرات المحتملة لتلك الأزمة على القوائم المالية لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وكيفية تعامل إدارات تلك الجهات مع الأزمة وإدارتها للأخطار المالية المرتبطة بتلك التأثيرات.
- تكوين رؤية واضحة وتكميلية على مدى تأثير الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بالمخاطر الناشئة والمرتبطة بالإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا الوبائي، مع استهداف السيناريوهات المتفائلة والمعقولة، مع إدراكنا الكامل بأن السيناريوهات المتشائمة قد تفوق القدرة الحالية للشركات.

- تقديم منهجية عملية وتطبيقية لبناء مؤسسات مالية غير مصرفية (عابرة للأزمات) وتأكيد استمرارية عملها في ظل أقسى الظروف والأزمات، وذلك من خلال بناء القدرات الذاتية للتنبؤ بالمخاطر والتحوط المالي، لتلافى التأثيرات السلبية التي قد تحدث نتيجة الأزمات والصدمات المحتملة.
- تحديد ما إذا كانت المخاطر المالية الناشئة قد تتطلب إجراءً رقابياً سواء كان وقائياً أو علاجياً للآثار السلبية المحتملة من عدمه.

## نطاق تطبيق اختبار الإجهاد

## هيكل ونتائج الاختبار

تم إعداد اختبار لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن استمرار جائحة كورونا أو ما يعرف بالـ Stress Testing، وقد أظهرت نتائج تنفيذ اختبار تحليل الإجهاد المالي قوة ومتانة المركز المالي لشركات القطاع المالي غير المصرفي.

**وقد جاءت نتائج تنفيذ تلك السيناريوهات على مختلف الأنشطة على النحو التالي:**

### 1. نشاط التأمين:

- تم تصميم عدد (6) نماذج للسيناريوهات، واهتمت السيناريوهات الأساسية بقياس تأثير عوامل المخاطر الاقتصادية، مثل معدلات الفائدة وانخفاض مؤشرات بورصة الأوراق المالية وارتفاع معدلات تعثر معيدي التأمين، وزيادة تعاملات المدينين، وتم استخدام تلك النماذج بإضافة عوامل المخاطر المرتبطة بالنشاط التأميني مثل زيادة حجم التعويضات وزيادة معدلات إلغاء وتصفية الوثائق، وكذلك انخفاض التعويضات المستردة من معيدي التأمين.

● جاءت النتائج الإجمالية وفقاً للجدول التالي:

| نوع المخاطر | مستوى المخاطر |
|---|---|
| ضعف معدلات الملاءة المالية | منخفضة |
| ضعف معدلات السيولة والعسر المالي | متواضعة |
| انخفاض الكفاءة التشغيلية | معتدلة |
| تراجع جودة المحفظة | مقبولة |
| تراجع الربحية والفائض | مقبولة إلى حد ما |

### 2. نشاط سوق رأس المال (شركات إدارة الأصول)

● تم تصميم نموذج يعتمد على المتغيرات بالاقتصاد الكلى من خلال عدد (6) سيناريوهات متباينة خاصة بثلاثة متغيرات وهم معدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، ومعدل الناتج القومي. وتراوحت السيناريوهات لتلك المخاطر بين الافتراض الواقعي والمتفائل والمتشائم.

● تم تحديد عدد من النسب المالية واجبة الفحص والتحليل وهم العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على رأس المال ومعدل دوران الأصول.

● جاءت النتائج الإجمالية وفقاً للجدول التالي:

| نوع المخاطر | مستوى المخاطر |
|---|---|
| ضعف معدلات السيولة والعسر المالي | مقبولة |
| انخفاض الكفاءة التشغيلية | منخفضة |
| تراجع الربحية والفائض | مناسبة |

### 3. أنشطة التمويل (العقاري والتأجير التمويل والتخصيم)

● تم تصميم (3) سيناريوهات تتراوح بين السيناريو الأساسي ثم المتوسط ثم الأكثر تشاؤماً، وذلك لقياس عوامل مخاطر تأثر الملاءة المالية وانخفاض معدلات السيولة المالية.

● جاءت النتائج الإجمالية وفقاً للجدول التالي:

| نوع المخاطر | مستوى المخاطر |
|---|---|
| ضعف معدلات الملاءة المالية | معتدلة |
| ضعف معدلات السيولة والعسر المالي | مقبولة إلى حد ما |

### 4. مجال التمويل متناهي الصغر

- تم تصميم (3) سيناريوهات تتراوح بين السيناريو الأساسي ثم المتوسط ثم الأكثر تشاؤماً، طبقاً للمتغير الأساسي للاختبار، وهو انخفاض قيمة المتحصلات النقدية من أقساط العملاء المستحقة.
- **جاءت النتائج الإجمالية وفقاً للجدول التالي:**

| نوع المخاطر | مستوى المخاطر |
|---|---|
| انخفاض الكفاءة التشغيلية | منخفضة |
| ضعف معدلات الملاءة المالية | معتدلة |
| ضعف معدلات السيولة والعسر المالي | مناسبة |
| تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات | مقبولة |
| تراجع مؤشرات الربحية والفائض | مقبولة إلى حد ما |

## ثالثاً: تدعيم الملاءة المالية للشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة:

- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) على شركات التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر.
- وضع قواعد لتوزيع الأرباح لشركات التأمين كإجراء لإدارة المخاطر المحتملة والمتوقعة فى حال استمرار جائحة كورونا خلال عام 2021 .

# المحور العاشر: التوعية والثقافة المالية

تبذل الهيئة جهودًا متواصلة في مجال توعية المستثمرين بالأسواق المالية غير المصرفية، سواء للتعريف بأساسيات وقواعد الاستثمار في تلك الأسواق، أو بما يصدر من قوانين أو قواعد أو آليات وأنظمة جديدة لمساعدة هؤلاء المستثمرين بأن يكون لديهم مستوى مناسب من الثقافة المالية يُمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس مستنيرة وكيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بهذا الاستثمار، فقد شهد عام 2020 تنفيذ أنشطة وفعاليات توعية متعددة، كما شهد إعداد والبدء في تنفيذ مشاريع وأنشطة توعية مستحدثة تتضمن مبادرات غير مسبوقة، وذلك في إطار توجهات الهيئة الإستراتيجية في مجال التوعية تمتد لسنوات عديدة قادمة.
ويمكن استعراض أهم الانجازات، مع الإشارة إلى أن كافة أنشطة التوعية يتم تضمينها على الموقع الإلكتروني للهيئة بحيث يمكن لكافة المهتمين والمعنيين بأنشطة الهيئة متابعتها.

لذا يعد مجال توعية وتعليم المستثمر من أحد القنوات التي تسهم في التنمية المعرفية للمتعاملين في شتى المجالات المالية غير المصرفية (سوق المال – التأمين – التمويل العقاري -التمويل المتناهي الصغر – التأجير التمويلي -التخصيم – الضمانات المنقولة – التمويل الاستهلاكي)؛ مما يسهم بشكل مباشر في توجيه قراراتهم وحمايتهم، من أجل تطوير الأداء المالي، مما يدعم الاقتصاد بشكل عام ، كما يسهم هذا المجال في نشر الثقافة المالية للفئات غير المتخصصة.

وفى ظل جائحة كورونا هذا العام واصلت الهيئة حملات التوعية فى نطاق أشمل ولكن بشكل مختلف عن طريق تقنية (الفيديوكونفراس) والندوات عن بعد عن طريق "برنامج زووم"، مما أتاح لعدد اكبر وفئات أكثر للاستفادة من برامج التوعية و سهولة التواصل و يمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

- عقد جلسات توعية عن بعد لطلاب الجامعات بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية بحزب الحرية المصرى.
- عقد ندوات تعريفية عن بعد، للتعريف بأدوات التمويل غير المصرفية لأعضاء غرفة التجارة والصناعة الفرنسية وأعضاء جمعية المهندسين الناطقين باللغة الفرنسية فى مصر.
- التوسع في تقديم محاضرات توعية عن بعد لطلاب الجامعات بمناطق جغرافية جديدة.

### المشاركة في أسبوع المستثمر العالمي (WIW 2020) مع منظمة IOSCO

تم الاتفاق عالمياً أن تكون فعاليات أسبوع المستثمر العالمى 2020 افتراضية وفقاً للإجراءات الاحترازية لمواكبة ظروف جائحة كورونا، وعليه تم تنظيم جلسات توعية افتراضية عبر برنامج زووم، وكذلك تم منح الطلاب الحاضرين شهادات حضور إلكترونية.

### معهد الخدمات المالية يطرح درجة ماجستير متخصص في المشتقات المالية مدعوم من بورصة مدريد للأوراق المالية

قامت الهيئة من خلال معهد الخدمات المالية بالتوقيع على إتفاق مع معهد دراسات البورصة IEB الأسباني، المدعوم من بورصة مدريد، لطرح درجة الماجستير في الأسواق المالية مع التركيز على المشتقات المالية، وذلك لأول مرة بمنطقة الشرق الأوسط. ويتم منح درجة الماجستير بالتعاون مع مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية بالمملكة المتحدة LSE وجامعة ورتون Wharton بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

### الرقابة المالية تفتح أبوابها لطلاب المدارس والجامعات لغرس المعرفة بالأدوات المالية غير التقليدية لدى الأجيال القادمة

استجابة لمبادرة السيد رئيس الجمهورية والتي أطلقها- أثناء الاحتفال بعيد العلم - في العام الماضى تحت شعار "نحو بناء مجتمع

مصرى يتعلم ويفكر ويبتكر"، قامت الهيئة بإطلاق برنامج توعية وتثقيف مالي مصمم على استضافة سلسلة من الزيارات لطلبة المدارس في مراحل التعليم قبل الجامعى المختلفة بمقرها، لإتاحة الفرصة لدى النشء للتزود بالمعلومات والمعرفة عن سوق المال في مصر، وأنشطة التمويل غير المصرفي المتعددة – من تأجير تمويلى وعقاري وتمويل متناهي الصغر- تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لتصبح الهيئة لأول مرة مقصداً للزيارة وتوضع على أجندة الأنشطة المدرسية الخارجية للطلبة في مراحل التعليم المختلفة لاستقاء المعرفة المالية وتعزيزها.

### عقد أول دورة تدريبية عن بُعد لخبراء المعاينة وتقدير الأضرار

عزم معهد الخدمات المالية على التوسع في تقديم خدمات التدريب والتعلم الإلكتروني عن بُعد واستئناف تنفيذ البرامج التدريبية اللازم اجتيازها للترخيص للمهنيين العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي، مع تجنب حضور المتدربين لقاعات التدريب بمقر الهيئة أو بالمحافظات للحد من آثار فيروس كورونا، وذلك بعقد فعاليات جلسة التدريب الافتراضية لخبراء المعاينة وتقدير الأضرار للبرنامج الذي تم إجراؤه – إلكترونياً –عبر شبكة المعلومات.

### الرقابة المالية تطلق "سلسلة توعية" بأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة

أطلقت الرقابة المالية "سلسلة توعية" على شبكة التواصل المهنية LinkedIn تستهدف الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي، وتنادى بأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة، وتدعو الشركات الخاضعة لرقابتها كى تكتشف طريقها وترسم استراتيجيتها بشكل يتواكب بمرونة مع المتغيرات العالمية. وتضمنت رسائل التوعية كيف يمكن لأى من كوادر الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية أن يكون مسؤولاً بيئياً وقدمت له بعض الأمثلة التي يمكن تطبيقها في شركته من تنويع مصادر الطاقة في الشركة والاستثمار في تركيب الألواح الشمسية لإنتاج الكهرباء واستخدام وحدات الإضاءة الليد الموفرة في الاستهلاك، مع وجود نظام موفر لاستهلاك المياه وتقليل استهلاك الورق واستخدم التكنولوجيا.

### إطلاق حوار لمناقشة ضوابط ملكية بورصة العقود الآجلة وشركة التسوية المرتبطة بتعاملاتها

عقدت الهيئة فعاليات المائدة المستديرة التي دعت إليها بمشاركة البنك المركزي والبورصة، وشركة مصر للمقاصة، واتحاد بنوك مصر، والاتحاد المصرى للتأمين، وممثلين عن كبرى المؤسسات المحلية من بنوك وشركات تأمين وبنوك استثمار إلى جانب البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD وممثلي اللجنة الاستشارية لسوق المال وذلك لمناقشة الضوابط المقترحة لهيكل ملكية بورصة العقود الآجلة وشركة المقاصة الجديدة المسؤولة عن تسوية التعاملات بهذا السوق.

### بروتوكول تعاون بين الرقابة المالية ومجلس القضاء الأعلى لتعظيم الاستفادة من خبرات شيوخ القضاة

شرعت الهيئة في وضع بروتوكول تعاون بين المجلس الأعلى للقضاء وهيئة الرقابة المالية للاتفاق على عقد عدة لقاءات دورية، وورش عمل متخصصة في الأدوات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، لمناقشة الاعتبارات الفنية لها، وبما يسهم فى بناء خلفيات اقتصادية تكون حاضرة أمام نظر القضاة عند الفصل في المنازعات الخاصة بالأنشطة المالية غير المصرفية، وتعظيم الاستفادة من خبرات شيوخ القضاة في الفصل في المنازعات.

### الرقابة المالية تتلقى اقتراحات بضوابط إنشاء وتشغيل وإدارة المنصات الإلكترونية

عقدت اللجنة المشكلة لإعداد قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية فى الأنشطة المالية غير المصرفية لقاءً تقديمياً لتلقى اقتراحات حول قواعد وضوابط إنشاء وتشغيل وإدارة المنصات الإلكترونية لتمويل المشروعات أو ما يعرف بال Crowd Funding، والتي تمنح التمويل بشكل مباشر للمشروع أو الشركة في شكل إقراض، أو قد تكون بشكل غير مباشر والتي سيتخذ فيها المشروع شكل الشركة ليتم إتاحة التمويل فى شكل إصدارات أوراق مالية "أسهم – سندات"، واقتراحات عن قواعد وضوابط استخدام مجالات التكنولوجيا المالية في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية؛ وذلك تمهيداً للعرض على مجلس إدارة الهيئة.

## هيئة الرقابة المالية تشارك في فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية

شاركت الهيئة في فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية بعنوان "صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل" والذي ينظمه الاتحاد العربى للتأمين والاتحاد المصري للتأمين بالتنسيق مع الجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية وبحضور رؤساء وممثلي شركات التأمين المصرية وشركات الوساطة التأمينية ومسؤولي شركات الرعاية الطبية، والجهات ذات العلاقة بمنظومة التأمين الصحى الشامل.

## الهيئة تحتفل بتخريج نخبة من الكوادر النسائية المؤهلة لعضوية مجالس إدارة الشركات

احتفلت الهيئة بتخريج دفعة من برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد " المقدم من مركز المديرين المصري، والتي شملت نخبة من الكوادر النسائية الطموحة بمجموعة "منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً" والمؤهلة لشغل مقاعد بمجالس إدارة الشركات، وأية مناصب قيادية تُمكن المرأة من المشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات، وذلك أملاً ان تتضاعف أعداد الشخصيات النسائية المؤهلة للتواجد بمجالس إدارة الشركات على قاعدة بيانات الهيئة مع نهاية عام 2020 أو بدايات عام 2021، كي تمضي الهيئة في رفع نسبة تمثيل المرأة إلى 25% من مقاعد مجالس إدارة الشركات وعدم الاكتفاء بمقعد واحد.

## الهيئة تطلق التطبيق الذكى "تمكين المرأة"- "Empowering Women" على نظام التشغيل المجاني "أندرويد" لأجهزة الهواتف الذكية النقالة والحواسب اللوحية:

في نقلة نوعية لجهود الهيئة المستمرة في التحول الرقمي ودعم وتمكين المرأة، أطلقت الهيئة التطبيق الذكى "تمكين المرأة" "Empowering Women"، لما تمثله تلك المنصة الإلكترونية من رافد موضوعي يتيح قاعدة بيانات تضم كوادر نسائية أمام الشركات للتيسير، وزيادة فرصة الاختيار بينهن لشغل مقعد بمجالس إدارة الشركات، وتغيير نمط تعيين أعضاء مجالس الإدارة بالخروج من دائرة التوصيات الضيقة بين الشركاء.

## الهيئة تحتفل بتخريج الدفعة الأولى من طلاب الماجستير المهنى في حوكمة الشركات

شاركت قيادات الهيئة وقيادات الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في احتفالية تخرج المجموعة الأولى من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات بمناسبة اجتيازهم مواد التخصص وجاهزيتهم لاستكمال باقي مراحل الماجستير المهني بالأكاديمية، وفقاً لبروتوكول التعاون المشترك بين كلية الدراسات العليا فى الإدارة بالأكاديمية ومركز المديرين المصري بالهيئة الخاص بتنفيذ برامج للدراسات العليا مشاركةً بين الجهتين وفقاً لآلية تعاون

تتيح مزج الخبرة التطبيقية إلى الخبرة العلمية لمنح شهادة الماجستير فى إدارة الأعمال MBA فى مجال الحوكمة فى عدة مسارات تتعلق بحوكمة الشركات، وحوكمة القطاع الصحي، وحوكمة البنوك، والالتزام، وبما يسهم بنشر تطبيقات فكر الاستدامة.

## الهيئة تعقد ورشة عمل مع مسؤولي الشركات والجمعيات الأهلية مقدمى خدمة التمويل متناهى الصغر

عقدت الهيئة فعاليات ورشة عمل حضرها مسئولو الجمعيات الأهلية من الفئة (أ) والمرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر والاتحاد المصرى للتمويل متناهى الصغر؛ لتبادل الآراء حول الإطار العام لضوابط منح الترخيص واستمراره لمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة. وقد أتاحت ورشة العمل التواصل بشكل مباشر مع اللاعبين الرئيسين المخاطبين بالقانون في منح التمويل للتأكيد على الاهتمام بنشاط التمويل متناهى الصغر، والحث على التوسع في نشاط التمويل لمقابلة الحاجة للتمويل لدى عملاء جدد يلجأون للتمويل التقليدي، وفى نفس الوقت المحافظة على قصة النجاح التي تحققت في متناهى الصغر عبر سنوات ست بلغ خلالها التمويل ما يقرب من 3.2 مليون مستفيد ساهمت بصورة ملموسة في تحقيق الشمول المالي.

# الخاتمة

ودعنا عاماً من أصعب الأعوام التي مرت على تاريخ البشرية، حيث واجه العالم فيروس تفشى في جميع البلدان ... فيروس أوقع أضراراً جسيمة بالأفراد والمجتمعات ... فيروس تسبب في إغلاق العالم كله مما أدى إلى تقليص النمو العالمي بشكل كبير.

وعلى الرغم من الضرر الاقتصادي البالغ، إلا أن الهيئة عملت بلا كلل حتى تَحِد من وطأة الجائحة على القطاع المالي غير المصرفي، حيث قامت الهيئة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية التي من شأنها التيسير على المتعاملين، والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية. وقد أدى ذلك إلى حفاظ الهيئة على أداء القطاع المالي غير المصرفي خلال العام، بل واستطاعت بعض الأنشطة التفوق على أداء العام الماضي محطمة جميع التوقعات.

كما استطاعت الهيئة استكمال مسيرتها في تنفيذ الاستراتيجية التي بدأتها عام 2018، حيث تم إنجاز معظم السياسات الواردة ضمن محاور الاستراتيجية قبل نهاية الإطار الزمني المحدد لها. وتتطلع الهيئة في عام2021 لاستمرار دورها الرئيسي في تطوير البنية التشريعية للقطاع وسد الفجوات التشريعية لبعض الأنشطة التي تندرج تحت منظومة الخدمات المالية غير المصرفية، مثل الانتهاء من مشروع قانون لتنظيم ممارسة نشاط التمويل من خلال المطورين العقاريين. كما تنوي الهيئة الاستمرار في تنظيم الأسواق والحفاظ على استقرارها واستمرار تنفيذ دورها في حماية حقوق المتعاملين في كافة أسواق الخدمات المالية غير المصرفية.

كما ستعمل الهيئة على السعي نحو التحول لاستخدام التكنولوجيا والأدوات الحديثة في تقديم الخدمات ودعم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في التحول الرقمي لإتاحة الخدمات، مما يسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي وتقليل تكلفة الحصول على تلك الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، ستركز الهيئة على رفع الوعي المجتمعي بالخدمات المالية غير المصرفية المتوفرة للحصول على التمويل لجميع فئات المجتمع وخاصةً الفئات المهمشة، مما يزيد من إنتاجيتها ورفع مستوى معيشتها. كما ستقوم الهيئة بنشر تطبيقات الاستدامة وزيادة الوعي المجتمعي بالاقتصاد الأخضر.

وأخيراً وليس آخراً، ستستمر الهيئة في بناء الجسور وتخطي الحواجز من خلال دعمها لأي جهود من شأنها النهوض بالخدمات المالية غير المصرفية وتوسيع قاعدتها وانتشارها.

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز

التقرير السنوى

2020

للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA ANNUAL REPORT 2020

# الملاحق

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

## سوق رأس المال

جدول (1) تطور سوق الإصدار (السوق الأولي)

| البيان | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| إصدارات الأسهم | | | | | |
| قيمة إصدارات الأسهم الجديدة (تأسيس وزيادة رأس المال) (بالمليون جنيه) | 92112 | 117235 | 156811 | 139211 | 115923 |
| عدد إصدارات الأسهم | 4225 | 5227 | 5977 | 4274 | 3280 |
| إجمالي إصدارات تعديل القيمة الاسمية وتخفيض رأس المال (بالمليون جنيه) | 42072 | 21202 | 52721 | 57313 | 46721 |
| إصدارات السندات | | | | | |
| قيمة إصدارات السندات (بالمليون جنيه) | 2152 | 2981 | 5300 | 22535 | 24649 |
| عدد إصدارات السندات | 4 | 5 | 7 | 19 | 16 |
| **إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات (بالمليون جنيه)** | **136336** | **141418** | **214832** | **219059** | **187293** |

جدول (2) تطور نشاط أسواق التداول (السوق الثانوي)

| البيان | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي قيمة التداول (بالمليار جنيه) | 285 | 333 | 359 | 410 | 690 |
| عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقة) | 69 | 78 | 61 | 50 | 93 |
| عدد العمليات (بالمليون عملية) | 6 | 7 | 6 | 5 | 9 |

جدول (3) مؤشرات السوق

| المؤشر-إغلاق | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر أسعار EGX30 مقوم بالجنيه | 12335 | 15019 | 13036 | 13962 | 10845 |
| مؤشر أسعار EGX 30 مقوم بالدولار | 2294 | 2875 | 2470 | 2954 | 2340 |
| مؤشر أسعار EGX70 EWI | 975 | 1660 | 1427 | 1267 | 2145 |
| مؤشر أسعار EGX100 EWI | 1727 | 2716 | 2427 | 2185 | 3099 |
| مؤشر S&P/EGX ESG | 1694 | 2340 | 2153 | 1993 | 1782 |
| مؤشر EGX30 capped | 15463 | 19665 | 16742 | 16350 | 13256 |
| مؤشر النيل | 663 | 532 | 467 | 483 | 1048 |

جدول (4) بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

| النشاط المرخص به | 2019 | 2020 | الإجمالي التراكمي حتى نهاية 2020 |
|---|---|---|---|
| التوريق | 2 | 0 | 11 |
| التعامل والوساطة والسمسرة في السندات | 0 | 1 | 4 |
| أمين حفظ | 0 | 0 | 45 |
| ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية | 1 | 2 | 56 |
| إدارة صناديق الاستثمار | 2 | 2 | 63 |
| خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار | 0 | 0 | 8 |
| نشر المعلومات عن الأوراق المالية | 0 | 0 | 5 |
| التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية | 0 | 0 | 1 |
| الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقًا مالية | 3 | 14 | 233 |
| السمسرة في الأوراق المالية | 0 | 1 | 142 |
| تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية | 2 | 2 | 87 |
| صناديق الاستثمار المباشر | 0 | 0 | 5 |
| صانع سوق | 0 | 0 | 1 |
| الاستشارات المالية عن الأوراق المالية | 1 | 9 | 75 |
| شركة صناديق | 3 | 1 | 29 |
| رأس المال المخاطر | 1 | 3 | 27 |
| صناديق الاستثمار* | 0 | 3 | 115 |
| المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية | 0 | 0 | 1 |
| تقييم وتحليل الأوراق المالية | 0 | 0 | 1 |
| **الإجمالـي** | **15** | **38** | **909** |

*صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق، وتشمل أيضًا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

## نشاط التأمين

جدول (5) عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني العاملة في السوق المصري*

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| بحسب نوع التأمين | | | | |
| تأمينات أشخاص | 14 | 14 | 15 | 16 |
| تأمينات ممتلكات والمسئوليات | 22 | 23 | 23 | 25 |
| بحسب صيغة التأمين | | | | |
| تأمين تجاري | 27 | 27 | 27 | 31 |
| تأمين تكافلي | 9 | 10 | 11 | 10 |
| **الإجمالي** | **36** | **37** | **38** | **41** |

جدول (6) إجمالي الأقساط المكتتب فيها بشركات التأمين — بالمليون جنيه

| البيان | 2015/2016 | 2016/2017 | 2017/2018 | 2018/2019 | 2019/2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| تأمينات الممتلكات والمسئوليات | | | | | |
| الأقساط المباشرة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات | 9009 | 12329 | 15621 | 18062 | 20291 |
| وارد محلي وخارجي | 888 | 1457 | 1742 | 1678 | 1292 |
| إجمالي أقساط الممتلكات والمسئوليات | 9897 | 13786 | 17364 | 19740 | 21583 |
| تأمينات الأشخاص | | | | | |
| الأقساط المباشرة لتأمينات الأشخاص | 8324 | 10178 | 12145 | 15308 | 18476 |
| وارد محلي وخارجي | 1 | 21 | 38 | 52 | 64 |
| إجمالي أقساط تأمينات الأشخاص | 8325 | 10199 | 12183 | 15360 | 18540 |
| **جملة الأقساط للأشخاص والممتلكات** | **18222** | **23985** | **29546** | **35100** | **40123** |

* الموقف بنهاية السنة الميلادية.

–تتضمن شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الممتلكات كلًا من جمعية التأمين التعاوني والشركة المصرية لضمان الصادرات.

– بالإضافة إلى هذا البيان، توجد شركة واحدة لإعادة التأمين (الإفريقية لإعادة التأمين التكافلي).

جدول (7) توزيع الأقساط المباشرة لتأمينات الحياة

بالمليون جنيه

| البيان | 2015/2016 | 2016/2017 | 2017/2018 | 2018/2019 | 2019/2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| الفردي | 6323 | 6295 | 7795 | 10291 | 12156 |
| الجماعي | 2001 | 3883 | 4457 | 5017 | 6320 |
| **إجمالي** | **8324** | **10178** | **12165** | **15308** | **18476** |

جدول (8) توزيع الأقساط المكتتبة لتأمينات الممتلكات

بالمليون جنيه

| الشركات | السنوات | حريق | بحري | داخلي | سفن | طيران | تكميلي | إجباري | هندسي | بترول | حوادث | طبي | إجمالي الأقساط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع الأعمال العام | 2020 | 2328 | 330 | 73 | 226 | 778 | 1162 | 435 | 1134 | 1594 | 749 | 533 | 9342 |
| | 2019 | 2076 | 318 | 77 | 241 | 663 | 1312 | 243 | 750 | 1891 | 799 | 620 | 8990 |
| القطاع الخاص | 2020 | 1439 | 261 | 115 | 128 | 7 | 2810 | 680 | 1072 | 140 | 1755 | 3834 | 12241 |
| | 2019 | 1254 | 333 | 128 | 115 | 19 | 2471 | 813 | 867 | 133 | 1588 | 3079 | 10800 |
| إجمالي السوق | 2020 | 3767 | 591 | 188 | 354 | 785 | 3972 | 1115 | 2206 | 1734 | 2504 | 4367 | 21583 |
| | 2019 | 3330 | 651 | 205 | 356 | 682 | 3783 | 1056 | 1617 | 2024 | 2387 | 3699 | 19790 |

جدول (9) إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين

بالمليون جنيه

| البيان | 2015/2016 | 2016/2017 | 2017/2018 | 2018/2019 | 2019/2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي التعويضات المسددة (أشخاص) | 5316 | 5829 | 7657 | 8388 | 9741 |
| إجمالي التعويضات المسددة (ممتلكات) | 5442 | 7039 | 7730 | 9875 | 9189 |
| **الإجمالي** | **10758** | **12868** | **15387** | **18263** | **18930** |

جدول (10) صافي أصول شركات التأمين

بالمليون جنيه

| البـــيان | 2015/2016 | 2016/2017 | 2017/2018 | 2018/2019 | 2019/2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| صافي أصول الأشخاص | 40050 | 51136 | 59782 | 65049 | 72507 |
| معدل النمو % | 15.1 | 27.6 | 16.9 | 8.8 | 11.5 |
| صافي أصول الممتلكات | 29413 | 46915 | 52608 | 53089 | 56141 |
| معدل النمو % | 17.2 | 59.5 | 12.3 | 0.9 | 5.7 |
| **الإجمالي** | **69463** | **98051** | **112390** | **118138** | **128648** |

جدول (11) صافي استثمارات شركات التأمين

بالمليون جنيه

| البيان | 2015/2016 | 2016/2017 | 2017/2018 | 2018/2019 | 2019/2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| صافي استثمارات الأشخاص | 35001 | 46117 | 54420 | 58032 | 63540 |
| صافي استثمارات الممتلكات | 22141 | 39442 | 44938 | 43992 | 44232 |
| **الإجمالي** | **57142** | **85559** | **99358** | **102024** | **107772** |

جدول (12) توزيع الاستثمارات المباشرة لشركات التأمين (خلال عام 2019/2020)

بالمليون جنيه

| البيان | إجمالي قطاع الأعمال العام | إجمالي القطاع الخاص | إجمالي السوق |
|---|---|---|---|
| الأوعية الادخارية بالبنوك | 15931 | 4757 | 20688 |
| أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم | 11877 | 6063 | 17940 |
| أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر | 6891 | 1577 | 8468 |
| الأصول المالية المتاحة للبيع | 9951 | 6569 | 16520 |
| محافظ مالية مرتبطة بوحدات استثمار | 26 | 15918 | 15944 |
| القروض والمديونيات | 491 | 471 | 962 |
| استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق | 11048 | 15041 | 26089 |
| استثمارات في شركات شقيقة وشركات تابعة | 0 | 746 | 746 |
| الاستثمارات العقارية | 101 | 314 | 415 |
| **جملة الاستثمارات** | **56316** | **51456** | **107772** |

جدول (13) حقوق حملة وثائق التأمين

بالمليون جنيه

| البيان | 2015/2016 | 2016/2017 | 2017/2018 | 2018/2019 | 2019/2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| حقوق حملة الوثائق (أشخاص) | 32993 | 38398 | 43358 | 49100 | 56266 |
| حقوق حملة الوثائق (ممتلكات ومسئوليات) | 12894 | 15874 | 17858 | 19842 | 20959 |
| **الإجمالي** | **45887** | **54272** | **61216** | **68942** | **77225** |

جدول (14) حقوق المساهمين لشركات التأمين

بالمليون جنيه

| البيان | 2015/2016 | 2016/2017 | 2017/2018 | 2018/2019 | 2019/2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| حقوق المساهمين (أشخاص) | 3684 | 10479 | 13823 | 12644 | 11919 |
| حقوق المساهمين (ممتلكات ومسئوليات) | 7529 | 20312 | 24153 | 22298 | 21466 |
| **الإجمالي** | **11213** | **30791** | **37976** | **34942** | **33385** |

جدول (15) فائض نشاط شركات التأمين

بالمليون جنيه

| البيـــان | 2015/2016 | 2016/2017 | 2017/2018 | 2018/2019 | 2019/2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| أشخاص | 838 | 1685 | 1789 | 1973 | 2583 |
| ممتلكات | 1445 | 3060 | 1866 | 2806 | 3407 |
| **الإجمالي** | **2283** | **4745** | **3655** | **4778** | **5990** |

جدول (16) بيان بالتراخيص السارية للأشخاص الاعتباريين في مجال التأمين

| البيـــان | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| وسطاء التأمين | 63 | 69 | 87 | 90 | 92 |
| خبراء استشاريون | 13 | 14 | 16 | 15 | 9 |
| خبراء المعاينة وتقدير الأضرار | 60 | 65 | 70 | 69 | 22 |
| **الإجمالي** | **136** | **148** | **173** | **174** | **123** |

## صناديق التأمين الخاصة

جدول (17) تصنيف الصناديق وفقًا للتغطية التأمينية

| البيـــــان | 2018 | 2019 |
|---|---|---|
| | عدد الصناديق | عدد الصناديق |
| صناديق ذات مزايا تأمينية محددة | 516 | 524 |
| صناديق ذات مزايا تأمينية ومعاشات شهرية | 9 | 9 |
| صناديق ذات مزايا تأمينية واجتماعية معًا | 45 | 45 |
| صناديق ذات مزايا اجتماعية (زمالة) | 50 | 50 |
| صناديق ادخار | 39 | 40 |
| صناديق علاج | 11 | 11 |
| **الإجمالي** | **670** | **679** |

جدول (18) نشاط صناديق التأمين الخاصة

بالمليون جنيه

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| الاشتراكات ومساهمات الجهات | 5889 | 7439 | 7641 | 7795 | 8834 |
| التعويضات المستحقة | 2444 | 2961 | 1852 | 2447 | 3245 |
| الاستثمارات | 47916 | 54550 | 61028 | 66962 | 75848 |
| إجمالي الأصول | 53114 | 60606 | 67889 | 77530 | 88987 |
| المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء | 6054 | 6496 | 7110 | 7805 | 8578 |
| المال الاحتياطي آخر المدة | 49487 | 56310 | 63853 | 77226 | 83422 |

جدول (19) تطور وتوزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة

بالمليون جنيه

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| أوراق مضمونة من الحكومة | 35737 | 38694 | 43837 | 51809 | 60831 |
| أوراق مالية متداولة | 2980 | 2653 | 1414 | 2190 | 2882 |
| ودائع بالبنوك | 7799 | 11095 | 13229 | 11268 | 9663 |
| عقارات | 515 | 343 | 241 | 215 | 295 |
| قروض | 509 | 599 | 458 | 692 | 771 |
| استثمارات أخرى | 377 | 1165 | 1848 | 788 | 1406 |
| إجمالي الاستثمارات | 47917 | 54550 | 61028 | 66962 | 75848 |
| المال الاحتياطي آخر المدة | 49487 | 56310 | 63853 | 72267 | 83422 |

## نشاط التمويل العقاري

جدول (20) تطور أعداد الشركات المرخص لها في مجال التمويل العقاري

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شركات التمويل العقاري | 13 | 13 | 13 | 12 | 14 | 14 |
| شركات إعادة التمويل العقاري | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |

جدول (21) تطور حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري وأعداد المستفيدين

| مؤشرات التمويل العقاري | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| حجم التمويل السنوي الممنوح من شركات التمويل العقاري للمستثمرين (مليون جنيه) | 1137 | 1518 | 2200 | 2649 | 3417 |
| حجم التمويل التراكمي الممنوح من شركات التمويل العقاري للمستثمرين (مليون جنيه) | 6954 | 8472 | 10675 | 13324 | 16741 |
| أرصدة التمويل العقاري القائمة لدى شركات التمويل العقاري (مليون جنيه) | 3019 | 3560 | 4626 | 6147 | 8010 |
| عدد المستفيدين | 42069 | 45091 | 54921 | 63835 | 68004 |

جدول (22) قيمة التمويل موزعًا حسب نوع العميل

بالمليون جنيه

| نوع العميل | التراكمي منذ بداية النشاط | | | قيمة التمويل خلال العام | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2019 | 2020 | معدل التغير % | 2019 | 2020 | معدل التغير % |
| عادى | 5221 | 6990 | 33.9 | 911 | 1769 | 94.2 |
| عميل صندوق | 2491 | 2677 | 7.5 | 675 | 186 | (72.4) |
| محافظ مشتراة | 5612 | 7074 | 26.1 | 1063 | 1462 | 37.5 |
| **الإجمالي** | **13324** | **16741** | **25.6** | **2649** | **3417** | **29.0** |

جدول (23) مؤشرات التمويل العقاري

| البيان | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار LTV (%) | 53.6 | 55.2 | 53.98 |
| متوسط سعر الفائدة (%) | 13.14 | 12.68 | 12.62 |
| متوسط حجم التمويل الممنوح للمستثمرين (ألف جنيه) | 194.38 | 208.73 | 246.18 |
| متوسط فترة سداد التمويل (بالسنة) | 13.22 | 13.29 | 13.11 |
| متوسط القسط الشهري للمستثمرين (بالجنيه) | 9942 | 10782.68 | 13086.32 |

جدول (24) قيمة التمويل العقاري موزعًا حسب التوزيع الجغرافي بالمليون جنيه

| المحافظة | قيمة التمويل التراكمي منذ بداية النشاط | | | قيمة التمويل خلال العام | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2019 | 2020 | معدل التغير(%) | 2019 | 2020 | معدل التغير (%) |
| القاهرة | 5334 | 7293 | 36.7 | 1274 | 1959 | 53.8 |
| الجيزة | 3720 | 4449 | 19.6 | 790 | 729 | (7.7) |
| الإسكندرية ومطروح | 1214 | 1541 | 26.9 | 199 | 328 | 64.8 |
| البحر الأحمر | 340 | 451 | 32.6 | 68 | 111 | 63.2 |
| محافظات أخرى | 2716 | 3007 | 10.7 | 318 | 290 | (8.8) |
| **الإجمالي** | **13324** | **16741** | **25.6** | **2649** | **3417** | **29.0** |

## نشاط التأجير التمويلي

جدول (25) عدد الشركات المقيدة والعاملة في مجال التأجير التمويلي بالسوق المصري

| البيان | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الشركات المسجلة | 224 | 226 | 228 | 229 | 44 |
| عدد الشركات العاملة | 28 | 27 | 36 | 32 | 31 |

جدول (26) عدد وقيم عقود التأجير التمويلي

| البيان | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد العقود | 2325 | 1759 | 2362 | 2944 | 2695 |
| قيمة عقود التأجير التمويلي (بالمليار جنيه) | 21.5 | 28.6 | 41.6 | 55.9 | 58.9 |

جدول (27) قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقًا للأصول محل التمويل

بالمليون جنيه

| النشاط | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| عقارات وأراضٍ | 15377 | 21045 | 31420 | 41959 | 48982 |
| سيارات بأنواعها | 2499 | 2185 | 3642 | 5232 | 3848 |
| آلات ومعدات | 1638 | 1433 | 2600 | 2023 | 2229 |
| معدات ثقيلة | 1238 | 1753 | 1392 | 2170 | 2010 |
| خطوط إنتاج | 429 | 1637 | 1326 | 2874 | 1485 |
| طائرات/بواخر عائمة | 134 | 101 | 654 | 525.96 | 71 |
| أجهزة مكتبية | 72 | 61 | 79 | 40.97 | 13 |
| المال المعنوي | 5 | 0 | 0 | 38.63 | 0 |
| أخرى | 85 | 351 | 547 | 1010 | 231 |
| **الإجمالي** | **21477** | **28566** | **41660** | **55874** | **58869** |

## نشاط التخصيم

جدول (28) تطور نشاط التخصيم

بالمليون جنيه

| البيان | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد العملاء | 256 | 304 | 308 | 355 | 333 |
| حجم الأرصدة المدينة | 4082 | 4946 | 5299 | 5257 | 6862 |
| الأوراق المخصمة مع حق الرجوع | 3785 | 5673 | 6197 | 5823 | 5740 |
| الأوراق المخصمة بدون حق الرجوع | 2284 | 3275 | 4392 | 4761 | 5561 |
| **إجمالي حجم الأوراق المخصمة** | **6069** | **8948** | **10589** | **10584** | **11301** |

## نشاط التمويل متناهي الصغر

جدول (29) مؤشرات التمويل متناهي الصغر

| الفئة | نهاية عام 2020 | | | | نهاية عام 2019 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | أرصدة التمويل (بالمليون جنيه) | الأهمية النسبية (%) | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | أرصدة التمويل (بالمليون جنيه) | الأهمية النسبية (%) |
| أ | 1665 | 52.63 | 7480 | 38.66 | 1699 | 54.56 | 6930 | 41.95 |
| ب | 88 | 2.79 | 580 | 3.00 | 120 | 3.85 | 581 | 3.52 |
| ج | 144 | 4.56 | 710 | 3.67 | 161 | 5.17 | 706 | 4.28 |
| شركات | 1266 | 40.02 | 10579 | 54.68 | 1134 | 36.42 | 8299 | 50.25 |
| **الإجمالي** | **3163** | **100** | **19349** | **100** | **3114** | **100** | **16516** | **100** |

جدول (30) حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح (تراكمي) حتى عام 2020 مقارنة بعام 2019 حسب النوع (ذكور – إناث)

| النشاط | نهاية عام 2020 | | | | نهاية عام 2019 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | أرصدة التمويل (بالمليون جنيه) | الأهمية النسبية (%) | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | أرصدة التمويل (بالمليون جنيه) | الأهمية النسبية (%) |
| ذكور | 1195 | 37.77 | 10315 | 53.31 | 1086 | 34.87 | 8456 | 51.2 |
| إناث | 1968 | 62.23 | 9034 | 46.69 | 2028 | 65.13 | 8060 | 48.8 |
| **الإجمالي** | **3163** | **100** | **19349** | **100** | **3114** | **100** | **16516** | **100** |

جدول (31) حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح (تراكمي) حتى عام 2020 مقارنة بعام 2019 حسب نوع التمويل

| النشاط | نهاية عام 2020 | | | | نهاية عام 2019 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) |
| فردى | 1924 | 60.82 | 16155 | 83.50 | 1740 | 55.87 | 13144 | 79.59 |
| جماعي | 1239 | 39.18 | 3194 | 16.50 | 1374 | 44.13 | 3371 | 20.41 |
| **الإجمالي** | **3163** | **100** | **19349** | **100** | **3114** | **100** | **16516** | **100** |

جدول (32) تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لنوع النشاط المُمَول

| النشاط | نهاية عام 2020 | | | | نهاية عام 2019 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) | عدد المستفيدين (بالألف) | الأهمية النسبية (%) |
| تجاري | 2035 | 64.34 | 11793 | 60.95 | 2001 | 64.24 | 9980 | 60.43 |
| خدمي | 411 | 12.99 | 2687 | 13.89 | 435 | 13.97 | 2543 | 15.39 |
| زراعي | 507 | 16.03 | 3529 | 18.24 | 463 | 14.87 | 2587 | 15.66 |
| إنتاجي | 210 | 6.64 | 1340 | 6.92 | 215 | 6.92 | 1406 | 8.52 |
| **الإجمالي** | **3163** | **100** | **19349** | **100** | **3114** | **100** | **16516** | **100** |

## الضمانات المنقولة

جدول (33) أنواع الضمانات المنقولة وإجمالي قيمها

| أنواع الضمانات | عدد الإشهارات | الإجمالي بالمليون جنيه |
|---|---|---|
| حسابات بنكية | 1069 | 130554 |
| شهادات بنكية | 9543 | 6501 |
| إيداعات بنكية | 862 | 6238 |
| أخرى | 347 | 3256 |
| **إجمالي الحسابات البنكية** | **11821** | **146549** |
| مقومات المحل التجاري (مادية/معنوية) | 3114 | 436181 |
| مقومات المحل التجاري (معنوية) | 1 | 2 |
| مقومات المحل التجاري (مادية) | 187 | 2318 |
| **مقومات المحل التجاري** | **3302** | **438501** |
| مكونات داخلة ضمن إنتاج سلعة | 1599 | 5828 |
| **مكونات داخلة ضمن إنتاج سلعة** | **1599** | **5828** |
| محاصيل زراعية | 1351 | 2291 |
| تركيبات ثابتة | 58 | 487 |
| معدات ثقيلة | 435 | 13176 |
| آلات ومعدات | 26119 | 77692 |
| عقارات بالتخصيص | 22 | 791 |
| سيارات | 24439 | 49926 |
| أخرى | 118 | 2532 |
| **منقول مادي** | **52542** | **146895** |
| **الإجمالي** | **69264** | **737773** |

جدول (34) توزيع الإشهارات عددها وقيمتها حسب نوع الجهة

| نوع الجهة | عدد الإشهارات | الإجمالي بالمليون جنيه | عدد الجهات المشتركة |
|---|---|---|---|
| بنوك | 55864 | 715453 | 38 |
| شركات التجزئة | 10899 | 96 | 3 |
| شركات تأجير تمويلي | 2150 | 21115 | 30 |
| جهات تمويل متناهي الصغر | 331 | 351 | 4 |
| شركات التخصيم | 16 | 595 | 3 |
| جهات تمويل دولية | 3 | 163 | 2 |
| فرد طبيعي مصري | 1 | 0.4 | 1 |
| **الإجمالي** | **69264** | **737773** | **81** |

جدول (35) التأسيس والترخيص للشركات العاملة في مجال الأسواق المالية غير المصرفية خلال عام 2020 *

| النشاط | تأسيس | ترخيص |
|---|---|---|
| شركات سوق رأس المال | 18 | 24 |
| شركات التأمين | 3 (موافقة مبدئية) | 3 |
| شركات الوساطة في التأمين | 3 (موافقة مبدئية) | 4 |
| شركات خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (تأمين) | 4 (موافقة مبدئية) | 5 |
| خبراء استشاريون (تأمين) | 3 (موافقة مبدئية) | 3 |
| مكاتب تمثيل (تأمين) | – | – |
| شركات تمويل عقاري | – | – |
| شركات تأجير تمويلي | 4 (موافقة مبدئية) | 4 |
| شركات تخصيم | 2 (موافقة مبدئية) | 3 |
| شركات تمويل متناهي الصغر | 1 (موافقة مبدئية) | – |
| شركات التمويل الاستهلاكي | 1 (موافقة مبدئية) | 9 |
| شركات مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي | – | 7 |
| **إجمالي** | **39** | **62** |

*
تم إضافة عدد (1) ترخيص نشاط التأجير التمويلي لشركة تمويل عقاري قائمة.
تم إضافة عدد (9) ترخيص نشاط التخصيم لعدد (9) شركات تأجير تمويلي قائمة.

جدول (36) بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات

| نوع الإجراء | النشاط | الإجـــراء | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أولاً: تحريك الدعوى | سوق المال | الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال سوق المال" | 21 | 21 | 12 | 25 | 8 | 7 |
| | | مخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش" "شركات عاملة في مجال سوق المال" ومخالفات الطعن بالتزوير | 7 | 16 | 12 | 8 | 16 | 5 |
| | | مخالفات التلاعب "شركات وعملاء" | 9 | 19 | 9 | 7 | 7 | 3 |
| | | مخالفات التلاعب "عملاء" | 16 | 36 | 32 | 16 | 0 | 5 |
| | | مخالفات التلاعب "شركات" | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 |
| | | مخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة في سوق المال" | 12 | 13 | 27 | 24 | 31 | 11 |
| | | مخالفات قانونية ولائحية أخرى | 54 | 41 | 80 | 42 | 35 | 15 |
| | التأمين | مخالفات التأمين "شركات" | 10 | 16 | 21 | 15 | 9 | 14 |
| | | مخالفات التأمين "وسطاء وشركات" | 5 | 2 | 1 | 3 | 3 | 2 |
| | | مخالفات التأمين "شركات سياحة" | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 20 |
| | | مخالفات التأمين "صندوق" | 21 | 2 | 0 | 4 | 1 | 4 |
| | | تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "صناديق – معارض" | 0 | 0 | 0 | 0 | | |
| | تأجير تمويلي | اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية شركات | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 |
| | متناهي الصغر | تحريك الدعاوى الجنائية | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 |
| ثانيًا: عدم تحريك الدعوى | سـوق المال | عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ | 58 | 40 | 38 | 30 | 21 | 26 |
| | التأمين | عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ | 0 | 2 | 1 | 4 | 9 | 15 |
| | التمويل العقاري | عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ | 0 | 1 | 0 | 1 | 0 | 0 |
| | تأجير تمويلي | عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 |
| | متناهي الصغر | عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية / حفظ | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 |
| ثالثًا: التصـالحات | سـوق المال | تصـالحات عامة انتهى البت فيها (شركات وعملاء وصناديق) | 5 | 14 | 26 | 53 | 46 | 35 |
| | | تصالحات عدم تقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة "شركات مقيدة في سوق المال" – تصالح قوائم مالية تم البت فيها | 51 | 97 | 137 | 143 | 155 | 96 |
| | التأمين | تصـالح انتهى البت فيه (شركات – صناديق – وسطاء) | 6 | 22 | 50 | 49 | 90 | 39 |

جدول (36) بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات

| نوع الإجراء | النشاط | الإجـــراء | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة | 3 | 6 | 3 | 0 | 0 | 0 |
| | سوق المال والتأمين | تصالحات جاري استكمال إجراءاتها | 0 | 0 | 0 | 31 | 0 | 0 |
| | | رفض التصالحات لعدم استكمال إجراءات التصالح | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 6 |
| | متناهي الصغر | تصـــالحات عامة انتهى البت فيها (شركات – جمعيات) | 0 | 0 | 0 | 0 | 7 | 11 |
| | تأجير تمويلي | تصالحات عامة شركة | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 |
| **الإجمالي** | | | **278** | **348** | **449** | **456** | **442** | **319** |

## إيضاح

في إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فقد قامت الهيئة بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم إنجازتها خلال عام 2020.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها في تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

# التقرير السنوى

# 2020

للهيئة العامة للرقابة المالية

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS

SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز